EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير السنوي ٢٠٢٤

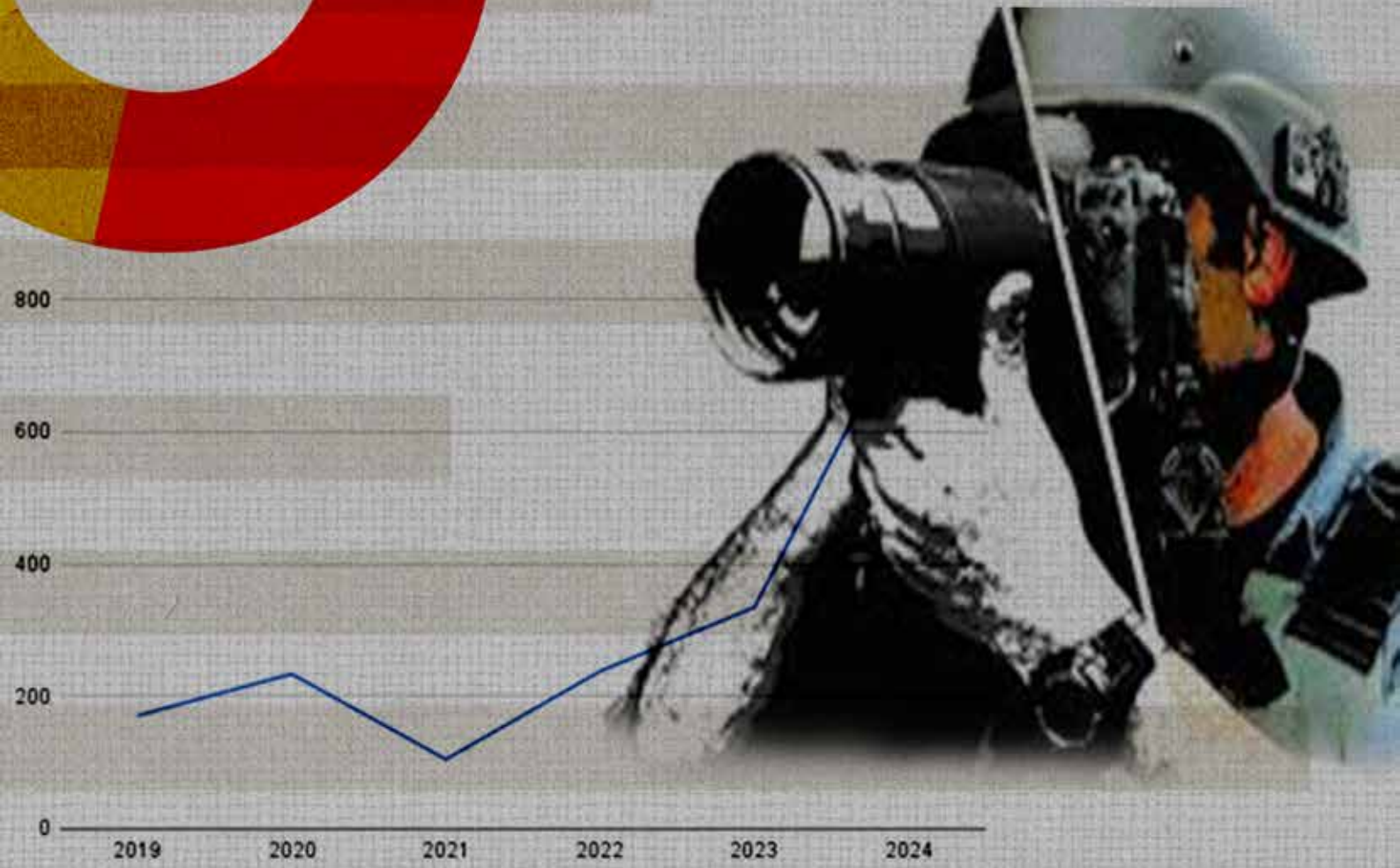

EOJM www.eojm.org info@eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
التقرير السنوي 2024

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

فهرس

المحتويات

- فهرس الأشكال 1
- ملخص تنفيذي 2
- المقدمة: محتويات التقرير وخرائطه 6
- النظرية والمنهجية 14

القسم الأول: الرصد والتحليل الإحصائي للانتهاكات التي شهدها العام بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات 18

- أولًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2024 19
- ثانيًا: قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2024 29
- ثالثًا: أبرز الانتهاكات خلال عام 2024 31

القسم الثاني: مخرجات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2024 "تحليل إحصائي وقراءة نقدية" 42

- أولًا : نظرة إجمالية على ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي 43
- ثانيًا: الصادر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادر 46
- ثالثًا: القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر 48
- أخيرًا: العرض التفصيلي لما صدر عن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي 49

القسم الثالث: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2024 57

الخاتمة: الاستخلاصات والتوصيات 75

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1-1)	تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك	20
شكل رقم (1-2)	تصنيف الانتهاكات وفقا للنوع الاجتماعي	21
شكل رقم (1-3)	تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها المكاني	22
شكل رقم (1-4)	تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية	23
شكل رقم (1-5)	تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك	24
شكل رقم (1-6)	تصنيف الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك	25
شكل رقم (1-7)	تصنيف الانتهاكات وفقًا لجهة عمل المعتدي	26
شكل رقم (1-8)	تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع التوثيق	27
شكل رقم (1-9)	تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره	28
شكل رقم (1-10)	المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الـ4 للعام 2024	29
شكل رقم (1-11)	المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر 5 سنوات	30
شكل رقم (1-12)	منحنى الانتهاكات عن السنوات الـ5 الأخيرة	30
شكل رقم (1-13)	إجمالي أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية خلال 5 سنوات	32
شكل رقم (1-14)	أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية وفقًا لتوزيعها الجغرافي	33
شكل رقم (1-15)	أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية حسب النوع الاجتماعي	33

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1-16)	توزيع حالات حجب الحقوق المالية حسب نوع جهة العمل	34
شكل رقم (1-17)	توزيع حالات الفصل التعسفي خلال السنوات الـ 6 الماضية	35
شكل رقم (1-18)	توزيع حالات الفصل التعسفي وفقا للنوع الاجتماعي	36
شكل رقم (1-19)	توزيع حالات الفصل التعسفي وفق ملكية جهة عمل الضحية	36
شكل رقم (1-20)	توزيع حالات تجديد الحبس خلال العامين الماضيين	37
شكل رقم (1-21)	توزيع حالات تجديد الحبس على فصول السنة	37
شكل رقم (1-22)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لملكية جهة عمل الضحية	38
شكل رقم (1-23)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لنوع جهة عمل الضحية	38
شكل رقم (1-24)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لتخصص الضحية	39
شكل رقم (1-25)	توزيع حالات القبض التعسفي خلال السنوات الـ6 الماضية	40
شكل رقم (1-26)	توزيع حالات القبض التعسفي وفقًا لتوزيعها الجغرافي	41

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (2-1)	إجمالي ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفقًا للجهة التي أصدرتها موزعة على فصول السنة	45
شكل رقم (2-2)	الصادر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادر	47
شكل رقم (2-3)	القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر	48
شكل رقم (2-4)	ما صدر عن نقابة الصحفيين من نشاطات خلال عام 2024	49
شكل رقم (2-5)	ما صدر عن نقابة الإعلاميين من نشاطات خلال عام 2024	52
شكل رقم (2-6)	ما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام من نشاطات عام 2024	53
شكل رقم (2-7)	ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام من نشاطات عام 2024	55
شكل رقم (2-8)	ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة من نشاطات عام 2024	56

المقدمة... محتويات التقرير وخرائطه

المرصد المصري للصحافة والإعلام، مؤسسة حقوقية بحثية مستقلّة، تهدف إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، كما تعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرًا سنويًا بعنوان "حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال العام"، **يتناول فيه:**

(1) رصد الانتهاكات التي وقعت خلال السنة (1 يناير: 31 ديسمبر 2024)، بحق العاملين/ات في الحقل الصحفي والإعلامي في مصر.
كما يتناول هذه الانتهاكات بالتحليل والتفسير، في محاولة لفهم منطقها الداخلي وأنماط تحققها، عبر الاستعانة بعدة أدوات تحليلية، أهمها أداة المقارنة.

(2) رصد وتحليل أهم الصادرات عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، أو التي تشابكت معها خلال العام، هذه المؤسسات هي: (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، الهيئة الوطنية للانتخابات، وأخيرًا لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب).

(3) تغطية أهم المستجدات والأحداث التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، خلال عام 2024.

فضلًا عن المقدّمة، يسبق هذه الأقسام الثلاثة، عرض وصفي للمنهجية التي يستند إليها التقرير في توثيق الانتهاكات التي رصدها فريق المرصد بالمرصد المصري للصحافة والإعلام.

وفي الختام، يُقدّم التقرير جملة من الاستخلاصات والتوصيات مستندًا إلى ما ورد في التقرير، وإلى ما تراكم لدى فريق المرصد من استنتاجات 12 تقريرًا شهريًا شملت العام كاملًا.

موضوعات التقرير وخرائطه:

أولًا: الانتهاكات:

شهد عام 2024 وقوع 781 انتهاكًا بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، هذه الانتهاكات كان بعضها كثيف الحضور دائم التكرار، وبعضها قليل الحدوث.

كانت الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات هي الأعلى تكرارًا في العام؛ إذ شهدت رصد 610 انتهاك حجب حقوق مالية، منها 600 انتهاك حجب حقوق صحفية وقعت بحق 200 صحفي في مؤسسة صحفية واحدة. في المستوى الثاني يأتي انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، الذي تكرر

وقوعه 74 مرة خلال العام، في المرتبة الثالثة مع فارق كبير يأتي انتهاك الفصل التعسفي، إذ شهد عام 2024 عدد 18 حالة فصل تعسفي، في المرتبة الرابعة يأتي انتهاك قبض تعسفي حيث شهد العام وقوع 15 حالة قبض وقعت بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام، في المستوى الخامس يأتي انتهاك (منع التغطية الإعلامية، التعرض للضرب)، إذ وقع كل منهم 10 مرات خلال العام. كما شهد العام نفسه 8 حالات تعدي بالقول أو التهديد، 4 حالات إخلاء سبيل مقابل كفالة مالية، وهو ما يعده المرصد انتهاكًا كون الأصل إطلاق السراح دون مقابل مالي. كذلك شهد العام وقوع 4 حالات استيقاف أو احتجاز غير قانوني، وشهد وقوع 4 حالات منع من بث أو إذاعة أو ظهور محتوى إعلامي. كما شهد العام وقوع 3 حالات انتهاك في كل فئة من الفئات الآتية (سب وقذف، سرقة حقوق ملكية فكرية، مصادرة/ الاستيلاء على منقولات)، وشهد وقوع 2 حالة انتهاك لكل فئة من الفئات الآتية (إتلاف أو حرق منقولات شخصية، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، قرار غلق وسيلة إعلامية، منع من ممارسة العمل)، في الأخير فقد شهد العام وقع حالة انتهاك وحيدة لكل فئة من الفئات التالية (تضييق على عمل صحفي، إحداث إصابة، إتلاف أو حرق معدات عمل، تهديد إلكتروني بالقول، حكم قضائي بالحبس أو السجن).

أما تصنيف الانتهاكات الـ781 التي شهدها عام 2024، من زاوية **جنس من وقع بحقه الانتهاك**، يكشف لنا، أن 602 انتهاك وقع بحق مجموعة من الصحفيين يتضمن صحفيين ذكور وصحفيات إناث، في حين شهد العام نفسه وقوع 144 انتهاكًا بحق صحفيين ذكور على وجه التخصيص، بينما وقع 23 انتهاكًا بحق صحفيات، وأخيرًا وقع 12 انتهاكًا بحق مؤسسة صحفية كاملة.

أما توزيعها **وفقًا للموقع الجغرافي** الذي وقعت فيه يظهر لنا، أن محافظة الجيزة كانت الأعلى من حيث الانتهاكات، حيث شهدت منفردة وقوع 632 انتهاكًا، منهم 600 انتهاك في صحيفة الفجر، في حين شهدت محافظة القاهرة 94 انتهاكًا، بينما شهدت محافظة الشرقية 15 انتهاكًا، فيما شهدت محافظة القليوبية وقوع 11 انتهاكًا، وشهدت محافظة المنوفية 8 انتهاكات، أما محافظة كفر الشيخ فقد شهدت وقوع 6 انتهاكات، أما محافظة الإسماعيلية ومحافظة الإسكندرية، فقد شهدت كل منهما 4 انتهاكات، في حين وقع عدد 2 انتهاك في المنيا، وانتهاك وحيد في المنيا، وآخر في قنا، أما خارج مصر، وثقنا وقوع عدد 2 حالة انتهاك، بحق صحفي مصري يعمل لحساب مؤسسة صحفية أجنبية تعمل في الخارج، وبحق صحفي غير مصري يعمل لحساب محطة فضائية مصرية.

في حين يكشف توزيعها من **زاوية تخصص ضحية الانتهاك**، أن 607 انتهاك مما تم رصدهم خلال العام وقع بحق مجموعة صحفيين غير محدد تخصصهم؛ وذلك إما لأن هذه الانتهاكات وقعت بحق جماعات من الصحفيين كان من الصعب التعرف التفصيلي على تخصصاتهم الصحفية، وإما وقعت بحق مؤسسة صحفية كاملة وبالتالي طال كل العاملين بحق بصرف النظر عن تخصصاتهم. كما يتكشف لنا أن هناك 66 انتهاكًا وقعت بحق فئة محرر صحفي، وعدد 23 انتهاكًا وقعت بحق فئة مصور صحفي، فضلًا عن 21 انتهاكًا طالت فئة كاتب صحفي، فيما وقع 13 انتهاكًا بحق فئة مراسل صحفي، وعدد 12 انتهاكًا وقعت بحق رسام كاريكاتير، وكذلك 9 انتهاكات لحقت بفئة مترجم صحفي.

كما وقعت 9 انتهاكات بحق فئة ديسك صحفي، وهناك 7 انتهاكات طالت فئة أخصائي SEO ، وعدد 5 انتهاكات وقعت بحق فئة إعلامي، وعدد 3 انتهاكات وقعت بحق فئة مقدم برامج، وعدد 2 انتهاك وقعت بحق كل من (إداري، رئيس تحرير)، وأخيرًا عدد انتهاك طالت كل من (مونتير، معد برامج، مخرج).

أما تصنيفها من زاوية نوع **جهة عمل ضحية الانتهاك**، يكشف لنا: أن هناك 733 انتهاكًا وقع بحق العاملين/ات بوسائل الإعلام الرقمية أو المواقع الصحفية الإلكترونية، في حين وقع 32 انتهاكًا بحق عاملين/ات بمطبوعات صحفية، بينما وقع 16 انتهاكًا بحق عاملين/ات بوسائل إعلام مرئية أو تلفزيونية، فيما لم يشهد العام -بحسب ما رصدنا- أية انتهاكات طالت عاملين/ات بالراديو.

أما من حيث **ملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك**؛ نجد أن 753 انتهاكًا وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات يعملون في مؤسسات محلية خاصة، في حين أن هناك 20 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات يعملون في مؤسسات صحفية مملوكة لرؤوس أموال أجنبية، بينما وقع 8 انتهاكات بحق عاملين/ات في مؤسسات صحفية قومية. وهو ما يحمل أكثر من دلالة. الأولى: أن من يعمل في مواقع صحفية إلكترونية هم أقل فئات الصحفيين حماية، في حين أن العاملين/ات في مؤسسات صحفية أجنبية أعلى حماية بالطبع، أما العاملين في المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة هما الفئات الأكثر حماية.

الثانية: أن أعداد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مواقع إلكترونية خاصة أعلى بما لا يقارن من أعداد العاملين العاملين بالجهات المملوكة للدولة، أو مملوكة لرأس المال الأجنبي.

من ناحية **نوع الجهات المرتكبة لهذه الانتهاكات** بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بحسب هذا المعيار، نجد أن لدينا 629 انتهاكًا ارتكبتها مؤسسات صحفية بحق عاملين/ات لديها، في حين نجد أن لدينا 78 انتهاك ارتكبتها جهات قضائية، وعدد 23 انتهاك ارتكبتها جهات أمنية، بينما لدينا 18 انتهاكًا ارتكبها مدنيين بدون صفة وظيفية، وهناك عدد 11 انتهاكًا ارتكبها عاملين في شركات حراسة خاصة، بينما هناك 7 انتهاكات ارتكبتها الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، فيما ارتكبت جهات حكومية 6 انتهاكات، وارتكبت قنوات تلفزيونية 5 انتهاكات بحق عاملين لديها، يتبقى لدينا 2 انتهاك ارتكبها مواقع إلكترونية بحق عاملين لديها، وأخيرًا انتهاك وحيد ارتكبته جهة عسكرية أجنبية، إسرائيل على وجه التخصيص بحق مراسل يعمل لحساب قناة القاهرة الإخبارية، وانتهاك وحيد ارتكبته مؤسسة رياضية.

من زاوية **نوع التوثيق**، فإن معظم الانتهاكات المرصودة خلال الفترة التي يغطيها التقرير جرى توثيقها بشكل مباشر، بالعودة إلى من وقع بحقه الانتهاك أو أحد ذويه، أو عبر التواجد الميداني لمحامي المرصد، أو من الإطلاع على مستند رسمي، أو مشاهدة فيديو يوثق الواقعة. حيث نجد أن لدينا 778 انتهاكًا جرى التحقق منهم بطريقة مباشرة، فيما لدينا 3 انتهاكات جرى التحقق منها عبر وسيط.

مقارنة أعداد الانتهاكات عبر فصول السنة يكشف لنا أن الربع الأخير من العام كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات إذ شهد وقوع 654 انتهاكًا، وسر هذا الانفجار المفاجئ في أعداد الانتهاكات أن جريدة الفجر، التي

يعمل بها 200 صحفي كانت امتنعت عن دفع رواتب صحفييها مدة 3 أشهر بدون سبب واضح ما يعني أن كل صحفي من الـ 200 صحفي وقع بحقه 3 انتهاكات حجب حقوق مالية خلال 3 أشهر، من ثم بات لدينا 600 انتهاك خلال شهور (اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر). في المركز الثاني من الترتيب يأتي الربع الأول من العام، حيث شهدت الشهور (يناير، فبراير، مارس) وقوع 52 انتهاكًا، في المستوى الثالث يأتي الربع الثالث من العام؛ حيث شهد وقوع 40 انتهاكًا، في حين يأتي الربع الثاني من العام في ذيل الترتيب إذ شهد وقوع 35 انتهاكًا.

أما **مقارنة أعداد الانتهاكات خلال السنوات الخمس الأخيرة**، يظهر أن عام 2024 هو الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع 781 انتهاكًا، وهو ما يفصله بفارق الضعف تقريبا عن عام 2023 الذي يعد ثاني أكثر الأعوام من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع 335 انتهاكًا. في المركز الثالث يأتي عام 2020 وعام 2022 إذ شهد الأول وقوع 234 انتهاكًا وشهد الثاني وقوع 238 انتهاكًا بفارق 4 انتهاكات فقط بين العامين. في حين يأتي عام 2021 في ذيل الترتيب إذ شهد وقوع 105 انتهاك.

الانتهاكات كان أكثر تكرارًا: يكشف التقرير أن انتهاك "حجب حقوق مالية" كان الأعلى حضورًا بين الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2024، إذ تكرر وقوعه 610 مرة، من إجمالي 781 انتهاكًا، هي إجمالي الانتهاكات التي شهدها العام. وكذلك شهد العام حضور ملفت لانتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ تكرر وقوعه 74 مرة خلال عام 2024.
ثمة انتهاكات مصاحبة، إن جاز لنا التسمية، مع انتهاك حجب حقوق مالية، نصطحب معنا انتهاك الفصل التعسفي، والذي تكرر حدوثه 18 مرة خلال العام. ومع انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات نصطحب معنا انتهاك القبض التعسفي الذي تكرر وقوعه 15 مرة خلال العام. أما الدافع وراء الجمع بين انتهاك حجب الحقوق المالية وانتهاك الفصل التعسفي، أن كلا الانتهاكين ترتكبه المؤسسات الصحفية أو الإعلامية بحق العاملين/ات لديها، كما أن كلاهما يتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. أما الجمع بين تجديد الحبس على ذمة التحقيقات وبين القبض التعسفي فما يبرره أن كلاهما يتعلق بالحريات الصحفية والإعلامية، ويستهدفا تقليص الحريات التي تسمح للصحفي بالعمل، كما أن كلاهما ترتكبه أجهزة الدولة القضائية أو الأمنية.

أخر ما يمكن أن نشير إليه بخصوص الانتهاكات، **هي الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها:** يواجه فريق برنامَج الرصد والتوثيق بالمرصد مجموعة من الصعوبات والمعوقات في عملية التوثيق منها:

وفيمَا يتعلق بالصحفيين/ات أنفسهم: هناك عدم رغبة من يتعرض للانتهاكات من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في توثيق ما تعرضوا/ن له؛ على اعتبار أن الإفصاح عن هذه الحوادث فيه تشهير بهم وانتقاص من كرامتهم/ن، كما يرون أن الوقوف عند هذه الانتهاكات، ومساعي تحقيق الإنصاف واللجوء للقضاء يقلل من فرصهم/ن في الحصول على عمل في المجال الصحفي والإعلامي. هناك أيضًا تخوف الصحفيين المحبوسين والمحتجزين/ات وذويهم/ن من الإدلاء بمعلومات عما حدث، خوفًا من أن يقلل ذلك من حظوظهم في إخلاء سبيلهم، أو ينجم عنه تعرضهم/ن لمزيد من التنكيل، نشير كذلك إلى توجس كثير من الصحفيين/ات من

المؤسسات العاملة على المِلَفّ الإعلامي بسبب السقف العالي لهذه المؤسسات في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات.

فيمَا يتعلق بالمؤسسات الحكومية والقانون: أول ما نلمسه في هذه المساحة، هو غياب الوثائق القانونية في حالات الاحتجاز غير القانوني، نشير كذلك إلى وجود مدونة قانونية ضخمة ومعقدة تتعلق بالعمل الصحفي والإعلامي، بصورة تجعل من الإمساك بالانتهاك من الوجهة القانونية، وتمييز ماهيته في تصور المشرع المصري، مسألة في غاية الصعوبة، خاصة مع وجود تناقضات داخلية بين هذه التشريعات في كثير من الأحيان، أو بينها وبين الدستور، وكذلك حرص مسؤولين على حجب المعلومات بطريقة متعمدة، بسبب حالة التعتيم التي تتسم بها أغلب مؤسسات الدولة، وأخيرًا عدم صدور قانون خاص بحرية تداول المعلومات.

وفيمَا يتعلق بالمؤسسات الصحفية والإعلامية: أول ما يلفت النظر فيمَا يتعلق بهذا الجانب، هو وجود تناقض في كثير من الحالات بين التصريحات والمعلومات المقدمة من جانب إدارات المؤسسات الصحفية وبين الصحفيين/ات فيمَا يتعلق بالمسألة الواحدة، خاصة مع تعارض المصالح بين الجهتين في الانتهاكات المتعلقة بالفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية. في بعض الأحيان يرفض بعض مسؤولي الصحف التعاون مع فريق التوثيق، خاصة في حال كانوا مسؤولين عما وقع من انتهاكات، وليس لديهم ما يدعم موقفهم/ن، **وفي حالة كان الانتهاك يتعلق بالحريات، أو كان المتورط فيه مؤسسة حكومية**، كثيرًا ما تتغافل المؤسسات الصحفية عن تغطيته لاعتقادها أن ذلك يضمن لها عِلاقة أفضل بأجهزة الدولة، **أخيرًا فيمَا يتعلق بحالة الانتهاك نفسها:** أبرز ما يواجه فريق الرصد والتوثيق بهذا الشأن هو صعوبة الوصول إلى مصادر يمكن بالاستناد إليها التعرف على هُوِيَّة الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك. خاصة مع إحجام الصحفيين/ات عن إعطاء بيانات عما تعرضوا/ن له، وهناك الأخبار الزائفة التي توحي بوجود انتهاكات ولا تقدم أية معلومات حقيقية وتوثيقية، وفي حالات القبض، نجد قلة المعلومات من المحاميين في تقارير الجلسات لتحديد وجود واقعة انتهاك أم لا.

ثانيًا- ما صدر عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

يسلط القسم الثاني من التقرير الضوء على النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، سواء كانت هذه النشاطات خطابات (بيانات، تصريحات، مخاطبات) أو كانت ممارسات (فعاليات، وأنشطة).

هذه الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، تنقسم إلى نوعين **النوع الأول:** الجهات النقابية، المعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، فهي صوت مجتمع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمعبرة عن أعضائه/وعضواته.

النوع الثاني: الجهات الرقابية وهي مؤسسات حكومية أو قومية هدفها الأساس، كما يتضح من سياساتها، مراقبة المجال الصحفي والإعلامي وتوجيه حركته، والتحكم في إيقاع عمله. **تحت النوع الأول:** يندرج واقعيًا نِقابة الصحفيين، ونظريًا نِقابة الإعلاميين.

تحت النوع الثاني: تندرج هيئات (المجلس الأعلى للإعلام - الهيئة الوطنية للإعلام - الهيئة الوطنية للصحافة).

هناك نوع ثالث من المؤسسات، يرصد نشاطاتها هذا القسم من التقرير هذا النوع لا يندرج في النوع الأول أو النوع الثاني، لكنه يبقى ذات صلة بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، مثل (البرلمان - جهات قضائية - الهيئة الوطنية للانتخابات[1] - الهيئة العامة للاستعلامات)، فضلًا عن قنوات تلفزيونية، وصحف ومجلات، وشركات إنتاج وتوزيع محتوى إعلامي، وأكاديميين بمجال الإعلام.

الرصد الإحصائي لما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يخبرنا أن هذه الجهات مجتمعة أصدرت 786 نشاطًا، هذه النشاطات صدر منها 151 نشاطًا خلال الربع الأول من العام، بينما صدر منها 159 نشاطًا خلال الربع الثاني، أما الربع الثالث فقد شهد صدور 229 نشاطًا، فيما شهد الربع الرابع والأخير صدور 247 نشاطًا، ما يعني أن الشهور الثلاث الأخيرة من العام كانت الأعلى نشاطًا. أما إذا نظرنا إلى هذه النشاطات بصورة أكثر تفصيلية، نجد أن:

فيمَا يتعلق بالجهات النقابية: نجد أن **نِقابة الصحفيين** هي أكثر الجهات نشاطًا خلال العام المنصرم، إذ صدر عنها منفردة 503 نشاط من إجمالي 786 نشاطًا، أما **نقابة الإعلاميين** فقد صدر عن النقابة 64 نشاطًا خلال العام، وهو ما يبدو محدودًا مقارنة بنشاط نقابة الصحفيين، لكن هذا الرقم يبدو مفهومًا في ضوء أن النقابة صدرت وفق توجيه حكومي، إذ نشأت إعمالًا لقانون رقم 93 لسنة 2016[2]، وفي ضوء حداثة عمرها الذي يبلغ 8 سنوات فقط.

أمَا الجهات الرقابية: فإن المجلس الأعلى للإعلام هو ثاني أكثر الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر نشاطًا بعد نقابة الصحفيين، لكن مع فارق شاسع بين المؤسستين من حيث حجم النشاط حيث صدر عن المجلس الأعلى للإعلام 97 نشاطًا خلال العام، بينما صدر عن النقابة، كما سبق وأوضحنا، عدد 503 نشاط خلال العام. أما ثالث الجهات الرقابية فهي **الهيئة الوطنية للصحافة**، وهي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الصحفية القومية وتعمل على تطويرها، وتنمية أصولها وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد"، وقد صدر عنها 64 نشاطًا خلال العام فهي بالتالي ثالث أكثر الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر نشاطًا، بعد نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للإعلام، آخر الجهات الرقابية **الهيئة الوطنية للإعلام** وهي الجهة المعنية بـ"إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة لتقديم خدْمَات البث والإنتاج التلفزيوني والإذاعي والرقمي والصحفي والخدمات الهندسية المتعلقة بها"، والهيئة هي أقل الجهات المنظمة للعمل الإعلامي في مصر نشاطًا، إذ تتذيل القائمة بعدد 58 نشاطًا خلال العام.

1-كونها الجهة المسئولة عن منح تصاريح التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية من انتخابات واستفتاءات.

2-منشورات قانونية، إصدار قانون نِقابة الإعلاميين، تاريخ الدخول: 3 يناير 2024، الرابط: إصدار قانون نقابة الإعلاميين | منشورات قانونية.

وتعد القرارات هي أهم ما صدر عن هذه الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، ومراجعة سريعة للقرارات الصادرة عن هذه الجهات تخبرنا أن إجمالي ما صدر عنها مجتمعة هو عدد 31 قرارًا، فيما يخبرنا التحليل الإحصائي لهذه القرارات أن المجلس الأعلى للإعلام هو أكثر الجهات إصدارًا للقرارات، إذ صدر عنها 12 قرارًا، يليها الهيئة الوطنية للإعلام، التي أصدرت بدورها 8 قرارات، في المستوى الثالث نجد الهيئة الوطنية للصحافة أصدرت 5 قرارات، تأتي بعدها نقابة الإعلاميين التي أصدرت خلال العام 4 قرارات، في ذيل القائمة تأتي نقابة الصحفيين حيث أصدرت 3 قرارات.

ومن الجدير ذكره، أن الربع الرابع من العام كان الأكثر نشاطًا، من حيث عدد القرارات، إذ صدر خلال هذه الشهور الثلاث عدد 18 قرارًا، بينما صدر خلال الربع الأول عدد 13 قرارًا، والربع الثاني عدد 11 قرارًا، فيما لم يصدر خلال الربع الثالث أية قرارات.

وفي التقرير مزيد من التحليل والتعليق على ما صدر من هذه الجهات من نشاطات وخطابات خلال عام 2024.

ثالثًا: مستجدات المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام:

يتناول **القسم الثالث** من التقرير، أهم ما استجد على ساحة المجتمع الصحفي والإعلامي من أحداث وتطورات خلال 2024. ونعالج فيه قضيتان: تشكيل المجالس المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، ومختصر تقييم أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال عام.

وأخيرًا: خاتمة التقرير وما خلص إليه من توصيات.

المنهجية

يستند المرصد المصري للصحافة والإعلام، في رصد وتوثيق وتصنيف الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، إلى منهجية صارمة، طورها خلال أكثر من 10 سنوات، من العمل على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر. نستعرض في هذا الجزء هذه المنهجية وأهم مفاصلها. سيأتي تناولنا للمنهجية في 3 عناوين. الأول: منهجية الرصد الثاني: منهجية التوثيق الثالثة: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة.

أولًا: منهجية الرصد بالمؤسسة:

تستند عملية الرصد لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام على 4 مصادر ، هما:

1 - ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع المواد والأدلة وما إلى ذلك.

2 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

3. ما يرصده محاميو المرصد، أو يرد إلى وحدة الدعم والمساندة القانونية بالمؤسسة، خلال تواجدهم الميداني يوميًا إلى جانب الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في المؤسسات القضائية والشرطية.

4.صحفيون ميدانيون متعاونون مع المرصد، يمدونه بكل ما يصل أيديهم من بيانات بخصوص أية انتهاكات جديدة تقع بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات.

ثانيا: منهجية التوثيق:

التوثيق هي العملية المكملة لعملية الرصد، ويلتزم المرصد المصري للصحافة والإعلام بمسارين للتوثيق.

الأول- **التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية.

الثاني- **التوثيق غير المباشر:** في حالة تعذر التواصل المباشر مع ضحايا الانتهاكات أو مع ذويهم، ويصعب الحصول على مستندات رسمية تثبت وتؤكد وقوع الانتهاك، عندها يتم اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نِقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ثالثًا: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة:

يجيب هذا الجزء على سؤال ما المعيار الذي يستند إليه المرصد في توصيف حدث ما باعتباره انتهاك، في هذا الإطار يستند فريق المرصد إلى عدد من الأساسيات والقواعد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات.

يستلزم بداية أن نشير إلى أن **حالة انتهاك:** هي كل تعدي أو خرق أو تدنيس بِما لا يَسْمَحُ بِهِ القانُونُ والآدابُ والأعْرافُ، بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، في مكان معين وزمان محدد. ويتم تمييز الانتهاك بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك). نشير كذلك إلى أن **الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي أو الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ة الإعلامي/ة من خلال عضوية نِقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل، أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

تصنيف الانتهاكات:

أولًا: تصنف الانتهاكات من حيث عدد ضحاياها إلى انتهاك فردي بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، وانتهاك جماعي في حال حدوث الانتهاك بحق مؤسسة صحفية ككل، أو بحق مجموعة من الصحفيين/ات نجهل أعيانهم/ن كأفراد.

ثانيًا: تصنف الانتهاكات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). **فيمَا يلي عرضًا لهذه الأنواع من الأضرار:**

(1) أضرار جسدية:

- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.
- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة الإعلامي/ة في أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

(2) أضرار معنوية:

- قبض: عملية القبض على صحفي/ة إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له/ا.
- احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة الإعلامي/ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.
- استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة، الإعلامي/ة لمدة زمنية قصيرة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا بـ "الكلابشات" المخصصة لذلك، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- التعدي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز في أثناء حبس الصحفي/ة الإعلامي/ة.

-أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات إعلاميين/ات في قضايا تتعلق بعملهم/ن المهني.

- تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات إعلاميين/ات داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية، أو دون قرار إداري (وتكون حِيْنئذٍ مسجلة بمنع دخول البلاد).

(3) أضرار مهنية:

- منع التغطية الصحفية: تشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بصرف النظر عن عدد الصحفيين/ات الإعلاميين/ات المتضررين/ات، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/ة إعلامي/ة على حِدَة.

- منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر، أو بث أو إذاعة أخبار، أو مقالات، أو برامج، أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة، أو مكتوبة أو مرئية.

- قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيمَا يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- مصادرة جريدة: تشمل وقائع مصادرة أعداد الصحف.

- اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي، أو مؤسسة إعلامية، أو نِقابة الصحفيين.

- منع من دخول النِّقابة تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النِّقابة.

- منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد، أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/ة، أو الإعلامي/ة العامل/ة.ي

-إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

(4) أضرار إدارية:

- إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي/اة داخل نِقابة الصحفيين، أو فيمَا يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

(5) أضرار مادية:

- إتلاف أو حرق مُعِدَّات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المُعِدَّات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

- الاستيلاء على مُعِدَّات صحفية: تشمل حالات التحفظ على مُعِدَّات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة في أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

- فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

القسم الأول

التحليل الإحصائي للانتهاكات التي شهدها عام ٢٠٢٤

ختص القسم الأول من التقرير، بتقديم عرض إحصائي للانتهاكات التي طالت الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال العام، مع تقديم تحليل إحصائي مقارن لهذه الانتهاكات ما يسهم في كشف أنماطها، والوقوف على أسبابها.

وعليه يتكون هذا القسم من أربع محاور كبرى:
الأول: العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام 2024. **الثاني:** قراءة مقارنة في الانتهاكات الصحفية والإعلامية التي وقعت خلال عام 2024. **الثالث:** أبرز الانتهاكات خلال عام 2024. **الرابع:** الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.

أولًا: العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام 2024:

نتناول في هذا الجزء من التقرير بالتحليل الانتهاكات التي تم رصدها خلال الفترة من الأول من يناير حتى 31 ديسمبر 2024، وعددها **781** انتهاكًا.

(1) تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك:

خلال 2024 كانت الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات هي الأعلى تكرارًا في العام إذ شهدت وقوع **610** انتهاك حجب حقوق مالية، منها **600** انتهاك حجب حقوق صحفية وقعت بحق **200** صحفي في مؤسسة صحفية واحدة. في المستوى الثاني يأتي انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، الذي تكرر وقوعه **74** مرة خلال العام، في المرتبة الثالثة مع فارق كبير يأتي انتهاك الفصل التعسفي، إذ شهد عام 2024 عدد **18** حالة فصل تعسفي، في المرتبة الرابعة يأتي انتهاك قبض تعسفي حيث شهد العام وقوع **15** حالة قبض وقعت بحق عاملين بالصحافة والإعلام، في المستوى الخامس يأتي انتهاك (منع التغطية الإعلامية، التعرض للضرب)، إذ وقع كل منهم **10** مرات خلال العام. كما شهد العام نفسه 8 حالات تعدي بالقول أو التهديد، **4** حالات إخلاء سبيل مقابل كفالة مالية، وهو ما يعده المرصد انتهاكًا، كون الأصل إطلاق السراح دون مقابل مالي.

كذلك شهد العام وقوع **4** حالات استيقاف أو احتجاز غير قانوني، وشهد وقوع **4** حالات منع من بث أو إذاعة أو ظهور محتوى إعلامي. كما شهد العام وقوع 3 حالات انتهاك في كل فئة من الفئات الآتية (سب وقذف، سرقة حقوق ملكية فكرية، مصادرة/ الاستيلاء على منقولات)، وشهد وقوع **2** حالة انتهاك لكل فئة من الفئات الآتية (إتلاف أو حرق منقولات شخصية، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، قرار غلق وسيلة إعلامية، منع من ممارسة العمل)، في الأخير فقد شهد العام وقوع حالة انتهاك وحيدة لكل فئة من الفئات التالية (تضييق على عمل صحفي، إحداث إصابة، إتلاف أو حرق معدات عمل، تهديد إلكتروني بالقول، حكم قضائي بالحبس أو السجن).

شكل رقم (1-1): تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك

(2) تصنيف الانتهاكات وفقا للنوع الاجتماعي:

تصنيف الانتهاكات الـ **781** التي شهدها عام 2024، من زاوية جنس من وقع بحقه الانتهاك، يكشف لنا، أن **602** انتهاك وقع بحق مجموعة من الصحفيين يتضمن صحفيين ذكور وصحفيات إناث، في حين شهد العام نفسه وقوع **144** انتهاكًا بحق صحفيين ذكور على وجه التخصيص، بينما وقع 23 انتهاكًا بحق صحفيات، وأخيرًا وقع **12** انتهاكًا بحق مؤسسة صحفية كاملة.

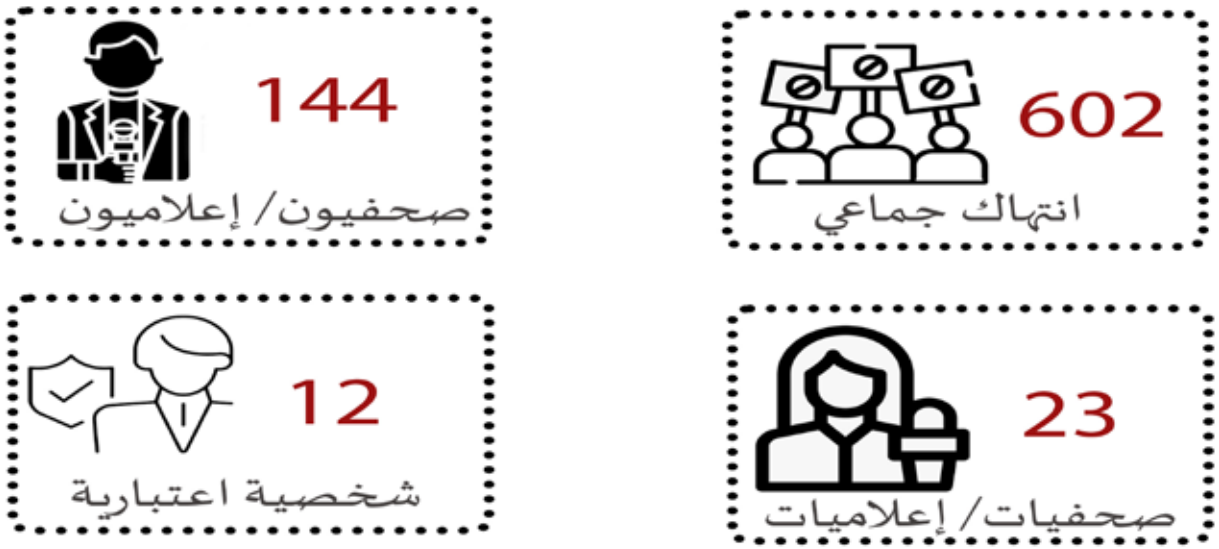

شكل رقم (1-2)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الاجتماعي

(3) تصنيف الانتهاكات وفقًا لتوزيعها المكاني:

توزيع الانتهاك التي شهدها العام وفقا للموقع الجغرافي الذي وقعت فيه يظهر لنا، أن محافظة الجيزة كانت الأعلى من حيث الانتهاكات، حيث شهدت منفردة وقوع 632 انتهاكًا، منهم 600 انتهاك في صحيفة الفجر، في حين شهدت محافظة القاهرة 94 انتهاكًا، بينما شهدت محافظة الشرقية 15 انتهاكًا، فيما شهدت محافظة القليوبية وقوع 11 انتهاكًا، وشهدت محافظة المنوفية 8 انتهاكات، أما محافظة كفر الشيخ فقد شهدت وقوع 6 انتهاكات، أما محافظة الإسماعيلية ومحافظة الإسكندرية، فقد شهدت كل منهما 4 انتهاكات، في حين وقع 2 انتهاك في المنيا، وانتهاك وحيد في المنيا، وآخر في قنا، أما خارج مصر، فقد وثقنا وقوع 2 حالة انتهاك، بحق صحفي مصري يعمل لحساب مؤسسة صحفية أجنبية تعمل في الخارج، وبحق صحفي غير مصري يعمل لحساب محطة فضائية مصرية.

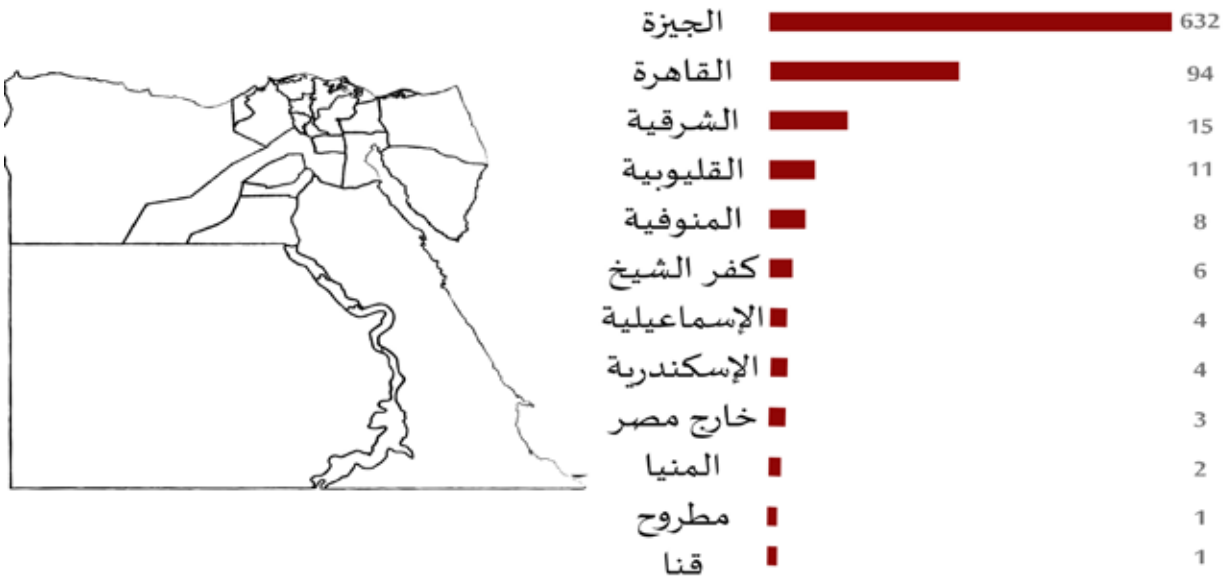

شكل رقم (1-3)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها المكاني

(4) تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية:

توزيع الانتهاكات من زاوية تخصص ضحية الانتهاك يكشف لنا، أن 607 انتهاك مما تم رصدهم خلال العام وقع بحق مجموعة صحفيين غير محدد تخصصهم، وذلك إما لأن هذه الانتهاكات وقعت بحق جماعات من الصحفيين كان من الصعب التعرف التفصيلي على تخصصاتهم الصحفية، وإما وقع بحق مؤسسة صحفية كاملة وبالتالي طال كل العاملين بحق بصرف النظر عن تخصصاتهم.

كما يتكشف لنا أن هناك 66 انتهاكًا وقعت بحق فئة محرر صحفي، وعدد 23 انتهاكًا وقعت بحق فئة مصور صحفي، فضلًا عن 21 انتهاكًا طالت فئة كاتب صحفي، فيما وقع 13 انتهاكًا بحق فئة مراسل صحفي، وعدد 12 انتهاكًا وقعت بحق رسام كاريكاتير، وكذلك 9 انتهاكات لحقت بفئة مترجم صحفي، أيضًا 9 انتهاكات وقعت بحق فئة ديسك صحفي، وهناك 7 انتهاكات طالت فئة أخصائي SEO ، وعدد 5 انتهاكات وقعت بحق فئة إعلامي، وعدد 3 انتهاكات وقعت بحق فئة مقدم برامج، وعدد 2 انتهاك وقعت بحق كل من (إداري، رئيس تحرير)، وأخيرًا عدد 1 انتهاك طالت كل من (مونتير، معد برامج، مخرج).

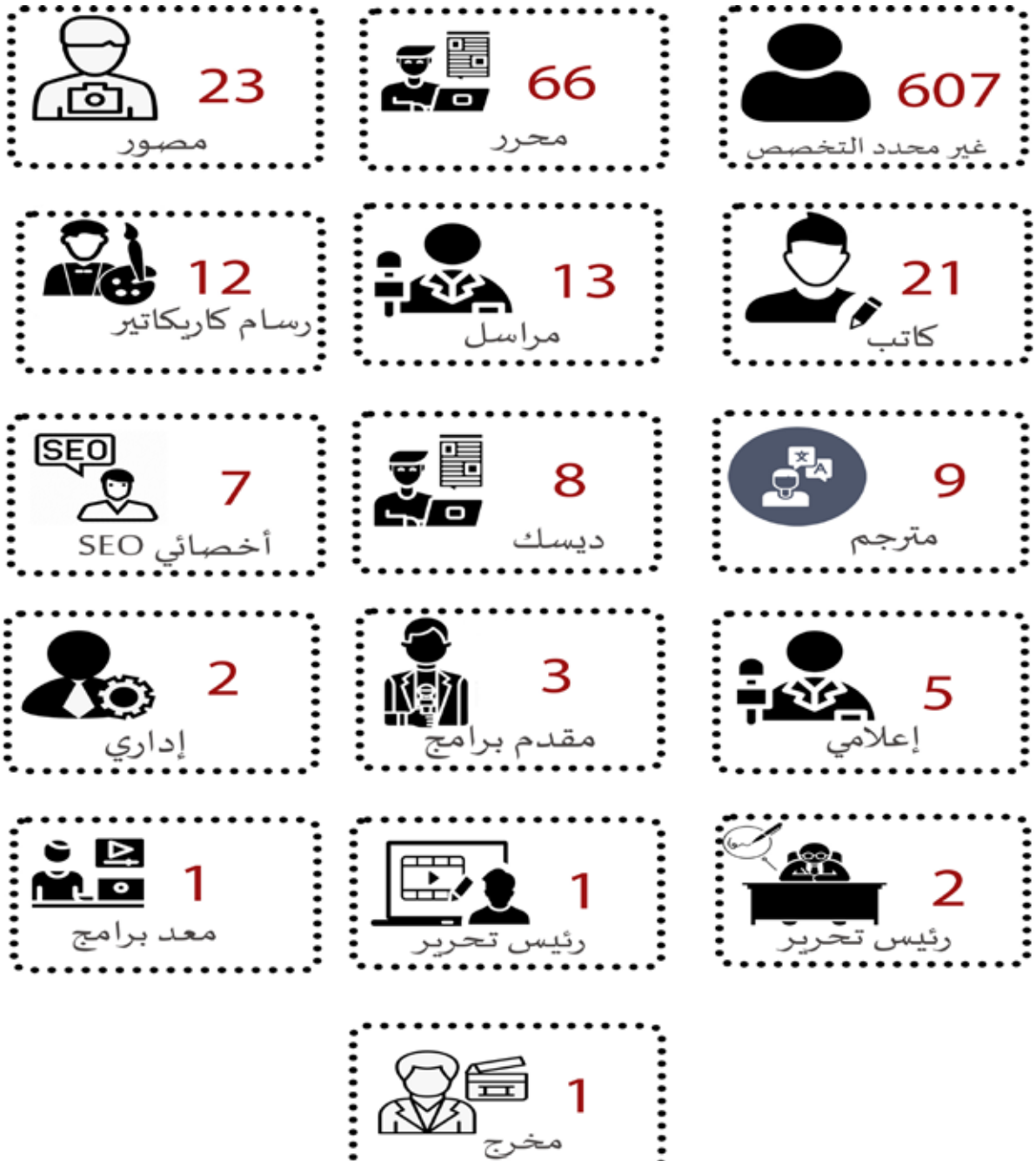

شكل رقم (1-4)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية

(5) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك:

تصنيف الانتهاكات الـ **781** الذين شهدتهم 2024، من زاوية نوع جهة عمل ضحية الانتهاك، يكشف لنا: أن هناك **733** انتهاكًا وقع بحق العاملين/ات بوسائل الإعلام الرقمية أو المواقع الصحفية الإلكترونية، في حين وقع **32** انتهاكًا بحق عاملين/ات بمطبوعات صحفية، بينما وقع **16** انتهاكًا بحق عاملين/ات بوسائل إعلام مرئية أو تلفزيونية، فيما لم يشهد العام -بحسب ما رصدنا- أية انتهاكات طالت عاملين/ات بالراديو.

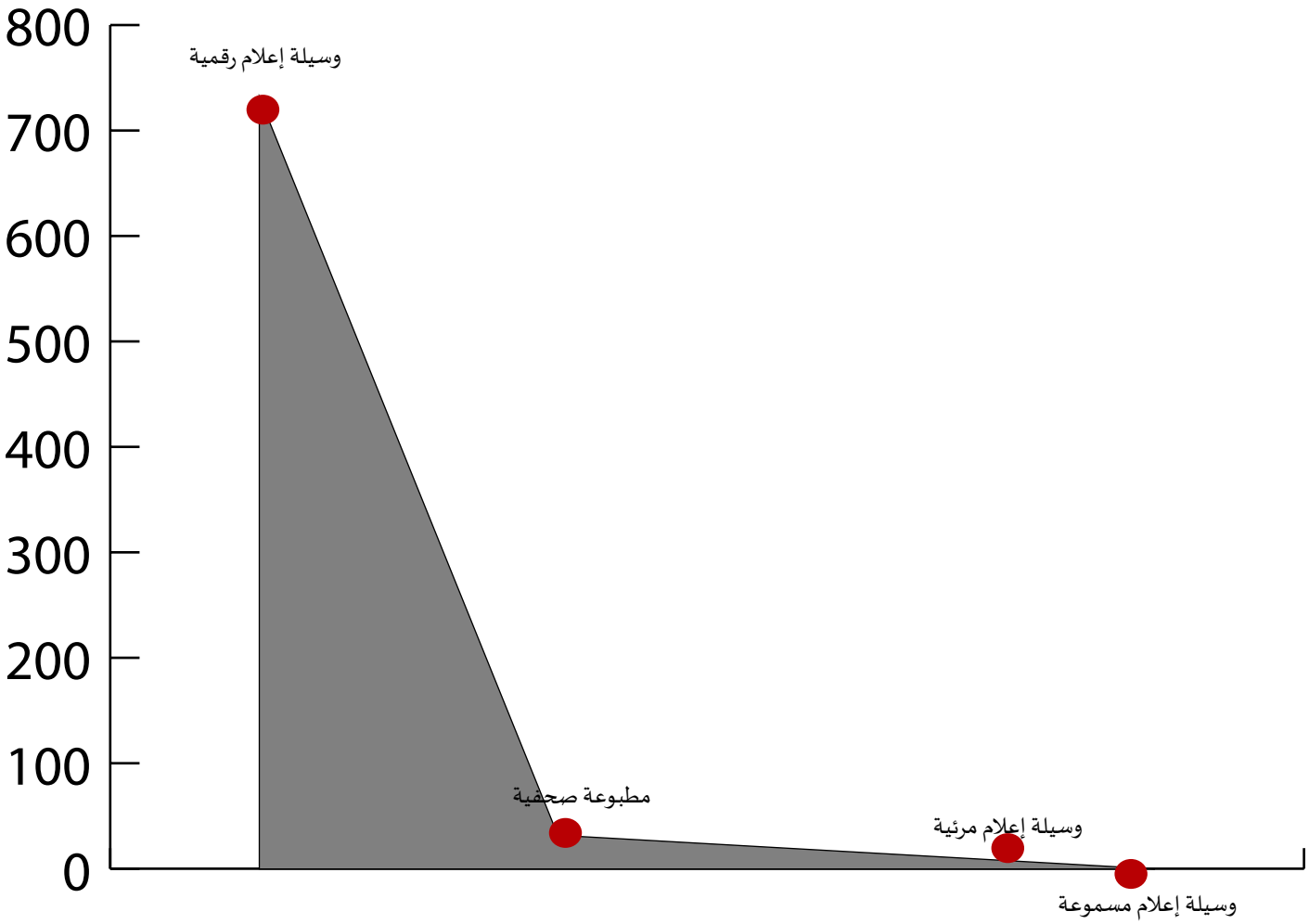

شكل رقم (1-5): تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك

(6)تصنيف الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك:

أما من حيث ملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك؛ نجد أن **753** انتهاكًا وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات يعملون في مؤسسات محلية خاصة، في حين أن هناك **20** انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات يعملون في مؤسسات صحفية مملوكة لرؤوس أموال أجنبية، بينما وقع **8** انتهاكات بحق عاملين/ات في مؤسسات صحفية قومية.

وهو ما يحمل أكثر من دلالة.

الأولى: أن من يعمل في مواقع صحفية إلكترونية هم أقل فئات الصحفيين حماية، في حين أن العاملين/ات في مؤسسات صحفية أجنبية أعلى حماية بالطبع، أما العاملين في المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة هما الفئات الأكثر حماية.

الثانية: أن أعداد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مواقع إلكترونية خاصة أعلى بما لا يقارن من أعداد العاملين العاملين/ات بالجهات المملوكة للدولة، أو مملوكة لرأس المال الأجنبي.

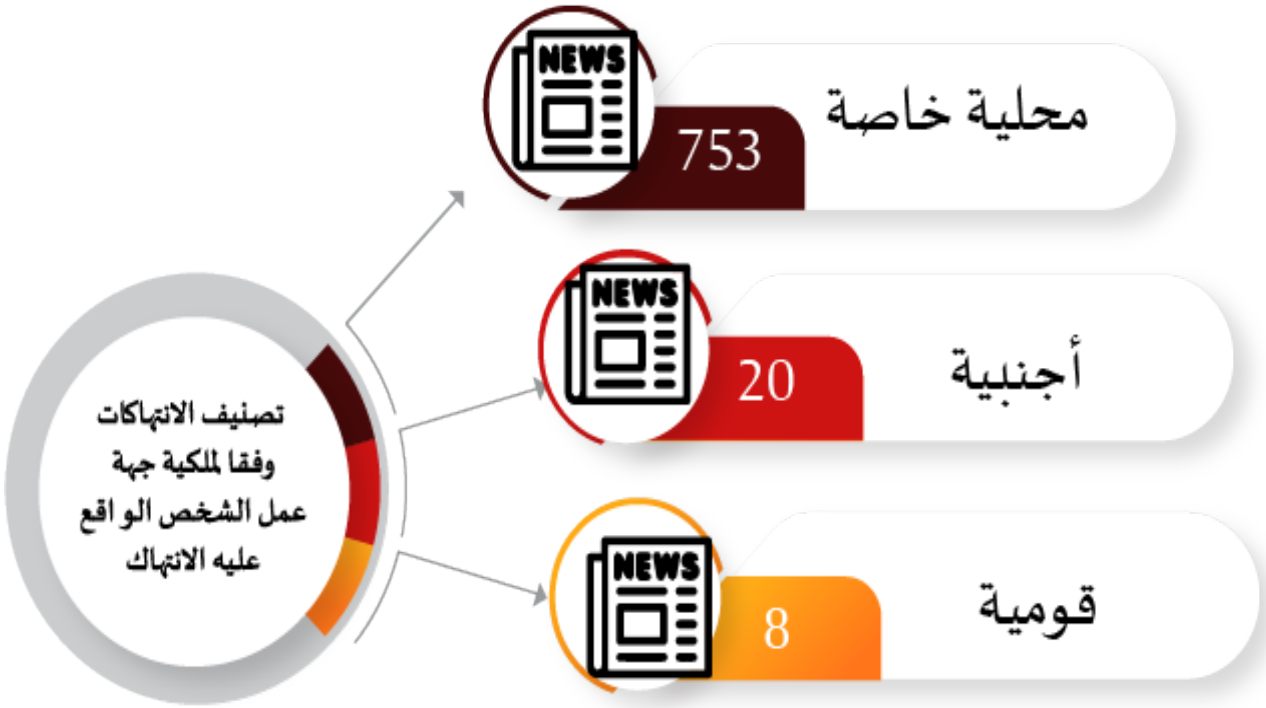

شكل رقم (1-6)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك

(7) تصنيف الانتهاكات وفقا لجهة عمل المعتدي:

لدينا في عام 2024 عدد **781** انتهاكًا، فمن الجهات المرتكبة لهذه الانتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، بحسب هذا المعيار، نجد أن لدينا **629** انتهاكًا ارتكبتها مؤسسات صحفية بحق عاملين/ات لديها، في حين نجد أن لدينا **78** انتهاكًا ارتكبتها جهات قضائية، وعدد **23** انتهاكًا ارتكبتها جهات أمنية، بينما لدينا **18** انتهاكًا ارتكبها مدنيين بدون صفة وظيفية، وهناك **11** انتهاكًا ارتكبها عاملين في شركات حراسة خاصة، بينما هناك **7** انتهاكات ارتكبتها الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، فيما ارتكبت جهات حكومية 6 انتهاكات، وارتكبت قنوات تلفزيونية **5** انتهاكات بحق عاملين لديها، يتبقى لدينا **2** انتهاك ارتكبها مواقع إلكترونية بحق عاملين لديها، وأخيرًا انتهاك وحيد ارتكبته جهة عسكرية أجنبية، إسرائيل على وجه التخصيص بحق مراسل يعمل لحساب قناة القاهرة الإخبارية، وانتهاك وحيد ارتكبته مؤسسة رياضية.

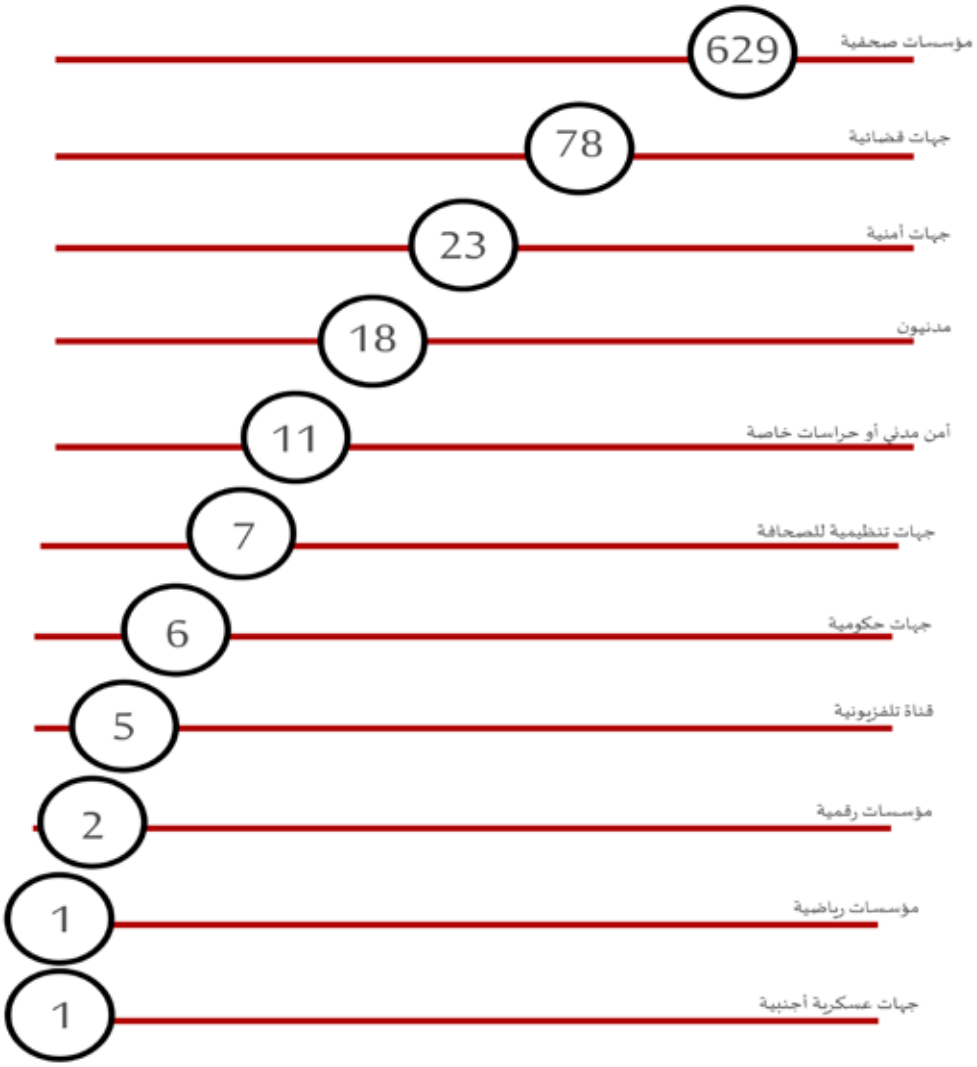

شكل رقم (1-7): تصنيف الانتهاكات وفقا لجهة عمل المعتدي

(8)تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

أما توثيق الانتهاكات من جهة طريقة توثيقها، والتحقق من وقوعها؛ نجد أن لدينا 778 انتهاكًا جرى التحقق منهم بطريقة مباشرة، فيما لدينا 3 انتهاكات جرى التحقق منها عبر وسيط.

وللتفرقة بين شكلي التوثيق السابقين نقول، كما يظهر في الجزء الخاص بـ"البناء المفاهيمي والمنهجي" في مقدمة التقرير، فإن فريق المرصد المصري للصحافة والإعلام يستند في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين: الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر، حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

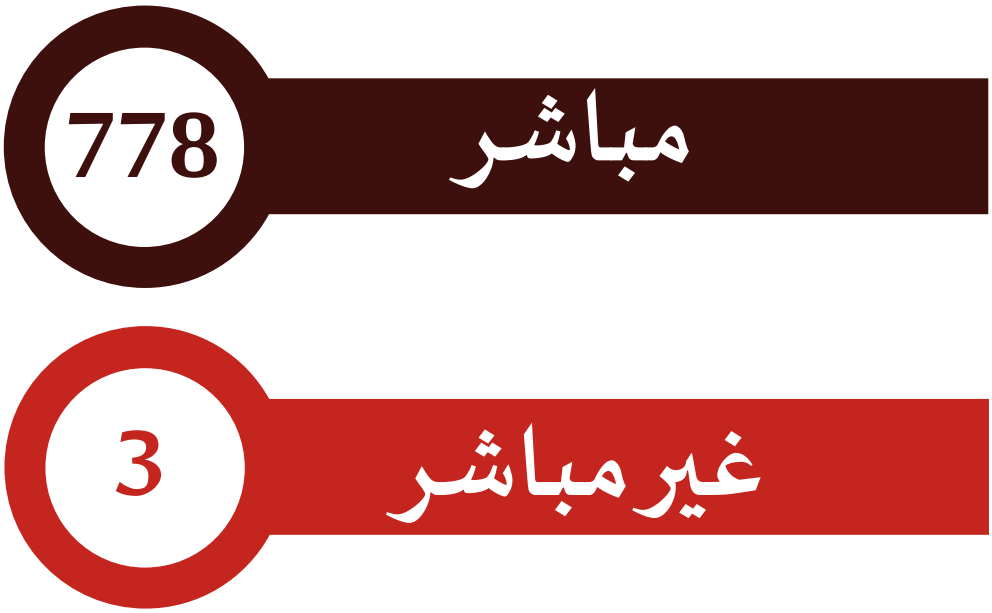

شكل رقم (1-8): تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع التوثيق

(9) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي تهدره:

للانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات تأثيرها السلبي على حياتهم المهنية والاجتماعية، أما بخصوص التأثيرات السلبية للانتهاكات الـ **781** الذين شهدهم عام 2024، نجد أن عدد **632** انتهاكًا ستطال تأثيراتها السلبية الأوضاع الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية مو وقعت بحقهم من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، في حين نجد أن هناك **98** انتهاكًا انتقصت من حق الصحفيين في العدالة الجنائية، بينما نجد أن لدينا **48** انتهاكًا انتقصت من حق ضحاياها في "حرية الصحافة والإعلام"، في حين بقي لدينا **3** انتهاكات طالت حق المتضررين منها في التعبير الحر عن آرائهم.

نشير إلى أن "حرية الصحافة والإعلام" تتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الصحفي/ة الإعلامي/ة جراء ممارسة عمله، أما حرية التعبير، فهي تتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الصحفي/ة أو الإعلامي/ة جراء ممارسته حقه في التعبير الحر عن رأيه خارج إطار العمل.

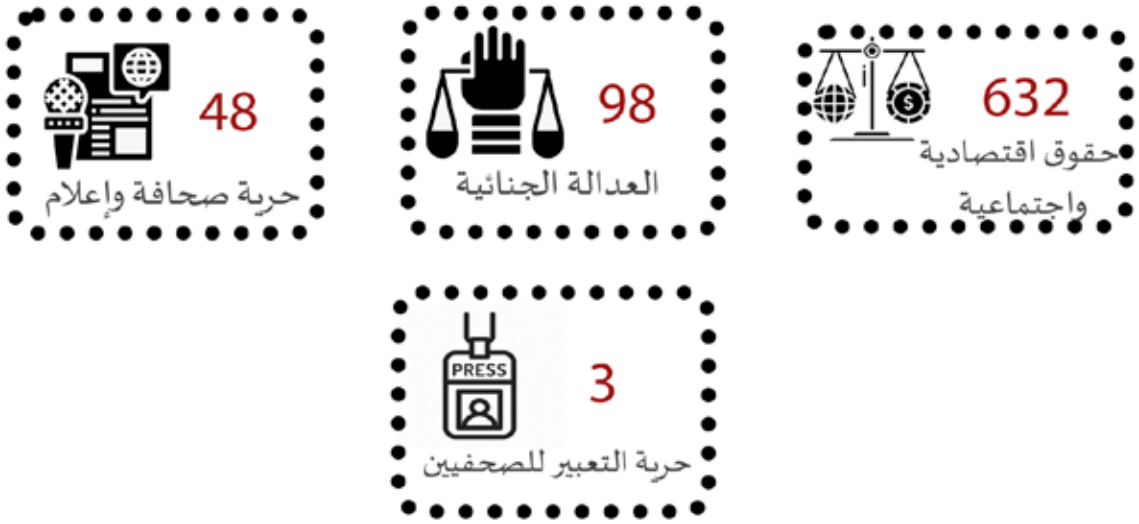

شكل رقم (1-9): تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الحق الذي تهدره

ثانيًا: قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2024:

في هذا الجزء نعقد مقارنتين لتسليط مزيد من الضوء على البعد التحليلي والإحصائي للانتهاكات التي وقعت خلال 2024، المقارنة الأولى بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية المختلفة لعام 2024. المقارنة الثانية بين آخر خمسة أعوام من حيث أعداد الانتهاكات.

المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام 2024:

مقارنة الانتهاكات التي شهدها عام 2024 عبر فصول السنة، يكشف لنا أن الربع الأخير من العام كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد وقوع **654** انتهاكًا- وسر هذا الانفجار المفاجئ في أعداد الانتهاكات أن جريدة الفجر، التي يعمل بها **200** صحفي/ة كانت امتنعت عن دفع رواتب صحفييها مدة 3 أشهر بدون سبب واضح ما يعني أن كل صحفي من الـ **200** صحفي/ة وقع بحقه 3 انتهاكات حجب حقوق مالية خلال 3 أشهر، من ثم بات لدينا **600** انتهاك خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر).

في المركز الثاني من الترتيب يأتي الربع الأول من العام، حيث شهدت الشهور (يناير، فبراير، مارس) وقوع **52** انتهاكًا، في المستوى الثالث يأتي الربع الثالث من العام حيث شهد وقوع **40** انتهاكًا، في حين يأتي الربع الثاني من العام في ذيل الترتيب، إذ شهد وقوع **35** انتهاكًا.

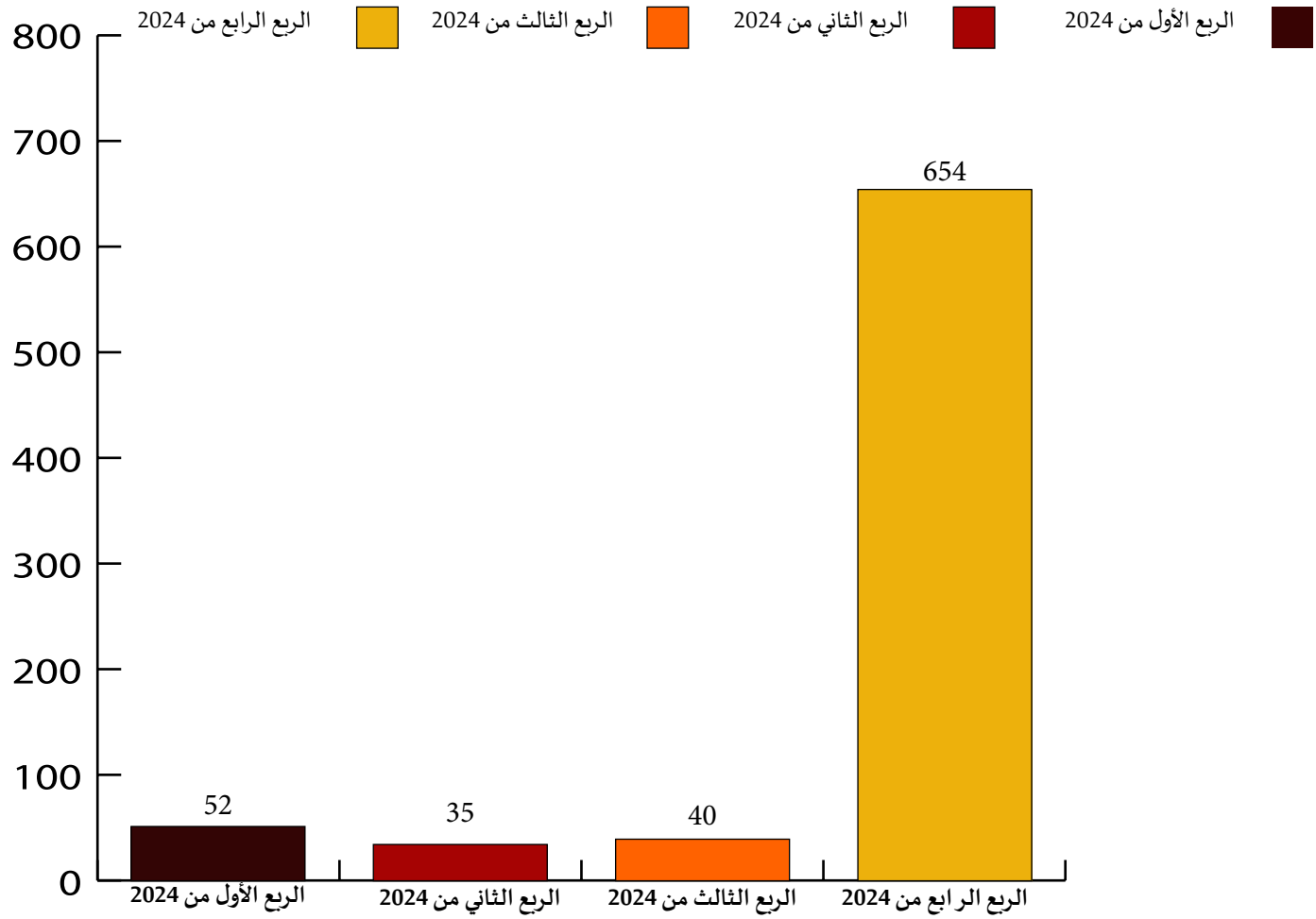

شكل رقم (1-10):المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام 2024

(1) المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر خمس سنوات:

مقارنة أعداد الانتهاكات خلال السنوات الخمس الأخيرة، أن عام 2024 هو الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع **781** انتهاكًا، وهو ما يفصله بفارق الضعف تقريبا عن عام 2023 الذي يعد ثاني أكثر الأعوام من حيث أعداد الانتهاكات إذ شهد وقوع **335** انتهاكًا.

في المركز الثالث يأتي عام 2020 وعام 2022، إذ شهد الأول وقوع **234** انتهاكًا وشهد الثاني وقوع **238** انتهاكًا بفارق **4** انتهاكات فقط بين العامين. في حين يأتي عام 2021 في ذيل الترتيب إذ شهد وقوع **105** انتهاك.

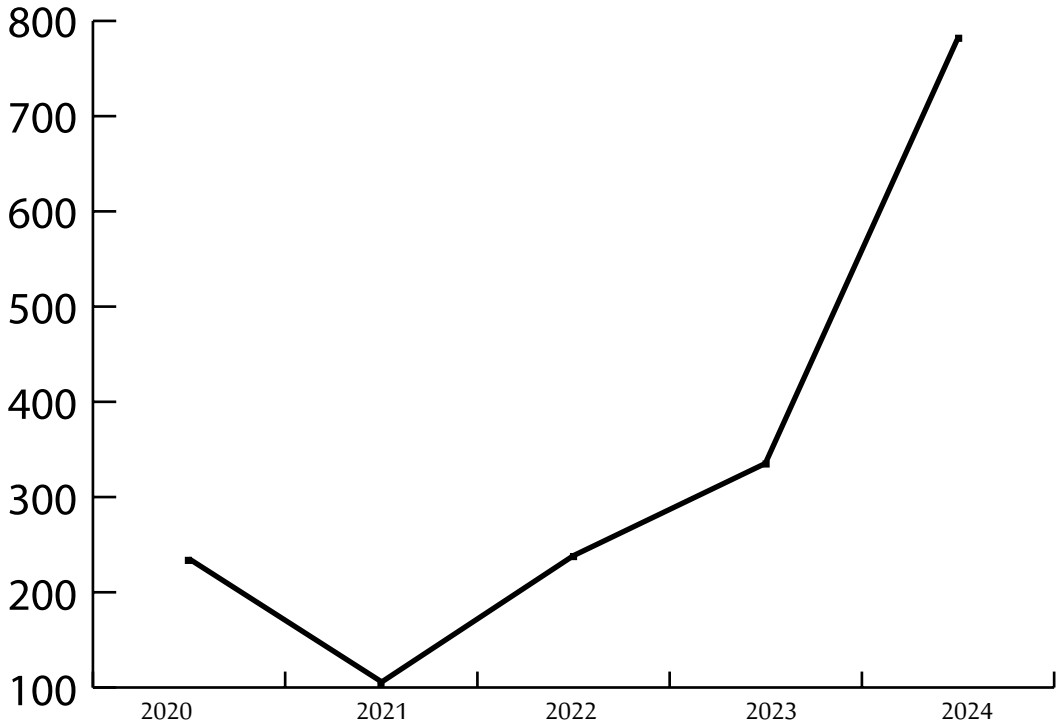

شكل رقم (1-11): المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر خمس سنوات

أما لو تتبعنا الانتهاكات التي وقعت بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام خلال السنوات الـ 5 الأخيرة، نجد أن منحنى الانتهاكات يتصاعد في 2020 مسجلا **234** انتهاكًا، بينما يعاود الانخفاض في 2021 مسجلًا **105** انتهاك، ثم يعاود الصعود خلال عامي 2022 و2023 مسجلًا **238** انتهاكًا ثم 335 انتهاكًا على الترتيب، بعدها يواصل الصعود بصورة صارخة في 2024 مسجلا **781** انتهاكًا للمرة الأولى خلال السنوات الخمس الأخيرة.

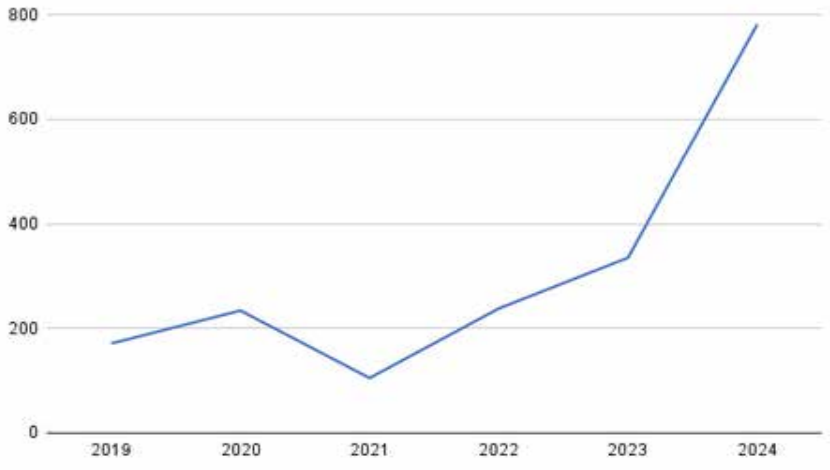

شكل رقم (1-12): منحنى الانتهاكات عن السنوات الـ5 الأخيرة

ثالثًا: أبرز الانتهاكات خلال عام 2024:

يتناول هذا الجزء من التقرير أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال العام، وعليه يمكننا القول إن انتهاك "حجب حقوق مالية" كان الأعلى حضورًا بين الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2024، إذ تكرر وقوعه **610** مرة، من إجمالي **781** انتهاكًا، هي إجمالي الانتهاكات التي شهدها العام. وكذلك شهد العام حضور ملفت لانتهاك جديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ تكرر وقوعه **74** مرة خلال عام 2024.

ثمة انتهاكات مصاحبة، إن جاز لنا التسمية، مع انتهاك حجب حقوق مالية، نصطحب معنا انتهاك الفصل التعسفي، والذي تكرر حدوثه **18** مرة خلال العام. ومع انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات نصطحب معنا انتهاك القبض التعسفي الذي تكرر وقوعه **15** مرة خلال العام. أما الدافع وراء الجمع بين انتهاك حجب الحقوق المالية وانتهاك الفصل التعسفي، أن كلا الانتهاكين ترتكبه المؤسسات الصحفية أو الإعلامية بحق العاملين/ات لديها، كما أن كلاهما يتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

أما الجمع بين تجديد الحبس على ذمة التحقيقات وبين القبض التعسفي فما يبرره أن كلاهما يتعلق بالحريات الصحفية والإعلامية، ويستهدفا تقليص الحريات التي تسمح للصحفي/ة بالعمل، كما أن كلاهما ترتكبه أجهزة الدولة القضائية أو الأمنية.

سنتناول في تلك السطور هذه الانتهاكات الأربعة، الأكثر تكرارًا خلال العام، والانتهاكات المصاحبة لها.

كما كان منها 186 حالة "فصل تعسفي"، ما يعني أن 17.2% من إجمالي انتهاكات عددها 1083 حالة انتهاك تعلقت بالفصل التعسفي.

أولًا: فيمَا يتعلق بـ "حجب حقوق مالية":

أكثر الانتهاكات تكرار خلال عام 2024 كانت حجب حقوق مالية، والملفت أن عدد انتهاكات حجب الحقوق كانت متغيرة خلال الـ 6 سنوات الماضية؛ كما يظهر في الجدول، حيث كان لدينا **32** حالة حجب حقوق في 2019، انخفض هذا الرقم ليصبح **23** حالة في 2020، ثم واصل الانخفاض بشدة في 2021 ليصبح لدينا **9** انتهاكات، ثم عاود الارتفاع في 2022، ثم في 2023 حدث ما يشبه الانفجار في عدد حالات حجب الحقوق المالية، إذ أصبح الرقم **132** حالة، وفي 2024، تضاعف هذا الرقم أكثر من خمسة أضعاف ليصبح **610** حالة حجب حقوق مالية، والسبب في هذا الانفجار خلال العام الأخير، هو حرمان **200** صحفي من مرتباتهم طوال 3 أشهر في صحيفة الفجر.

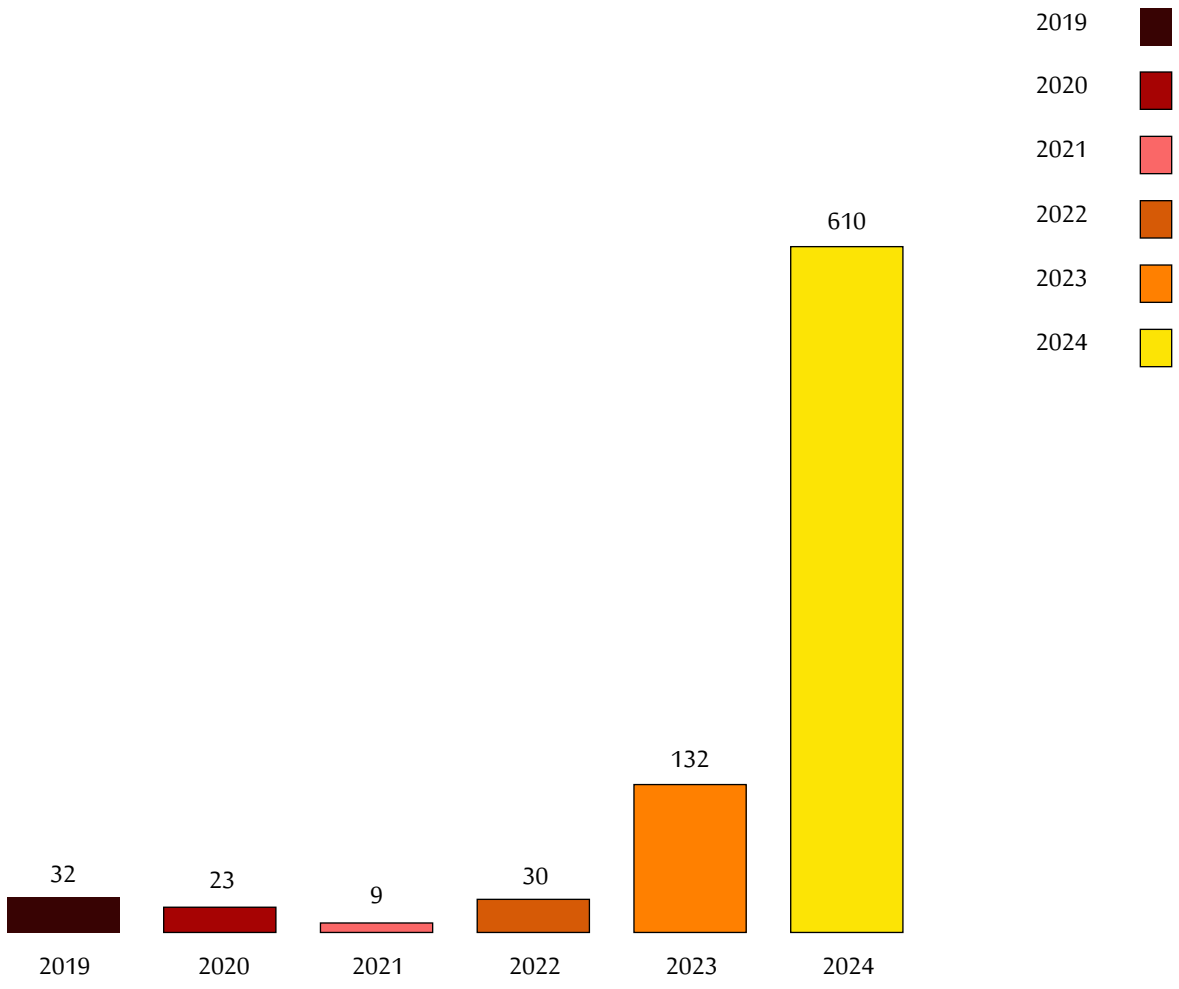

شكل رقم (1-13): إجمالي أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية خلال 5 سنوات

إذا قارنا انتهاك حجب الحقوق المالية من زاوية أماكن تمركزه جغرافيا، نجد أن محافظة الجيزة كانت أكثر المحافظات التي شهدت حالات حجب الحقوق المالية، إذ شهدت وحدها **604** انتهاك، يليها بفارق شاسع محافظة القاهرة، وانتهاك حجب حقوق مالية أخير وقع من طرف مؤسسة صحفية تعمل خارج مصر بحق صحفي مصري.

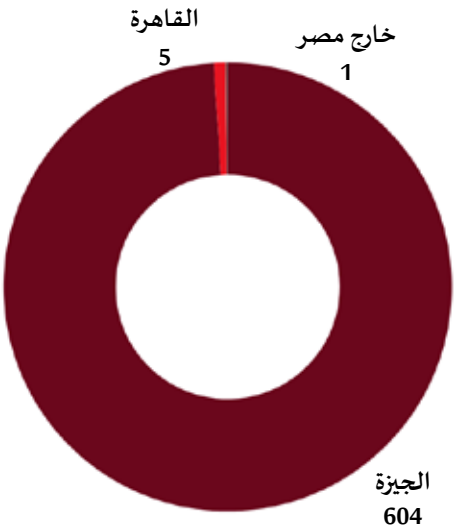

شكل رقم (1-14): أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية وفقًا لتوزيعها الجغرافي

أما من حيث التوزيع الزماني لانتهاك حجب الحقوق المالية، نجد أن الصحفيين الذكور وقع بحقهم **8** حالات، بينما وقع بحق الصحفيات **2** انتهاك، فيما يتبقى لدينا **600** حالة انتهاك حجب حقوق مالية نجهل جنس من طالته هذه الانتهاكات.

أما من زاوية توزيع أعداد انتهاكات حجب الحقوق المالية على العام، يكشف لنا، أن الربع الأول من عام 2024 شهد **2** انتهاك حجب، والربع الثاني شهد **6** انتهاكات حجب، والربع الثالث شهد **2** انتهاك حجب، والربع الأخير شهد **600** انتهاك حجب بحق **200** صحفي.

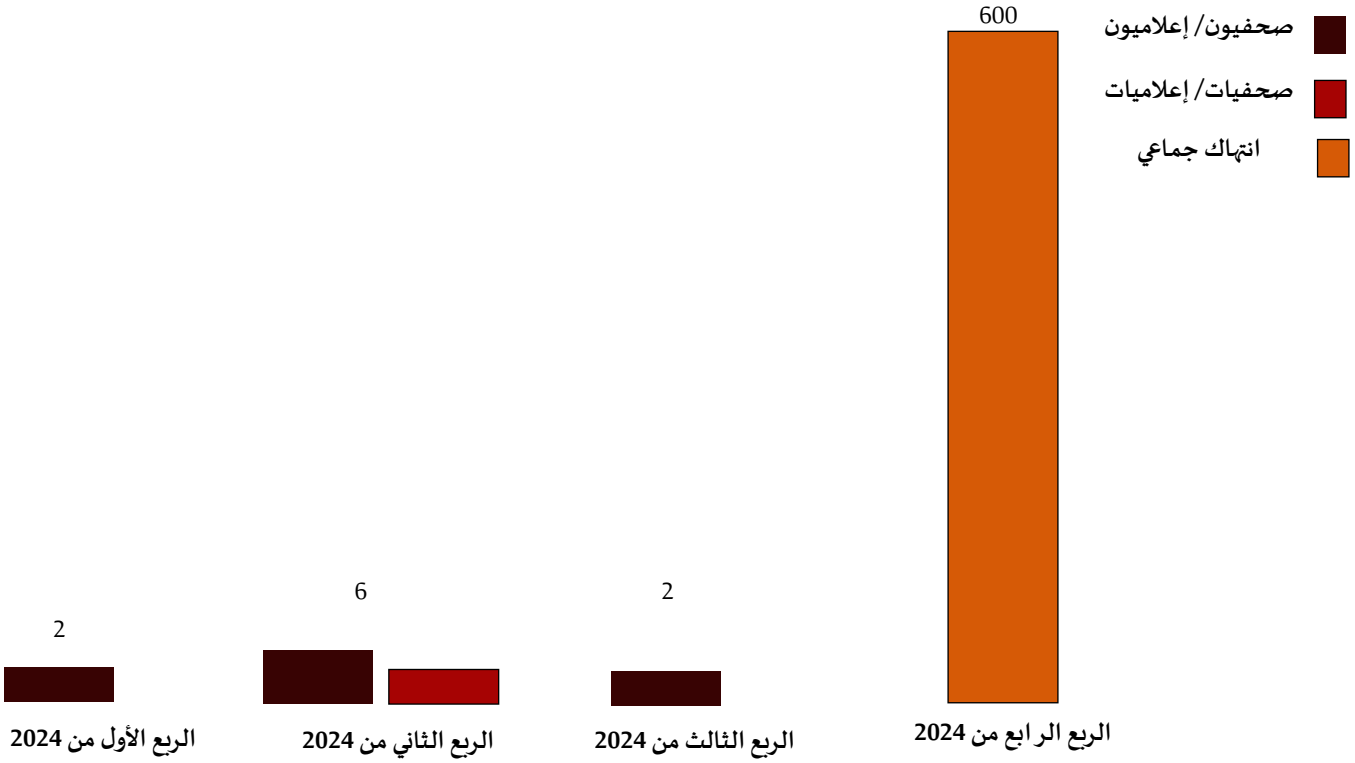

شكل رقم (1-15): أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية حسب النوع الاجتماعي

أما إذا تساءلنا أي المؤسسات كان صحفيوها عرضة لحجب حقوقهم المالية، لوجدنا أن المؤسسات المملوكة للدولة، والمؤسسات المملوكة لرأسمال أجنبي، كان العاملون/ات لديها أقل عرضة لحجب حقوقهم المالية، حيث وقع بحق عاملين/ات بهذه المؤسسات 2 حالة حجب فقط، بينما المؤسسات الصحفية المملوكة لمستثمرين مصريين، فقد وقع هذا الانتهاك 608 مرة خلال عام؛ وهو ما لا يكشف استغلالها فقط، بل يكشف أيضًا تعثر الكثير منها، وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية.

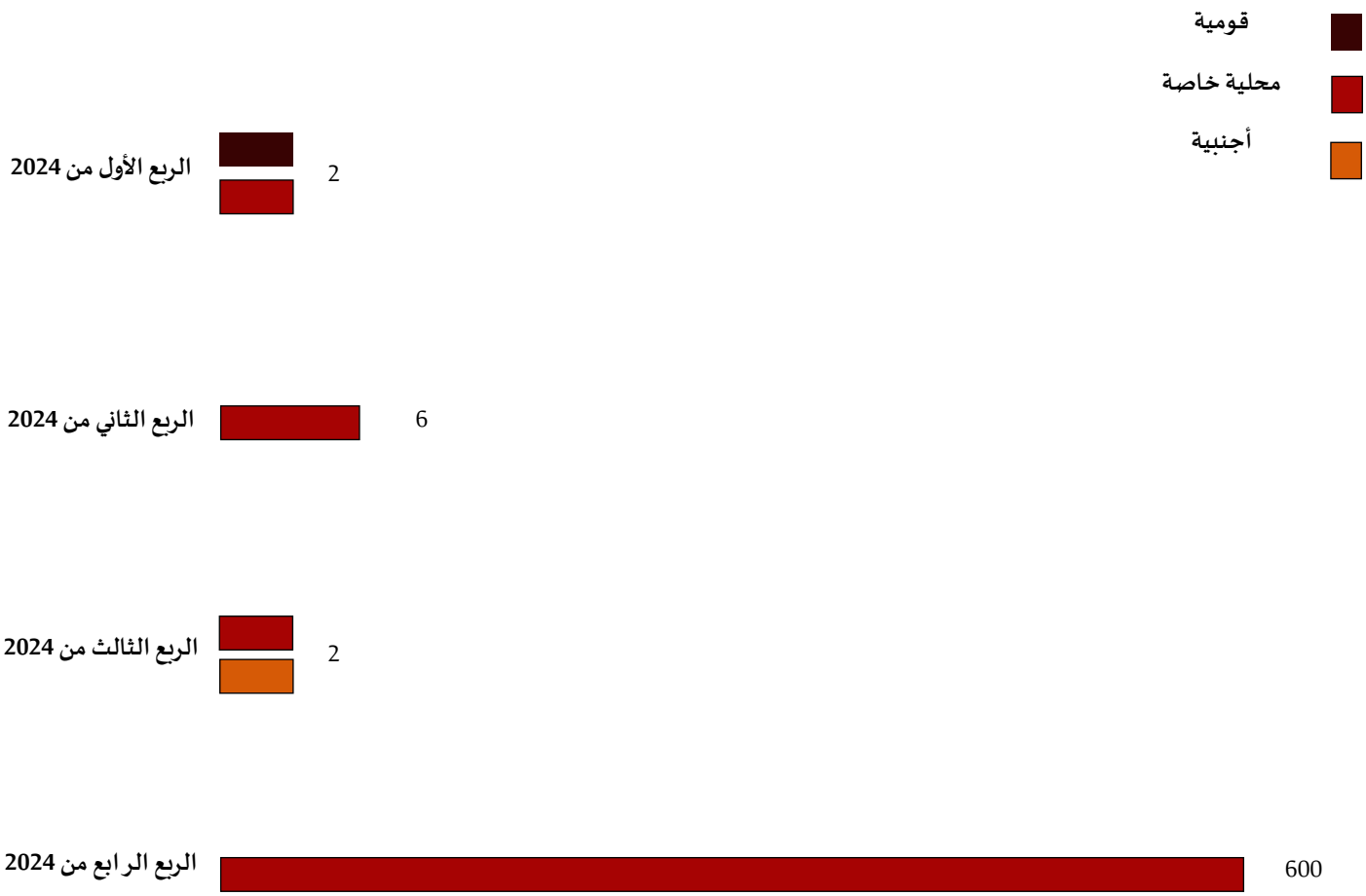

شكل رقم (1-16): توزيع حالات حجب الحقوق المالية حسب نوع جهة العمل

ثانيًا: فيمَا يتعلق بالفصل التعسفي:

انتهاك الفصل التعسفي شديد الصلة بانتهاك حجب الحقوق المالية، فكلاهما يصدر عن المؤسسات الصحفية والإعلامية بحق العاملين/ات لديها، وكلاهما يؤثر بالسلب على الاستقرار المالي والأوضاع المعيشية للصحفيين.

وبخصوص حالات الفصل التعسفي، فإن مقارنة الأعوام الـ 6 الماضية، يظهر لنا أن أعداد المفصولين من الصحفيين/ات كانت متذبذبة ومتغيرة طوال السنوات الماضية، إذ شهد عام 2019 عدد **31** حالة فصل، تراجع هذا العدد إلى **11** حالة في 2020، ثم عاود الارتفاع بشكل طفيف في 2021 ليصبح العدد **19** حالة، وفي عام 2022 واصل هذا العدد الارتفاع حيث أصبح 53 حالة فصل تعسفي، وفي 2023 استمر هذا الرقم في الزيادة إذ أصبح لدينا **72** حالة فصل تعسفي، وفي السنة الأخيرة 2024 انخفض هذا الرقم ليصبح **18** حالة فصل تعسفي، وهو ما يمكن تفسيره بجهود نقابة الصحفيين في الحد من حالات فصل الصحفيين/ات، والتدخل لدى المؤسسات الصحفية للوقوف دون حدوث ذلك.

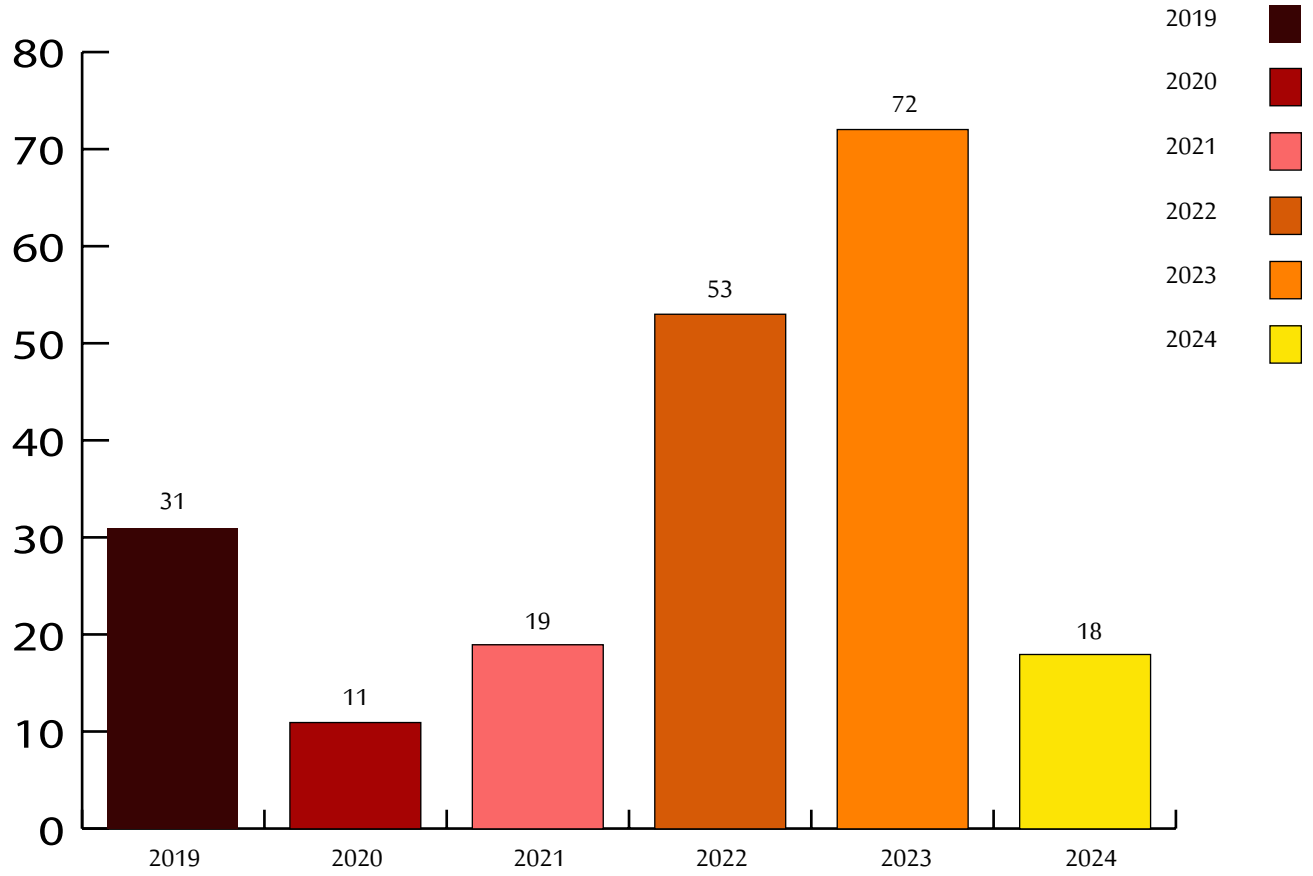

شكل رقم (1-17):توزيع حالات الفصل التعسفي خلال السنوات الـ 6 الماضية

أما خلال عام 2024 ذاته فإن الربع الأول من العام شهد وقوع **7** حالات فصل تعسفي، متساويًا بذلك مع الربع الثاني من العام، الذي شهد أيضا وقوع **7** حالات فصل تعسفي، أما الربع الثالث من العام فلم يشهد أية حالات فصل تعسفي، في حين شهد الربع الأخير من العام وقوع 4 حالات فصل تعسفي.

أما توزيع حالات الفصل التعسفي الـ **18** التي وقعت خلال العام، من زاوية جنس ضحية الانتهاك، يكشف لنا أن صحفيين ذكور وقع بحقهم **11** حالة فصل، بينما وقع بحق صحفيات إناث 7 حالات فصل.

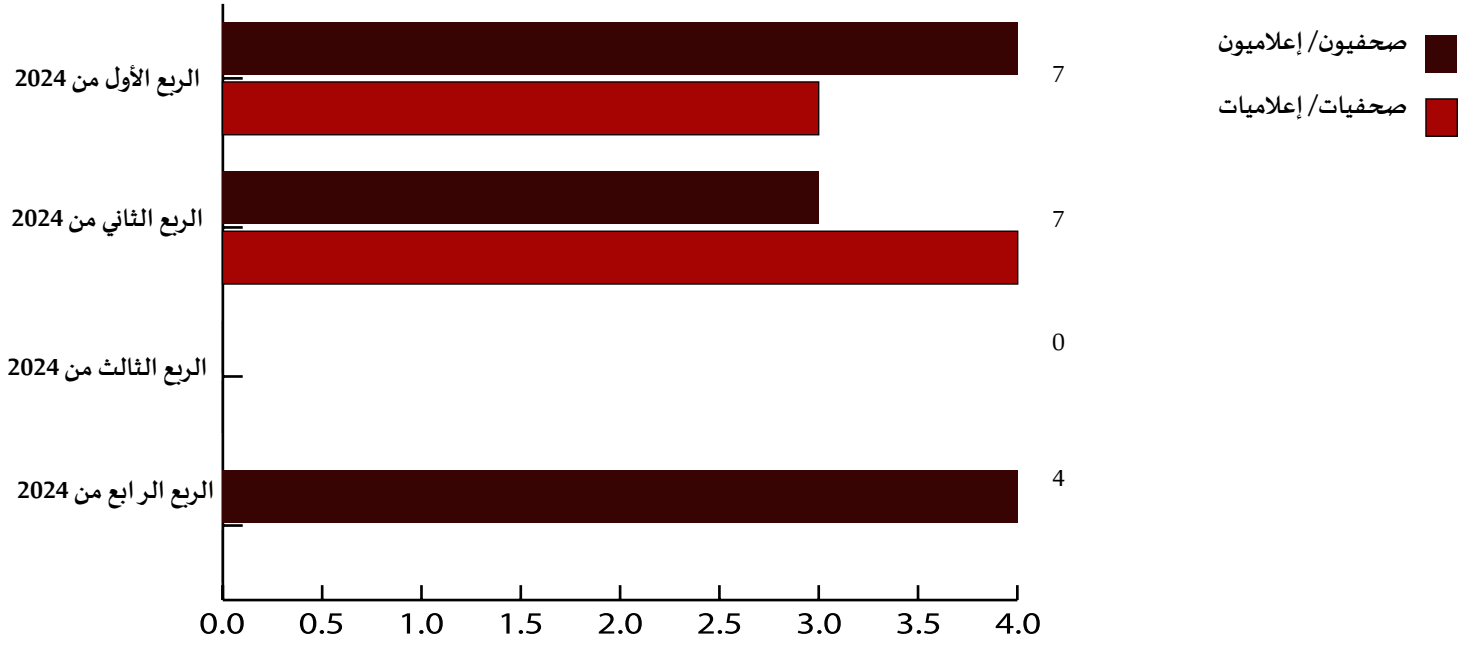

شكل رقم (1-18): توزيع حالات الفصل التعسفي وفقا للنوع الاجتماعي

أما أكثر مؤسسات صحفية ارتكبت بحق صحفيها انتهاك الفصل التعسفي، يكشف لنا أن المؤسسات الصحفية القومية ارتكبت 4 انتهاكات فصل تعسفي، أما المؤسسات الصحفية الأجنبية، فلم ترتكب أية انتهاكات فصل تعسفي بحق صحفيها، أما أكثر المؤسسات الصحفية ارتكابًا لانتهاك الفصل التعسفي، فقد كانت المؤسسات المملوكة لرأس المال الخاص، إذ ارتكبت 14 انتهاكًا فصل تعسفي خلال العام.

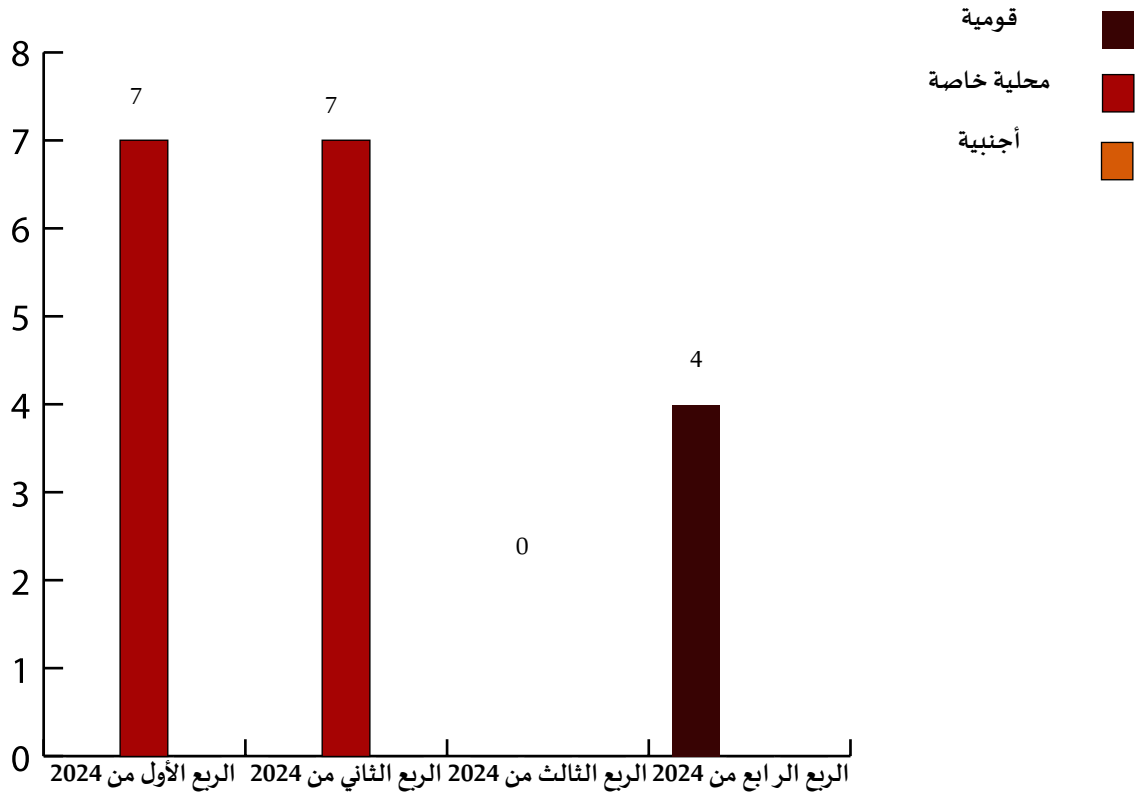

شكل رقم (1-19): توزيع حالات الفصل التعسفي وفق ملكية جهة عمل الضحية

ثالثًا: تجديد الحبس على ذمة التحقيقات:

انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات بحق صحفي رأسماله قلمه، ويقتصر نشاطه على نشر الكلمة والصورة، كان شديد الحضور خلال عام 2024، كذلك كان كثير الحضور خلال عام 2023، ففي 2024 رصدنا وقوع **44** انتهاك تجديد حبس، وأصل هذا الرقم ارتفاعه في 2024 ليصبح لدينا **74** انتهاك تجديد حبس على ذمة التحقيقات، في بعض الحالات كان الصحفي الذي يجدد حبسه قد تجاوز مدد الحبس الاحتياطي المسموح بها في قانون الإجراءات الجنائية.

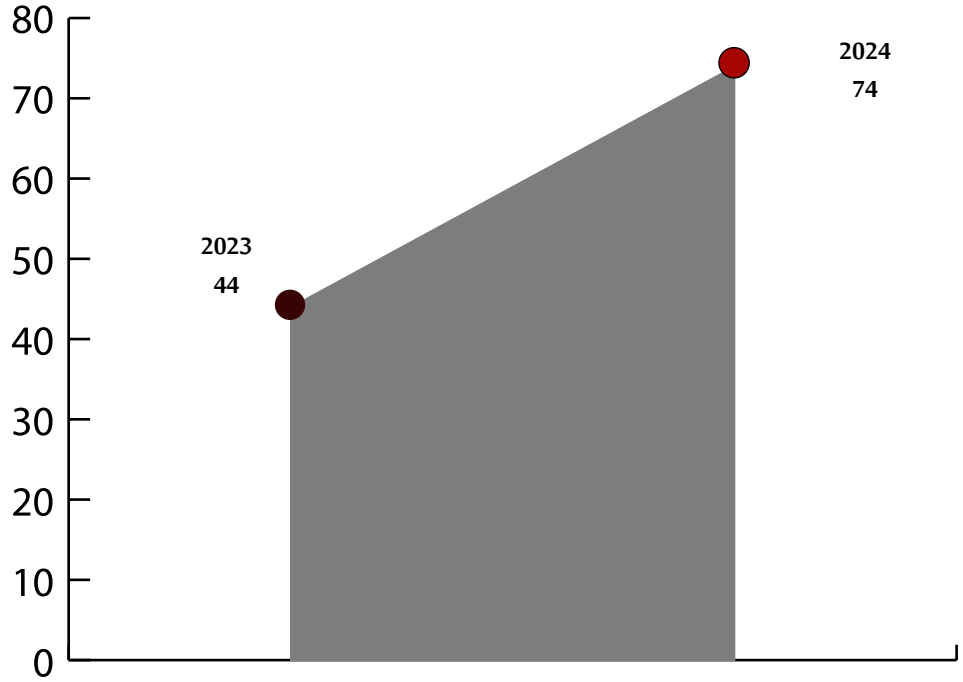

شكل رقم (1-20)؛ توزيع حالات تجديد الحبس خلال العامين الماضيين

أما من حيث توزيع حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات على فصول السنة، يظهر لنا أن الربع الأول من العام شهد وقوع **11** انتهاك تجديد الحبس، فيما شهد الربع الثاني **7** حالات تجديد، فيما شهد الربع الثالث **27** حالة تجديد، أما الربع الأخير فقد شهد وقوع **29** انتهاك تجديد حبس.

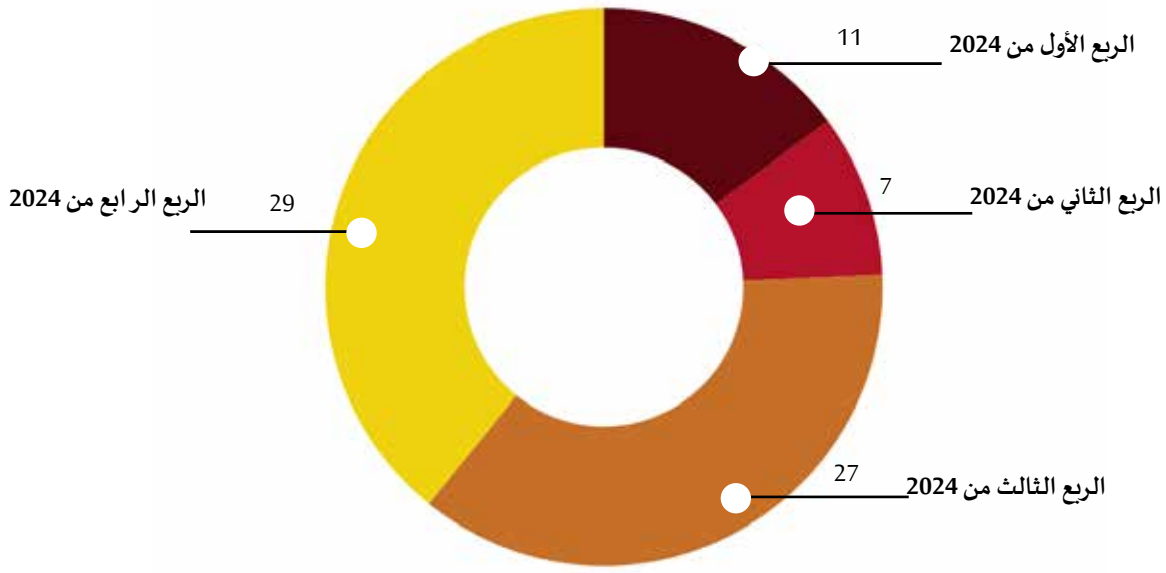

شكل رقم (1-21)؛ توزيع حالات تجديد الحبس على فصول السنة

لو قارنا انتهاك تجديد الحبس خلال عام 2024، من زاوية أكثر المؤسسات الصحفية يتعرض أصحابها للحبس مدد طويلة على ذمة التحقيقات، نجد أن العاملين/ات بالمؤسسات الصحفية المحلية الخاصة يتعرض صحفيها أكثر من غيرها للحبس مدد طويلة على ذمة التحقيقات، بواقع 59 انتهاك تجديد حبس. في المستوى الثاني يأتي صحفيي المؤسسات الصحفية الأجنبية، إذ وقع بحقهم 15 انتهاك تجديد حبس، أما صحفيو الصحف القومية فلم يتعرضوا طوال العام لأية انتهاكات تتعلق بتجديد الحبس على ذمة التحقيقات.

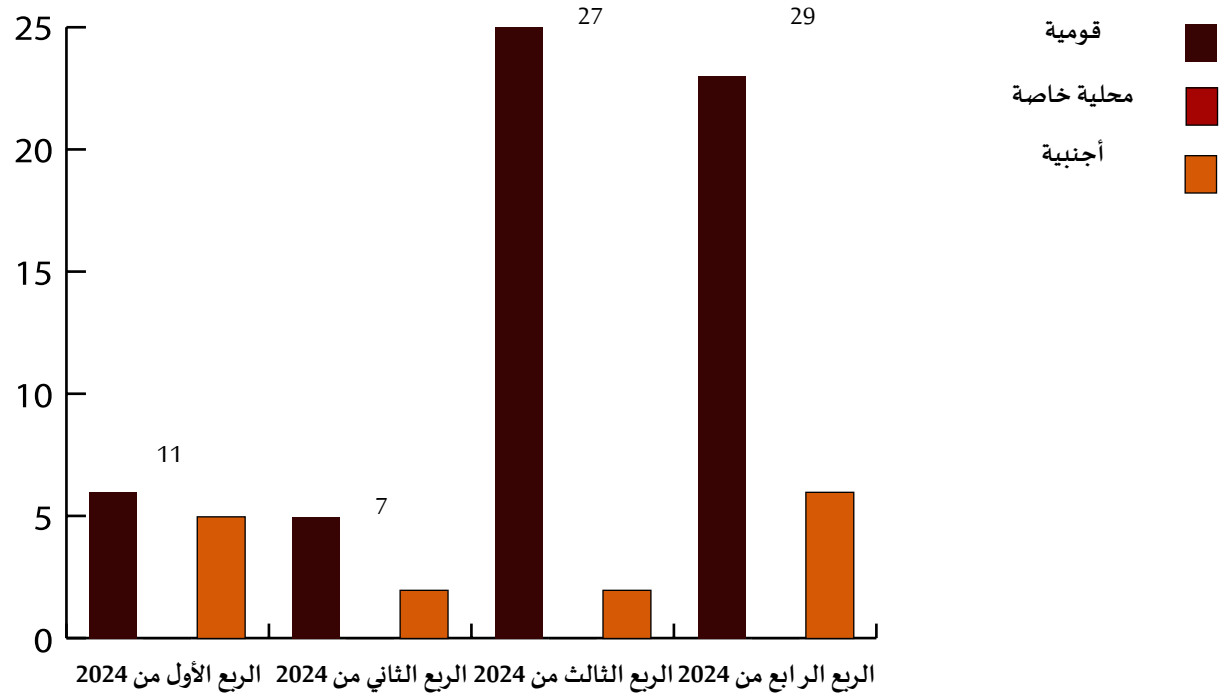

شكل رقم (1-22):توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

أما السؤال عن أي المؤسسات الإعلامية يتعرض أصحابها للحبس على ذمة التحقيقات، الإعلام الرقمي أم المرئي أم الصحافة المطبوعة، يكشف لنا أن صحفيو المواقع الإلكترونية كونهم الأقل حماية، فهم الأكثر عرضة للحبس على ذمة التحقيقات مدد طويلة إذ وقع بحق هؤلاء 65 انتهاك حبس احتياطي، يليهم في الترتيب الصحفيين العاملين في مطبوعات صحفية مع فارق شاسع، إذ وقع بحق هؤلاء 7 انتهاكات تجديد حبس خلال العام، وفي الأخير لدينا العاملين في وسائل إعلام مرئية، إذ طال هؤلاء 2 انتهاك تجديد حبس.

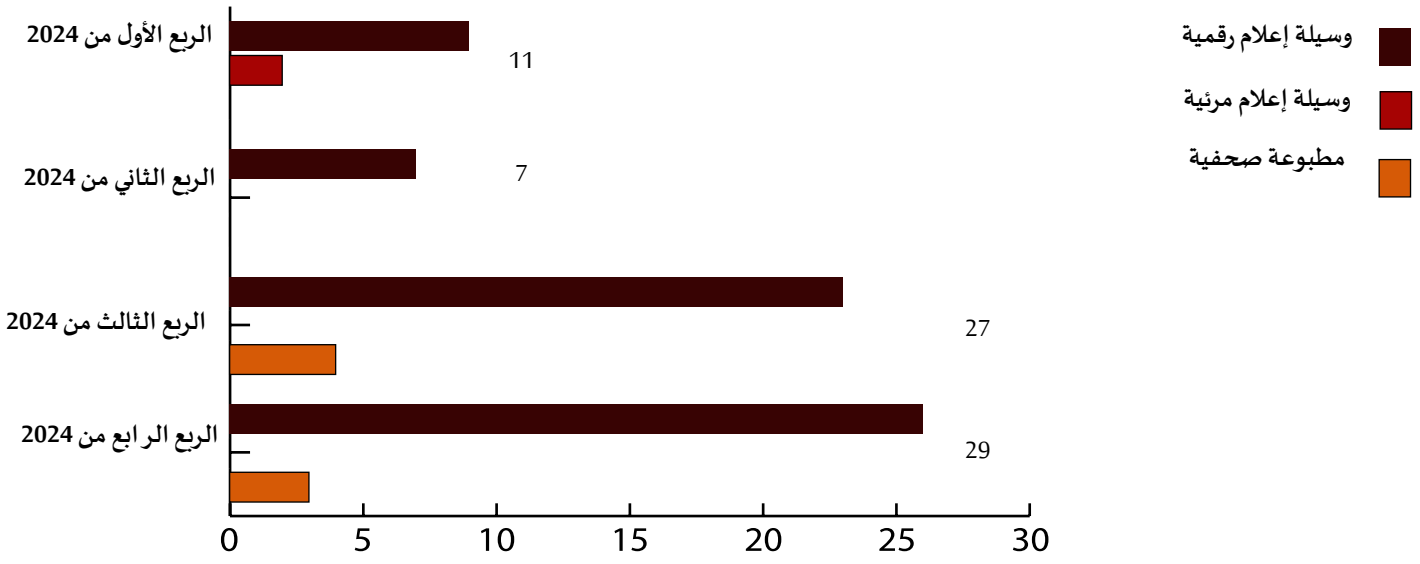

شكل رقم (1-23):توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لنوع جهة عمل الضحية

أما أكثر فئات الصحفيين عرضة للحبس على ذمة التحقيقات مدد طويلة، يبين لنا أن فئة كاتب/ة طالها 18 تجديد حبس، وأن فئة محرر طالها 16 انتهاك تجديد حبس، وأن فئة رسام كاريكاتير طالها 11 انتهاك تجديد حبس، وقعت كلها بحق صحفي واحد هو رسام الكاريكاتير بموقع المنصة الإخباري الإلكتروني أشرف عمر، أما فئة مترجم طالها 9 تجديدات حبس، وفئتي (أخصائي SEO، وديسك) طال كل منها 7 تجديدات حبس، بينما وقع بحق فئة مصور 5 انتهاكات تجديد حبس، وأخيرًا فئة معد برامج طالها انتهاك تجديد حبس وحيد.

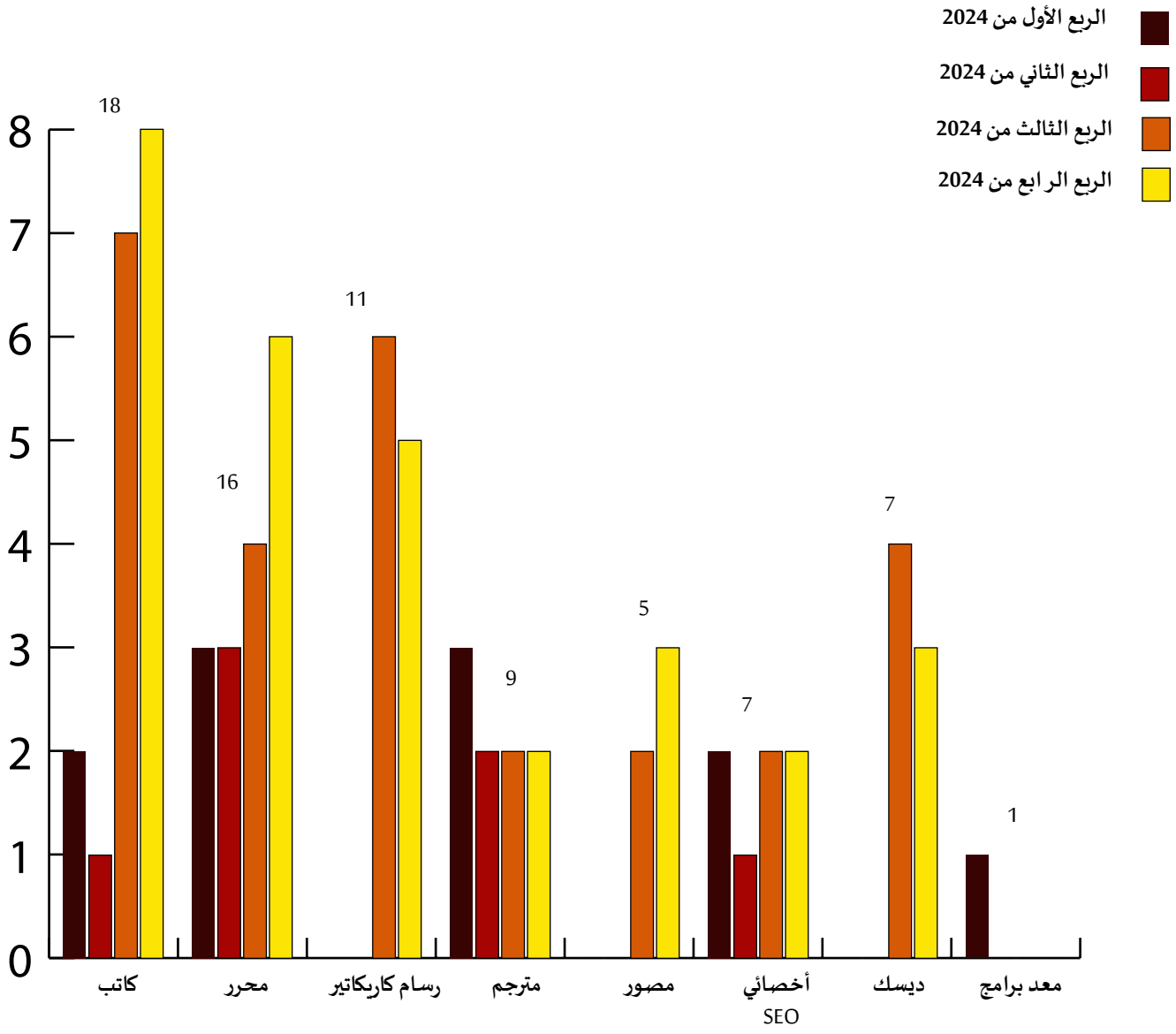

شكل رقم (1-24):توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لتخصص الضحية

رابعًا: انتهاك القبض التعسفي:

يصاحب انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، انتهاك القبض التعسفي، إذ يصدر كلاهما عن مؤسسات رسمية، الأول يصدر عن جهات قضائية، فيما يصدر الثاني عن جهات أمنية، وكلاهما ينتهك حرية الصحافة والإعلام، ويحرم الصحفي أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا من ممارسة مهنته/ا.

تتبع أعداد انتهاكات القبض التعسفي خلال الأعوام الـ6 الماضية، يكشف لنا أن عام 2020، وعام 2024، كان الأعلى من حيث عدد حالات القبض على الصحفيين/ات، إذ شهد الأول **18** حالة قبض، بينما شهد الثاني **15** حالة قبض. بينما شهد الأعوام الـ**4** المتبقية حالات قبض لكن عددها أقل، إذ شهد عام 2019 وقوع **8** انتهاكات قبض، بينما شهد عام 2021 عدد **7** انتهاكات قبض، وشهد عام 2022 عدد **7** حالات قبض. فيما شهد عام 2023 أقل حالات قبض إذ شهد فقط وقوع **3** انتهاكات قبض.

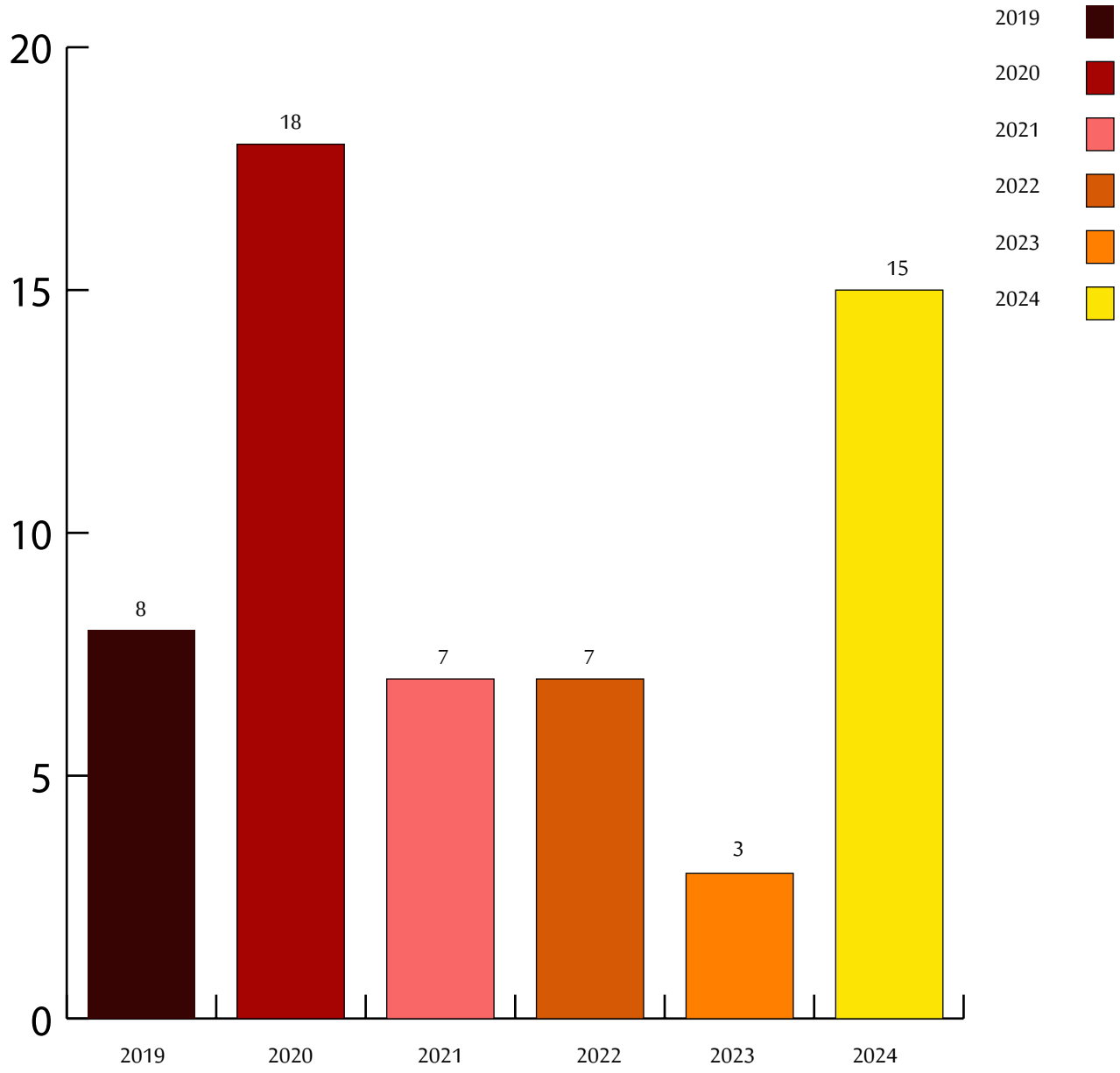

شكل رقم (1-25):توزيع حالات القبض التعسفي خلال السنوات الـ6 الماضية

النظر لحالات القبض التعسفي التي وقعت بحق صحفيين وإعلاميين/ات خلال عام 2024، من زاوية توزيعها الجغرافي، يكشف لنا، أن محافظة القاهرة كانت الأعلى من حيث عدد انتهاكات القبض التعسفي، إذ شهدت وقوع 7 حالات قبض في نطاقها الجغرافي، في المركز الثاني تأتي محافظة الإسماعيلية التي شهدت وقوع **4** حالات قبض، فيما شهدت محافظة الجيزة **3** حالات قبض، وفي الأخير تأتي محافظة المنوفية التي شهدت حالة قبض وحيدة، وقعت بحق الصحفي رمضان جويدة في مايو 2024.

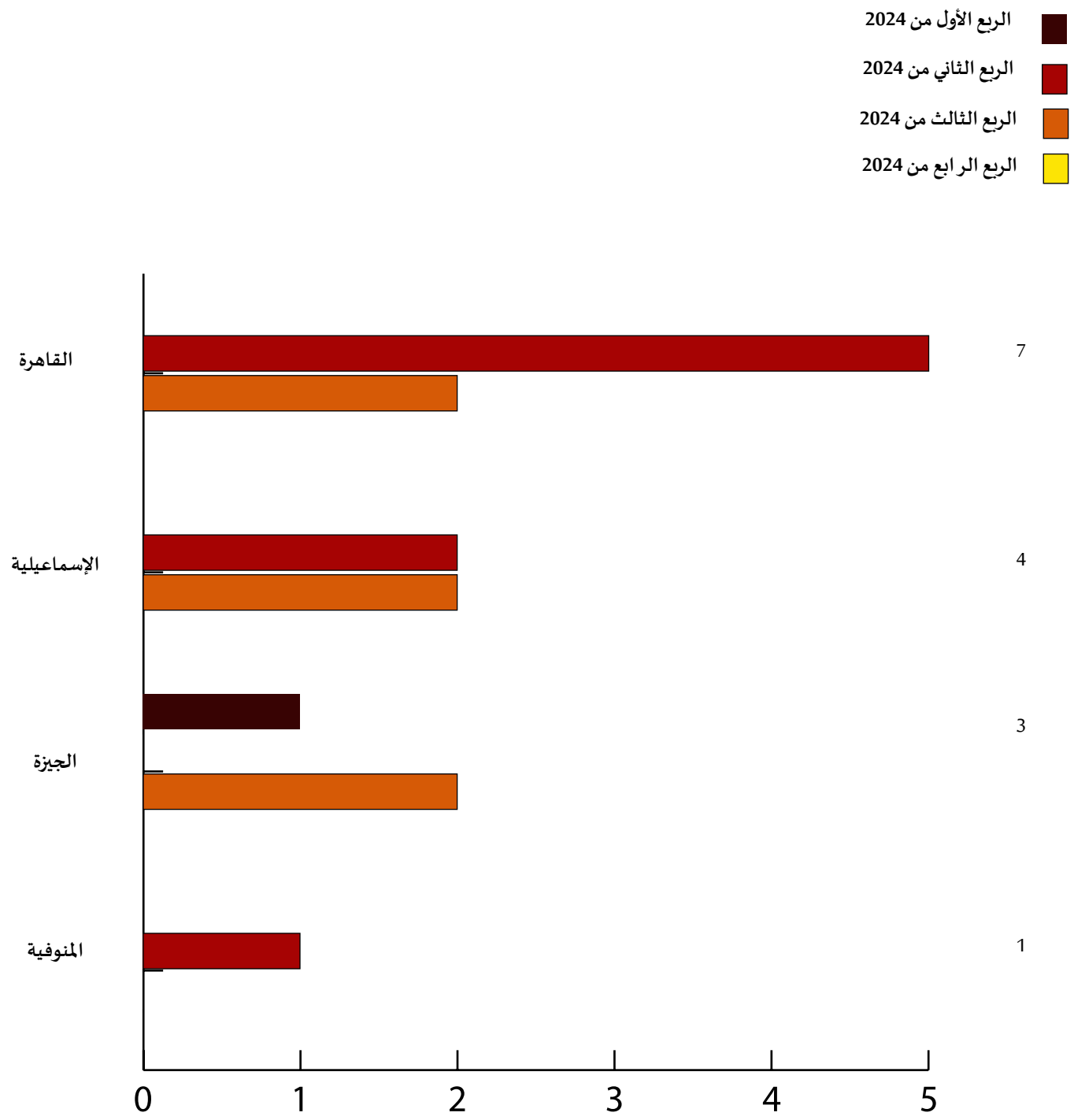

شكل رقم (1-26):توزيع حالات القبض التعسفي وفقًا لتوزيعها الجغرافي

القسم الثاني

النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام ٢٠٢٤: تحليل إحصائي وقراءة نقدية

يسلط القسم الثاني من التقرير الضوء على النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، سواء كانت هذه النشاطات خطابات (بيانات، تصريحات، مخاطبات) أو كانت ممارسات (فعاليات، وأنشطة).

هذه الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، تنقسم إلى نوعين:
النوع الأولى: الجهات النقابية، المعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، فهي صوت مجتمع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمعبرة عن أعضائه/وعضواته.

النوع الثاني: الجهات الرقابية، وهي مؤسسات حكومية أو قومية بهدف مراقبة المجال الصحفي والإعلامي، وتوجيه حركته، والتحكم في إيقاع عمله. تحت النوع الأول: يندرج واقعيًا نِقابة الصحفيين، ونظريًا نِقابة الإعلاميين. تحت النوع الثاني: تندرج هيئات (المجلس الأعلى للإعلام - الهيئة الوطنية للإعلام - الهيئة الوطنية للصحافة).

هناك نوع ثالث من المؤسسات يرصد نشاطاتها هذا القسم من التقرير، هذا النوع لا يندرج في النوع الأول أو النوع الثاني، لكنه يبقى ذات صلة بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، مثل (البرلمان - جهات قضائية - الهيئة الوطنية للانتخابات[1] - الهيئة العامة للاستعلامات)، فضلًا عن قنوات تلفزيونية، وصحف ومجلات، وشركات إنتاج وتوزيع محتوى إعلامي، وأكاديميين بمجال الإعلام.

أولًا: نظرة إجمالية على ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي:

الرصد الإحصائي لما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، يخبرنا أن هذه الجهات مجتمعة أصدرت 786 نشاطًا، هذه النشاطات صدر منها 151 نشاطًا خلال الربع الأول من العام، بينما صدر منها 159 نشاطًا خلال الربع الثاني، أما الربع الثالث فقد شهد صدور 229 نشاطًا، فيما شهد الربع الرابع والأخير صدور 247 نشاطًا، ما يعني أن الشهور الثلاث الأخيرة من العام كانت الأعلى نشاطًا. أما إذا نظرنا إلى هذه النشاطات بصورة أكثر تفصيلية، نجد أن:

أولًا: فيمَا يتعلق بالجهات النقابية: (أ) نِقابة الصحفيين: النقابة هي أكثر الجهات نشاطًا خلال العام المنصرم، إذ صدر عنها منفردة 503 نشاط من إجمالي 786 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي:
شهد الربع الأول من العام 101 نشاط، فيما شهد الربع الثاني 85 نشاطًا، ما يعني أنه شهد تراجعًا في نشاط النقابة، فيما شهد الربع الثالث 176 نشاطًا، وهو صعود كبير في نشاط النقابة، فيما تراجعت نشاطات النقابة خلال الربع الأخير من العام مقارنة بالربع الثالث، إذ شهدت الشهور الأخيرة من العام 141 نشاطًا.

ب) نقابة الإعلاميين: صدر عن النقابة 64 نشاطًا خلال العام، وهو ما يبدو محدودًا مقارنة بنشاط نقابة الصحفيين.

1-كونها الجهة المسئولة عن منح تصاريح التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية من انتخابات واستفتاءات.

هذا الرقم يبدو مفهومًا في ضوء أن النقابة صدرت وفق توجيه حكومي، إذ نشأت إعمالًا لقانون رقم 93 لسنة 2016[2]، وفي ضوء حداثة عمرها الذي يبلغ 8 سنوات فقط. وبصرف النظر عن كل هذه التفاصيل، فقد صدر عنها 64 نشاطًا، جاءوا كالتالي، 14 نشاطًا خلال الربع الأول من العام، فيما شهد الربع الثاني 17 نشاطا، بزيادة طفيفة عن الربع الأول، فيما شهد الربع الثالث 12 نشاطًا في تراجع عن الربعين الأول والثاني، أما الربع الأخير من العام، فقد شهد تصاعد في نشاط نقابة الإعلاميين، إذ صدر عنها 21 نشاطًا، بزيادة عن كل فصول السنة الثلاثة السابقين.

الملفت -كما سبق وأوضحنا- أن الربع الأخير من عام 2024 كان الأعلى نشاطًا بالنسبة لجميع الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

ثانيًا: فيمَا يتعلق بالجهات الرقابية: (أ) المجلس الأعلى للإعلام: المجلس الأعلى للإعلام هو ثاني أكثر الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، نشاطًا، بعد نقابة الصحفيين، لكن مع فارق شاسع بين المؤسستين من حيث حجم النشاط، بينما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام 97 نشاطًا خلال العام، نجد أن الصحفيين صدر عنها 503 نشاط خلال العام. وقد جاءت نشاطات المجلس خلال شهور السنة كالتالي، 16 نشاطًا خلال الربع الأول من العام، فيما شهد الربع الثاني 20 نشاطًا، بزيادة طفيفة عن الربع الأول، فيما شهد الربع الثالث تراجع طفيف في نشاط المجلس بواقع 18 نشاطًا، أما الربع الأخير من العام كان الأعلى نشاطا بواقع 43 نشاطًا.

ب) الهيئة الوطنية للصحافة: الهيئة هي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وتعمل على تطويرها، وتنمية أصولها وضمان تحديثها، واستقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد"، وقد صدر عنها 64 نشاطًا خلال العام؛ فهي بالتالي ثالث أكثر الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر نشاطًا، بعد نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للإعلام، إذ صدر عنها 64 نشاطًا خلال العام، توزعت كالتالي، 13 نشاطًا خلال الربع الأول من العام، 19 نشاطًا خلال الربع الثاني من العام، بزيادة 6 نشاطات عن الربع الأول، فيما صدر عنها 12 نشاطًا خلال الربع الثالث، ما يعني تراجع ملحوظ عن الربعين الأول والثاني، ثم عاود نشاطها إلى الارتفاع خلال الشهور الثلاث الأخيرة من العام، بواقع 20 نشاطًا.

ت) الهيئة الوطنية للإعلام: الهيئة هي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة لتقديم خدْمَات البث والإنتاج التلفزيوني والإذاعي والرقمي والصحفي والخدمات الهندسية المتعلقة بها"، والهيئة هي أقل الجهات المنظمة للعمل الإعلامي في مصر نشاطًا؛ إذ تتذيل القائمة بعدد 58 نشاطًا خلال العام.

2-منشورات قانونية، إصدار قانون نِقابة الإعلاميين، تاريخ الدخول: 3 يناير 2024، الرابط: إصدار قانون نقابة الإعلاميين | منشورات قانونية. ي

هذه النشاطات جاءت كالتالي، عدد 7 نشاط خلال الربع الأول، فيما شهد الربع الثاني 18 نشاطًا عن الهيئة، بارتفاع ملحوظ عن الربع الأول، أما الربع الثالث فقد صدر عن الهيئة 11 نشاطًا، أما الربع الأخير فكان أكثرها نشاطًا لدى الهيئة، إذ صدر عنها خلال هذه الأشهر الثلاث الأخيرة عدد 22 نشاطًا، وهي بذلك كانت الأعلى نشاطًا في الربع الأخير من العام، عن كلا من: نقابة الإعلاميين التي صدر عنها 21 نشاطًا فقط خلال الفترة نفسها، والهيئة الوطنية للصحافة التي صدر عنها 20 نشاطًا خلال تلك المدة.

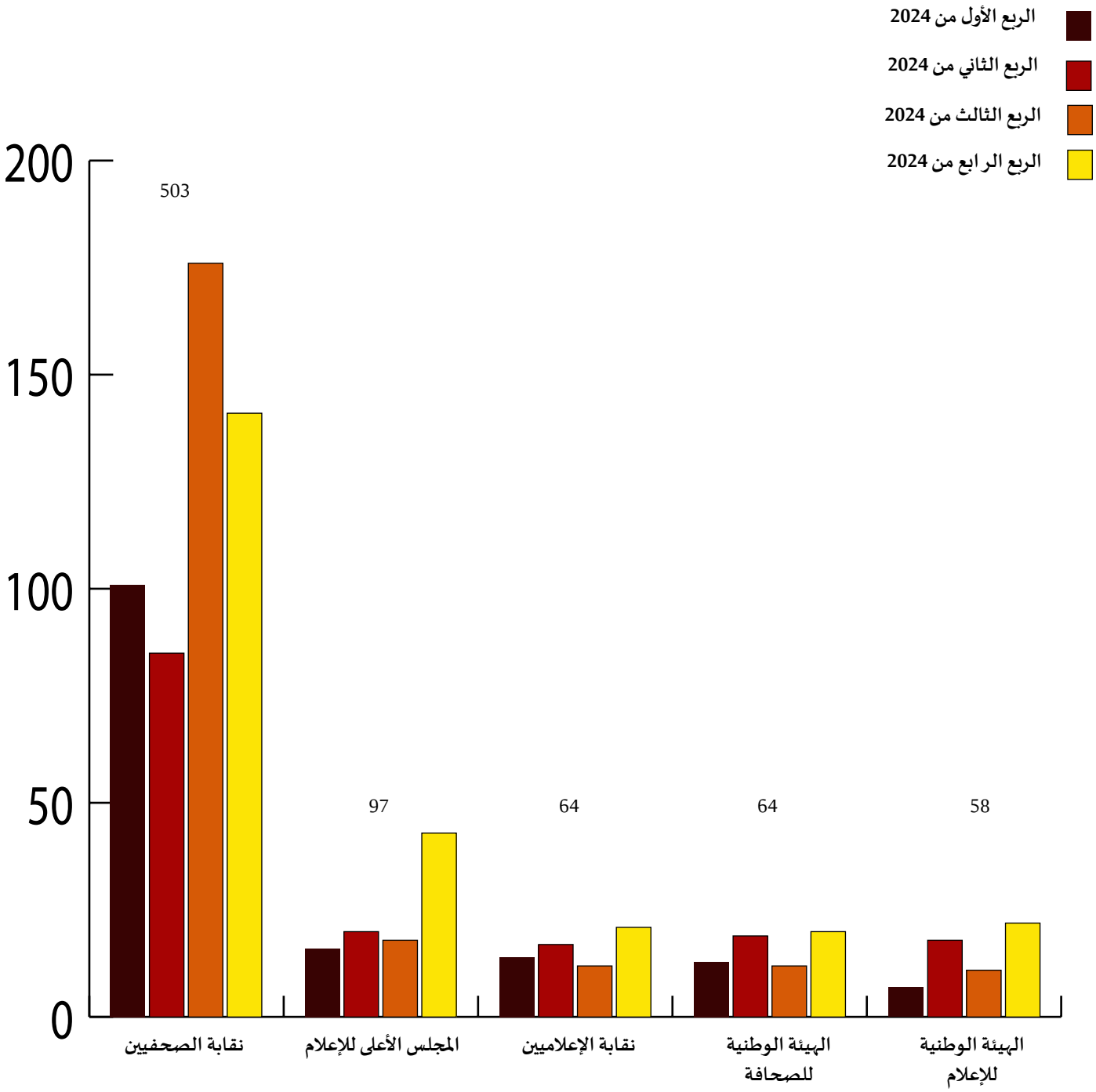

شكل رقم (2-1)؛ إجمالي ما صدر عن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفقًا للجهة التي أصدرتها موزعة على فصول السنة

ثانيًا: الصادرعن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادر:

في السطور التالية نحاول تقديم تحليل إحصائي للنشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، لكن ليس من زاوية نشاط كل هيئة على حدة، مقارنة بغيرها من هيئات، إنما من زاوية نوع الصادر عن هذه الجهات، وحجم هذا الصادر من إجمالي الصادرات.

وفق هذا المعيار نجد أن فئة خبر هي الأكثر تكرارًا خلال العام، إذ رصدنا عدد 332 خبرًا، ويشير الخبر إلى ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من تطورات، لكنه ليس فعالية أو إعلان، أو خطاب.

وفي المستوى الثاني تأتي فئة إعلان، إذ شهد عام 2024 صدور 126 إعلانًا عن فعاليات ترفيهية أو خدمية قدمتها الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. أما في المستوى الثالث تأتي فئة فعاليات، إذ شهدنا خلال السنة تنظيم 79 فعالية احتفالية، في المستوى الرابع تأتي فئة تهنئة، إذ أصدرت الجهات المنظمة للعمل الإعلامي في مصر عدد 66 تهنئة، في المستوى الخامس تأتي فئة بيان، إذ صدر عن الجهات محل الدراسة عدد 54 بيانًا، بينما يأتي في المركز السادس فئة تصريح والتي صدرت عدد 44 مرة، في المستوى السابع نجد فئة قرار، حيث أصدرت عدد 31 قرارًا، في المستوى الثامن نجد فئة نعي، إذ أصدرت هذه الجهات 29 بيان نعي، في المستوى التاسع نجد فئة بروتوكول، إذ وقعت هذه الجهات 12 بروتوكول تعاون مع جهات مختلفة، في المستوى العاشر نجد فئة خطاب، حيث صدر عن هذه الجهات 9 خطابات موجهة إلى مؤسسات رسمية مختلفة، وفي ذيل الترتيب، نجد فئة تكريم والتي تكررت 3 مرات، وفئة طلب وقد صدر طلب وحيد عن نقابة الصحفيين، دعت فيه إلى "الإفراج والعفو عن الصحفيين المحبوسين والسجناء" وتوجيه طلبات بالسماح لزيارة سجناء الصحفيين فى محابسهم، إلى "النائب العام ومجلس أمناء الحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسى".

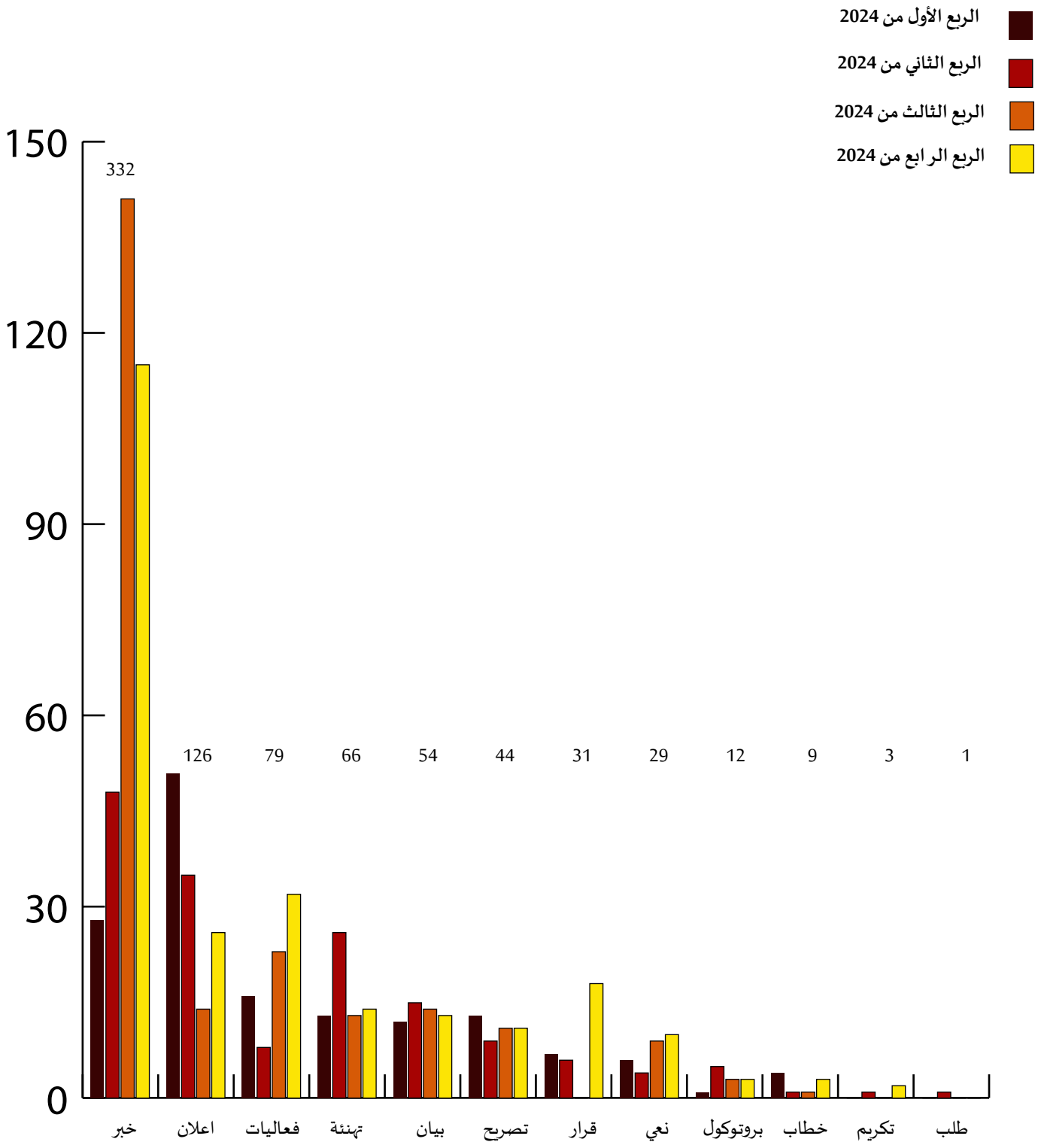

شكل رقم (2-2): الصادر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي وفق نوع الصادر

ثالثًا: القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر:

القرارات هي أبرز ما يصدر عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر، والتحليل الإحصائي للقرارات الصادرة عن هذه الجهات يخبرنا بالتالي، أن المجلس الأعلى للإعلام هو أكثر الجهات إصدارًا للقرارات، إذ صدر عنها 12 قرارًا، يليها الهيئة الوطنية للإعلام، التي أصدرت بدورها 8 قرارات، في المستوى الثالث نجد الهيئة الوطنية للصحافة أصدرت 5 قرارات، تأتي بعدها نقابة الإعلاميين التي أصدرت خلال العام 4 قرارات، في ذيل القائمة تأتي نقابة الصحفيين حيث أصدرت 3 قرارات. ويذكر أن الربع الرابع من العام كان الأكثر نشاطًا من حيث عدد القرارات، إذ صدر خلال هذه الشهور الثلاث عدد 18 قرارًا، بينما صدر خلال الربع الأول عدد 13 قرارًا، والربع الثاني عدد 11 قرارًا، فيما لم يصدر خلال الربع الثالث أية قرارات.

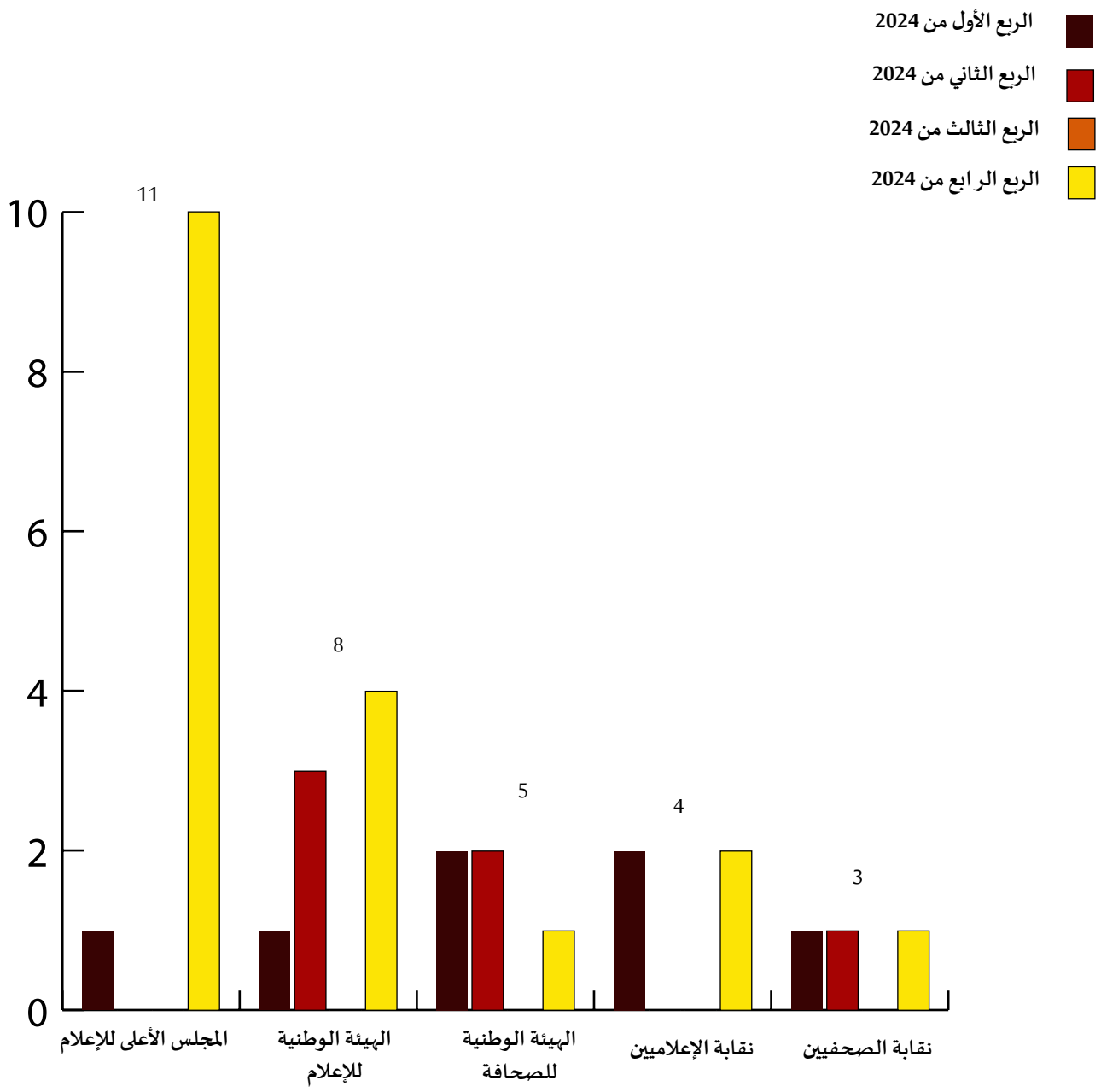

شكل رقم (2-3): القرارات الصادرة عن الهيئات المنظمة للمجال الصحفي والإعلامي في مصر

أخيرًا: العرض التفصيلي لما صدرعن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

في السطورالتالية نحلل ما صدرعن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، نعالج كل جهة على حدة، ونفند ما صدرعنها من نشاط، سواء كان ممارسة أو خطاب.

أولًا: الجهات النقابية:

(أ) نِقابة الصحفيين:

النقابة هي أكثرالمؤسسات نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها 503 نشاط خلال العام، جاء هذه النشاطات كالتالي، عدد 223 خبرًا، كلها تتعلق بنشاطات وتحركات لمجلس النقابة، كما صدرعنها خلال 2024 عدد 118 إعلانًا عن فعاليات تدريبية وتعليمية وخدمية خلال العام، كما نظمت النقابة عدد 73 فعالية تدريبية أو تثقيفية عامة، كذلك أصدرت النقابة عدد 48 بيانًا بخصوص قضايا تتعلق بالمجتمع الصحفي، أوذات تأثيرمباشرعليها، أوفي سياق اشتباك مجلس النقابة مع القضايا الهامة على الصعيد الوطني والإقليمي، كذلك صدرعن مجلس النقابة عدد 15 تصريحًا، كذلك صدرعن النقابة عدد 8 خطابات وجهت إلى مؤسسات رسمية مختلفة، كما وقع مجلس النقابة عدد 8 بروتوكولات تعاون، كذلك صدرعن النقابة عدد 3 قرارات، وأخيرًا صدرعن مجلس النقابة عدد 5 بيانات تهنئة، وبيان نعي وحيد، وطلب وحيد.

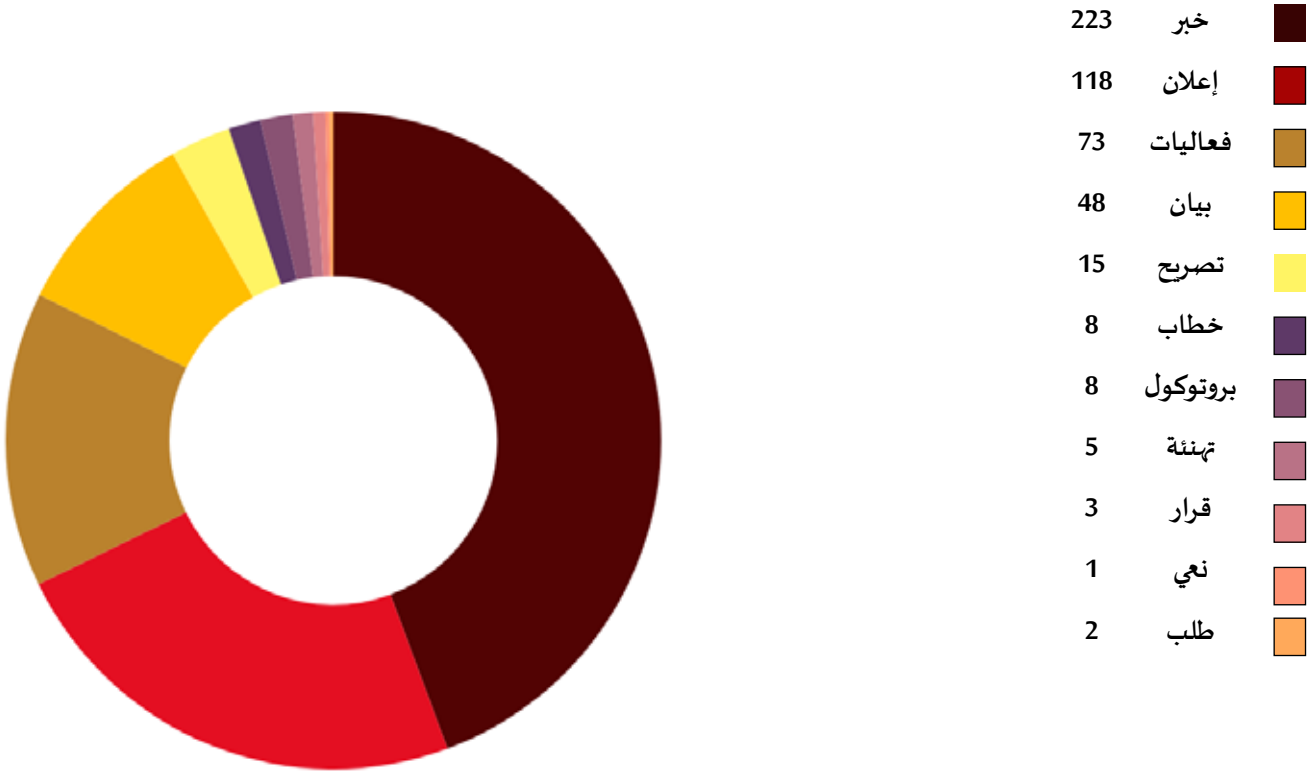

شكل رقم (2-4)؛ ما صدرعن نقابة الصحفيين من نشاطات خلال عام 2024

أهم القرارات الصادرة عن نقابة الصحفيين:

فيما يتعلق بالحريات: فقد أدانت النقابة التجاوزات ضد الصحفيين بالمنيا، وطالبت وزير التعليم العالى بالتحقيق فى تعدى الحرس على صحفى. كما تضامنت مع صحفيين فى كفر الشيخ، وطالبت المحافظة بتسهيل عملهم ووقف حجب المعلومات عنهم. كذلك أدانت إحالة زميلة فى "بى بى سى" للتحقيق الإداري؛ بتهمة معاداة السامية بسبب "لايك"، وطالبت بوقف الانحياز لإسرائيل باستهداف الصحفيين العرب. كما أدانت النقابة القبض على الصحفي ياسر سيد أحمد أبو العلا عضو الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وتعرضه للإخفاء منذ ألقى القبض عليه قبل نحو شهر كامل. كذلك أدانت اعتداء أفراد "شركة أمن الملاعب" على مصور بـ "صدى البلد"، النقابة تشدد على أن تجاوزات الشركة متكررة، وتطالب بالتحقيق فيها، ونقيب الصحفيين يتواصل مع الزميل ويكلف باتخاذ الإجراءات القانونية. كما تقدمت النقابة بطلب للنائب العام للإفراج عن أحمد الطنطاوي لحين الفصل في النقض والبلاغ المقدم من النقابة يطالب بالتحقيق في منع زيارة محاميه، ويطالب بتمكين مجلس النقابة من زيارته للاطمئنان على سلامته وظروف محبسه. كذلك أدانت النقابة القبض على رسام الكاريكاتير أشرف عمر.. وتطالب بالإفراج عنه. أيضا طالبت النقابة بإخلاء سبيل الزملاء الصحفيين المقبوض عليهم -كانوا 5 من الزميلات، والزملاء الصحفيين أعضاء النقابة هم: إيمان عوف، ورشا عزب، وهدير المهداوى، ويوسف شعبان، إضافة للزميل محمد فرج، الذي قُبض عليه أثناء مروره بالمصادفة؛ لاصطحاب أطفاله من المدرسة- أثناء وقفة سلمية نظموها أمام مقر الأمم المتحدة، رفضًا للتخاذل الأممي تجاه عدوان الكيان الصهيوني على غزة، خاصة الانتهاكات التي تتعرض لها النساء فى غزة، وفي السودان وسط صمت أممي. كما نظمت النقابة في 29 يوليو يومًا تضامنيًا مع الصحفيين المحبوسين، ودشنت اعتصامًا رمزيًا بالنقابة بعد تصاعد عمليات القبض.

وأدانت النقابة القبض على الصحفي أحمد بيومي. كما أعلنت النقابة عن تضامنها مع موقع "فكر تاني" بعد رفض ترخيصه، ويعرب عن عدم جواز الاستناد لعبارات مطاطة لرفض التراخيص. كذلك أدانت النقابة صدور حكم "غيابي" بالسجن المؤبد على الزميل ياسر أبو العلا، في القضية رقم (339) لسنة 2022م. وذلك رغم كونه "مقيد الحرية ومحبوسًا" منذ العاشر من مارس الماضي. كما أدانت الحكم الصادر في حق الزميل حسين كريم، بالحبس 15 عامًا. كما أعربت عن تضامنها الكامل مع موقع "القاهرة 24"، الذي يواجه حجبًا غير مبرر، دون صدور أي قرار رسمي يوضح أسباب هذا الحجب. كما تقدمت النقابة بشكوى إلى وزير الداخلية تطالب فيها بتوفير الحماية القانونية للزميلة رشا عزب، والتحقيق في وقائع المطاردات والانتهاكات، التي تعرضت لها خلال الفترة الأخيرة. نقاشات في النقابة لطرح مقترح مشروع متكامل لقانون حرية تداول المعلومات، خلال تحضيرات المؤتمر العام السادس للصحافة المصرية، وتطالب بإصدار تشريع يحقق أهداف النص الدستوري كاملة. كما دعت النقابة إلى مراجعة المواد الخاصة بالنشر والحبس الاحتياطي في مشروع قانون الإجراءات الجنائية، وإلى ضرورة التمهل في مناقشة مشروع القانون الجارية حاليًا في لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب، وطرحه لحوار مجتمعي، مؤكدة أن مشروع القانون تم طرحه للنقاش بطريقة تثير الكثير من علامات الاستفهام، وبما لا يتناسب مع تطلعات كل مكونات المجتمع المصري في تعديل قانون يعد ركيزة أساسية فى النظام القضائي المصري. وتلفت اللجنة النظر إلى أن المشروع جاء لينال من الجهود، التي بذلت في الحوار الوطني، ويثير التساؤلات والشكوك حولها. كما رفضت النقابة قرار "الأوقاف" بمنع تصوير الجنازات، باعتباره مخالف للدستور والقانون، واعتداء على حق الصحفيين فى أداء واجبهم، ومصادرة وحق المواطن في المعرفة.

على صعيد الحقوق: طالبت النقابة قيادة الوفد بتطبيق الاتفاق مع النقابة بشأن الحد الأدنى للأجور وصرف زيادة الـ 800 جنيه فورًا. كذلك ثمنت النقابة قرارات الرئيس بتطبيق حزمة الحماية الاجتماعية، وطالب بتطبيقها على الصحفيين، وزيادة بدل التكنولوجيا، وتعيين المؤقتين، كما طالب المؤسسات الصحفية برفع الحد الأدنى للأجور تنفيذًا لتوجيهات الرئيس. كما رحبت النقابة بقرارات الهيئة الوطنية بزيادة المرتبات، وطالبت بزيادة بدل التدريب بنفس القيمة، وتعيين المؤقتين.

وأعلنت نقابة الصحفيين فتح باب التقديم لحصول ذوي الإعاقة من أعضائها على مساهمة لتحسين الدخل. كذلك استنكرت شعبة "صحفي الاتصالات" بنقابة الصحفيين غياب التصريحات الرسمية بشأن ارتفاع أسعار خدمات الاتصالات والإنترنت مصر. كما أعلنت نقابات الصحفيين والمهندسين والمحامين والصحفيين إيقاف التعامل مع معامل المختبر والبرج وألفا؛ بسبب الممارسات الاحتكارية لهذه المعامل، ورفعها للأسعار بصورة غير مبررة.

فيما يتعلق بتنظيم العمل داخل النقابة: أعلن مجلس النقابة الصحفيين عن عقد المؤتمر العام السادس في مايو المقبل، وتشكيل لجنة للإعداد المؤتمر. اختيار وحيد عبد المجيدأمينًا عامًا للمؤتمر العام السادس للصحفيين، وتشكيل لجنة استشارية تضم 100 صحفي، بينهم 5 نقباء، واختيار عبد الله عبد السلام منسقًا للجنة مستقبل الصحافة، والجبالى منسقًا لاقتصاديات الصحافة، ومحمد بصل منسقًا للتشريعات والحريات. نقابة الصحفيين تعلن موعد انعقاد المؤتمر السادس للصحافة المصرية، أيام 14 و15 و16 ديسمبر المقبل، مع دعوة الجمعية العمومية للحضور والمشاركة في النقاش حول قضايا الصحافة وأزماتها.

قرار مجلس نقابة الصحفيين، فى جلسته المنعقدة في 18 مايو، برئاسة خالد البلشى نقيب الصحفيين، الموافقة على قواعد انتساب أساتذة ومدرسى الصحافة والإعلام بالجامعات المصرية، ممن يسهمون فى أعمال الصحافة، كما قرر المجلس الموافقة على قواعد انتساب الصحفيين المصريين العاملين بالدول العربية، الذين يمارسون المهنة فى صحف مرخصة، أو الأعضاء فى نقابات وجمعيات الصحافة بالبلاد العربية، التى يعملون بها قرار مجلس النقابة تفعيل نص "المادة 12" من قانون النقابة بفتح طلبات القيد بجدول المنتسبين، كما قرر المجلس تشكيل لجنة لوضع لائحة للقيد بالجدول، تضمن توفير مظلة نقابية لممارسي المهنة الحقيقيين، وحماية النقابة والمهنة من منتحلي الصفة. كما قرر المجلس تشكيل لجنة لفحص أوراق ومستندات الحاصلين على قرارات من لجنة القيد الاستئنافي في آخر جلستين للجنة، وذلك للتأكد من استكمال أوراقهم واستيفائها للشروط القانونية المنظمة للقيد.

اجتماع مشترك بين نقابة الصحفيين ونقابة المهن التمثيلية الأربعاء المقبل لوضع ضوابط تغطية الجنازات.

وفيما يتعلق بالخدمات: أعلنت الصحفيين عن طرح (96) وحدة سكنية بالعاصمة الإدارية الجديدة. كما أعلنت عن فتح باب الحجز لعدد 50 وحدة سكنية في مدينة الصحفيين بـ 6 أكتوبر. الإعلان عن فتح باب الاشتراك فى مشروع علاج "الصحفيين" من 7 ديسمبر 2024 إلى 16 يناير 2025. وقعت نقابة الصحفيين مع جامعة حلوان بروتوكول تعاون لتقديم الخدمات الصحية للصحفيين وأسرهم. كذلك توقيع بروتوكول تعاون بين "الصحفيين" و"المحامين" و"المهندسين" في مجال الرعاية الصحية.

نقابة الصحفيين تدشن مشروع الأرشيف الرقمى للصحافة المصرية وكنوزها عبر العصور، وتبدأ تطوير مكتبتها، خالد عزب مشرفًا على المشروع، وبدء جمع الوثائق التاريخية. مع إطلاق مشروع تطوير مركز التدريب بنقابة الصحفيين وإعادة افتتاح الاستديوهات.

(ب) نِقابة الإعلاميين:

ثاني الجهات النقابية، العاملة في المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، بعد نقابة الصحفيين، وقد صدر عنها خلال عام 2024، عدد 64 نشاطًا، جاءت كالتالي: عدد 18 تهنئة، وعدد 17 بيان نعي، فضلًا عن 10 تصريحات، وكذلك عدد 9 أخبار، وهناك 4 قرارات، وعدد 3 إعلانات عن فعاليات، وعدد 2 حفلة تكريم، وبيان موقف وحيد.

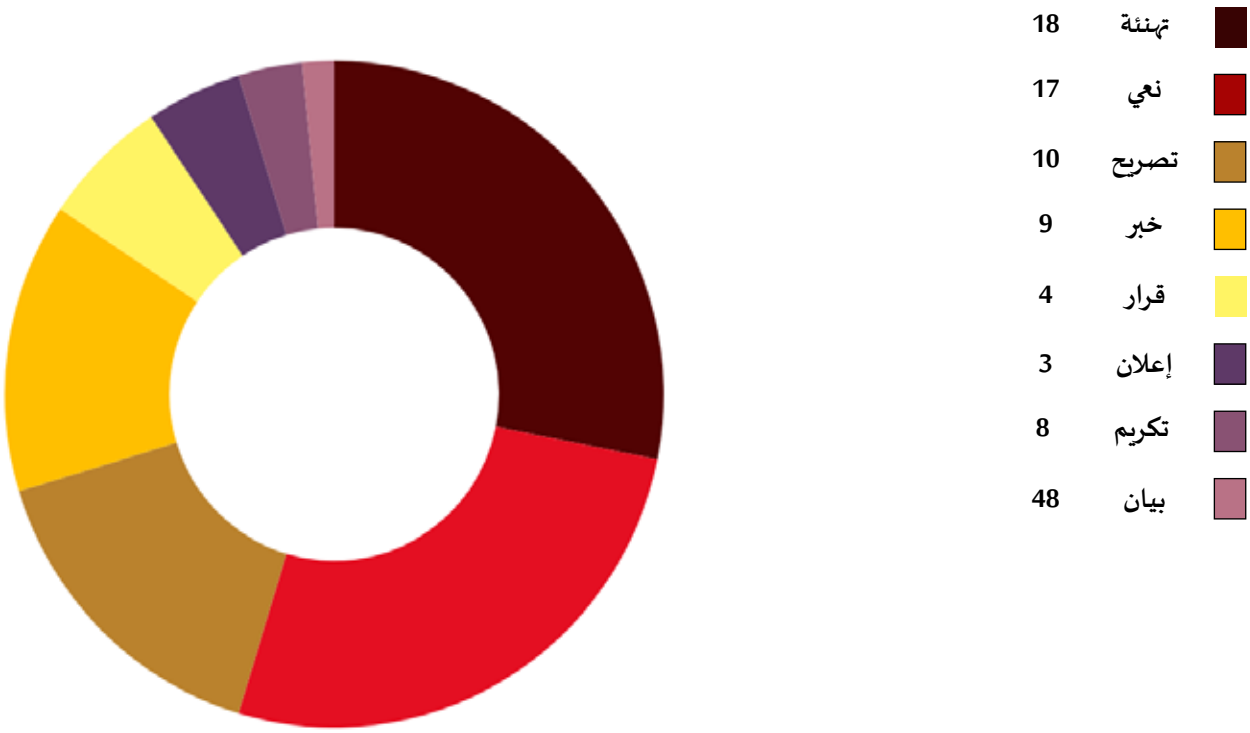

شكل رقم (2-5): ما صدر عن نقابة الإعلاميين من نشاطات خلال عام 2024

أهم القرارات الصادرة عن نقابة الإعلاميين:

الحريات: قرار إيقاف أحمد عبد العزيز مقدم برنامج الوسط الفني علي قناة الحدث، لحين انتهاء التحقيق معه، بناءً على الشكاوى التي وردت للنقابة ضده، وآخرها الشكوى المقدمة من نقيب المهن الموسيقية ومجلس إدارته، هذا بالإضافة إلى ما ورد بتقرير المرصد الإعلامي للنقابة، الذي ذكر في تقاريره في الأيام القليلة الماضية عدة مخالفات رصدها ضد المذكور. قرار إيقاف ياسمين الخطيب واستدعائها للتحقيق معها بشأن حلقة هدير عبد الرازق، جاء القرار استنادًا على مخالفة الخطيب لميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني. قرار بإيقاف ياسمين الخطيب 3 أشهر، ومنع المخرج ورئيس التحرير من ممارسة النشاط الإعلامي.

التصريح باتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية ضد داليا فؤاد والقاهرة والناس، بعد ما تم تداوله عبر بعض المواقع الصحفية الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي عن اتهامها بحيازة مواد مخدرة.

الخدمات: نقيب الإعلاميين يعلن عن تخصيص 64 وحدة سكنية بمدينة العلمين الجديدة لأعضاء النقابة. الإعلان عن تخصيص عدد جديد من الوحدات السكنية المميزة بذات المشروع (سكن مصر) بمدينة العلمين الجديدة .(المرحلة الثانية).

ثانيًا: الجهات الرقابية:

(أ) المجلس الأعلى للإعلام:

المجلس الأعلى للإعلام ثاني أكثر الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر نشاطًا بعد نقابة الصحفيين، وفد صدر عن المجلس عدد 97 نشاطًا، توزعت هذه النشاطات كالتالي، عدد 36 خبرًا عن سياسات وتحركات المجلس ومشاركاته، عدد 25 تهنئة، فضلًا عن عدد 11 قرارًا، كذلك عدد 10 تصريحات لرئيس المجلس، وهناك 5 فعاليات نظمها المجلس لأعضائه، أيضًا عدد 3 بيانات نعي، وكذلك عدد 2 نشاط من كل فئة من هذه الفئات وهي (بيان، بروتوكول، إعلان) وأخيرًا، خطاب وحيد.

شكل رقم (2-6): ما صدرعن المجلس الأعلى للإعلام من نشاطات عام 2024

أهم القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للإعلام:

الحريات: استدعاء موقع "ذات مصر" لنشر أخبار كاذبة. استدعاء الممثل القانوني لـ «قناة النهار»، للتحقيق في الشكاوى التي وصلت للمجلس حول برنامج «شاى بالياسمين» تقديم ياسمين الخطيب، وتحديد المسؤولية القانونية للمسؤولين بالقناة.

إقصاء المحتوى المختلف: وقف برنامج «شاى بالياسمين» على قناة النهار ستة شهور وغرامة مائتى ألف جنيه، كذلك وقف برنامج "تفاصيل" على قناة صدى البلد، وبرنامج "صبايا" على قناة "هي"، وغلق قناة الصحة والجمال.

هندسة المشهد الإعلامي: الأعلى للإعلام يعلن تفعيل مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية والأكواد، وضبط مدة الإعلانات مقابل المواد الدرامية والبرامج، مع الاهتمام ببرامج الأطفال والشباب والثقافية، وضبط وقت البرامج الحوارية بما لا يزيد عن ساعة ونصف، والحد من الآراء الذاتية لمقدمي البرامج والمحاسبة على الأخطاء، كذلك عدم تحويل برامج "توك شو" لبث الأفكار الخاصة بالمذيعين، أيضًا العمل على وجود جمعيات حماية حق الجمهور في المشاهدة النظيفة.

فيما يتعلق بالبرامج الدينية: (1) منع المداخلات الهاتفية للجمهور خلال البرامج المنقولة مباشرة على الهواء، على أن يتم تجهيز الأسئلة والاستفسارات والآراء المقدمة من الجمهور من جانب فريق الإعداد قبل بثها، بما يكفل عدم تضمنها أي إخلال بالقوانين والضوابط والمعايير المقررة. (2) مدة البرنامج الديني لا تزيد على 30 دقيقة في القنوات والإذاعات المختلفة، ولا تزيد على 45 دقيقة في القنوات والإذاعات الدينية المتخصصة، ويستثنى من ذلك البرامج التي تستضيف شيخ الأزهر، أو قداسة البابا، أو وزير الأوقاف، أو فضيلة المفتي. (3) وأن تمنع جميع الإعلانات بأشكالها خلال بث البرامج الدينية، ويسمح بها فقط قبل بداية بث البرنامج أو بعد نهايته.

فيما يتعلق بالبرامج الرياضية: (1) أن لا تزيد مدة البرنامج الرياضي الحواري عن 90 دقيقة. (2) تحديد مدة الاستوديو التحليلي للمباريات -محلية كانت أو دولية- بما لا يزيد عن ساعة، موزعة قبل المباراة وبعدها. (3) تلغى فقرة تحليل أداء الحكام، من جميع البرامج وعلى جميع المنصات الخاضعة لسلطة المجلس. (4) لا يجوز البث المباشر للبرامج الرياضية، بعد 12 ليلًا، وحتى السادسة صباحًا، يستثنى من ذلك المباريات الخارجية؛ مراعاة لفروق التوقيت.

(ب) الهيئة الوطنية للإعلام:

صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام خلال عام 2024 عدد 58 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي، 16 خبرًا عن نشاطات المركز وسياساته وتحركات هيئته، عدد 15 تهنئة، فضلًا عن 8 قرارات، وعدد 7 تصريحات لرئيس المجلس، وكذلك عدد 7 بيانات نعي، وعدد 3 بيانات موقف بخصوص قضايا مطروحة، وأخيرًا بروتوكول تعاون وحيد، وحفلة تكريم وحيدة.

شكل رقم (2-7): ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام من نشاطات عام 2024

أهم القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام تحظر استضافة العرافين والمنجمين، بدعوى مواجهة التفكير الخرافي وتعزيز الخطاب العلمي. "إلغاء بث الإعلانات بإذاعة القرآن الكريم ونقلها للبث على موجات الإذاعات الأخرى".

(ت) الهيئة الوطنية للصحافة:

صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة خلال عام 2024 عدد 64 نشاط، هذه النشاطات توزعت كالتالي، عدد 48 خبرًا عن سياسات الهيئة وتحركات أعضائها، عدد 5 قرارات، فضلًا عن عدد 3 بيانات تهنئة، وعدد 3 بيانات نعي، وعدد 2 تصريح لرئيس الهيئة، وأخيرًا نشاط وحيد لكل فئة من هذه الفئات الثلاث (فعاليات، نعي، بروتوكول).

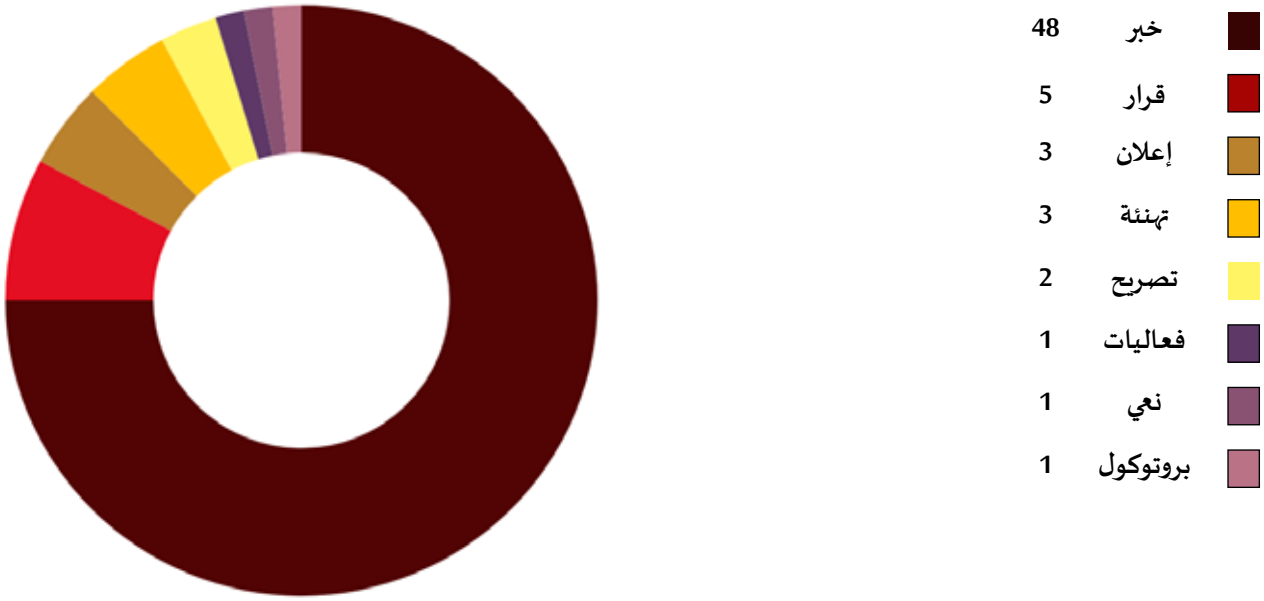

شكل رقم (2-8):ما صدرعن الهيئة الوطنية للصحافة من نشاطات عام 2024

أهم القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة:

تعيين المؤقتين بالصحف القومية: في إطار التعاون بين الهيئة الوطنية للصحافة ونقابة الصحفيين من أجل تطوير المهنة وتحسين أوضاع الصحفيين استقبل اليوم المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة خالد البلشي نقيب الصحفيين المصريين لمناقشة سبل التعاون بين النقابة والهيئة، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على: (1) العمل على تطوير المحتوى الصحفي بما يعكس آراء المواطنين والتنوع في المجتمع. (2) التوسع في الصحافة المتخصصة وتنشيط الصحف الموجودة. (3) ضخ دماء جديدة للصحافة القومية، بفتح الباب لتعيين المؤقتين من صحفيين وإداريين وعمال، من خلال تعيين دفعات شهرية، وفق ضوابط يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والنقابة وذلك اعتبارًا من شهر سبتمبر المقبل. (4) تدشين برنامج تأهيلي لإعادة تدريب الصحفيين والاستفادة بالمتميزين منهم والمؤهلين في هذه الدورات في عملية التطوير الجديدة. (5) تطوير منظومة الإعلانات داخل الصحافة القومية، عبر التواصل مع مختلف جهات الدولة بما يعيد الحيوية لقطاع الإعلانات في الصحافة القومية. (6) تشكيل لجنة من الهيئة و النقابة للتواصل مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع.

القسم الثالث

أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام ٢٠٢٤

نستعرض في هذا القسم الثالث والأخير من التقرير السنوي، أبرز الأحداث والموضوعات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي خلال عام 2024. مع التركيز بشكل خاص على الدور المحوري الذي لعبته نقابة الصحفيين خلال العام، هذا فضلًا عن استعراض بعض القضايا الهامة التي اختصتها وحدة الدراسات والبحوث بالمرصد بالتناول.

تحديد معيار اختيار هذه الموضوعات وتقديمها على غيرها، يرجع لأحد سببين، الأول: أن يكون الحدث ذو تأثير واضح على شريحة واسعة من المجتمع الصحفي والإعلامي، والثاني: أن يكون التطوّر له دلالة نوعية، غير مكرر أو معتاد وعظيم التأثير.

أولًا: أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي عام 2024:

لعل من أبرز ما شهدته الساحة الصحفية والإعلامية خلال العام كان إعادة تشكيل الهيئات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حيث شملت هذه الحركة:

تشكيل مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية: أعلنت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، في 10 ديسمبر 2024، عن إعادة تشكيل مجلس إدارتها، ليصبح رجل الأعمال طارق نور رئيسًا للشركة، واختيار طارق مخلوف عضوًا منتدبًا، وعضوية كل من: سيف الوزيرى، محمد السعدي، تامر مرسي، أحمد طارق، عمرو الفقي، شريف الخولي، عمرو الخياط. اختيار "نور" جاء في إطار شراكة عقدتها الشركة مع كل من: شركة طارق نور القابضة، وقناة المحور والهدف منها حسبما أعلنت الشركة، "وضع استراتيجية مستقبلية لتطوير المنظومة الإعلامية بما يعود بالنفع على صناعة الإعلام بشكل عام".

التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للإعلام: أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القرار رقم 518 لسنة 2024، بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لمدة أربع سنوات، حيث تم اختيار خالد عبد العزيز رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام، كما انُتخب الإعلامي عصام الأمير، وكيلًا للمجلس، ومخاطبة مجلس القضاء الأعلى بشأن طلب الموافقة على اختيار المجلس للمستشار ياسر المعبدي، أمينًا عامًا للمجلس. كذلك أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة المهندس خالد عبدالعزيز، قرارات التشكيل الكامل للجانه.

التشكيل الجديد لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام: أصدر رئيس الجمهورية قرارًا رقم 520 لسنة 2024، بتشكيل الهيئة الوطنية للإعلام - لمدة أربع سنوات بتشكيل مجلس الهيئة لمدة 4 سنوات، برئاسة أحمد المسلماني وعضوية كل من المستشار حماد مكرم توفيق نائب رئيس مجلس الدولة، وخالد محمد إبراهيم نوفل ممثلا لوزارة المالية، والمهندس وليد زكريا أحمد ممثلًا للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وأسامة كمال من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وريهام الديب من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وهالة حشيش ممثلة لنقابة الإعلامية، وسامي عبد السلام سعدون ممثلًا للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام، وصفية مصطفى أمين من الشخصيات العامة وذوي الخبرة. فيما تم انتخاب خالد نوفل وكيلًا لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام.

تجديد الثقة في رئيس الهيئة الوطنية للصحافة وإعادة تشكيل مكتبها: قرر الرئيس المصري، وفق قرار رقم 519 لسنة 2024، تجديد الثقة في المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيسًا للهيئة مدة 4 سنوات أخرى. مع تعيين الأساتذة المستشار محمود فؤاد عمار، ياسر سمير، علاء ثابت، عمرو الخياط، حمدي رزق، سامح محروس، أسامة أبو باشا، أعضاء جدد بالهيئة. مع اختيار علاء ثابت، وكيلاً للهيئة، ومروة نبيه، أمينًا عامًا للهيئة. مع اعتماد تشكيل اللجان النوعية بالهيئة، لجنة تقييم وتطوير الأداء الاقتصادي والإداري بالمؤسسات الصحفية القومية برئاسة علاء ثابت، لجنة تطوير الأداء المهني برئاسة حمدي رزق، لجنة الشكاوى والمقترحات برئاسة عمرو الخياط، لجنة فض المنازعات برئاسة المستشار محمود عمار، لجنة المتابعة والاتصال والتوزيع برئاسة أسامة أبو باشا، لجنة التثقيف برئاسة سحر الجعارة، لجنة الأبحاث والمقترحات المستقبلية برئاسة سامح محروس.

ثانيًا: القضايا التي تناولتها وحدة الدراسات والبحوث بالمرصد:

(1) تقييم أداء النِّقابة خلال عام

أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، في يوليو 2024، تقريرًا[1]، تناول فيه بالرصد والتعليق والتحليل، نشاطات نِقابة الصحفيين، في المدّة من أبريل 2023، حتى أبريل 2024. أما اختيار شهر أبريل نقطة بداية، فالسبب أن المجلس الحالي لنقابة الصحفيين المصريين بدأ مهام عمله، في الثالث من أبريل 2023، بعد استكمال تشكيل هيئته ولجانه. أما السؤال المطروح فهو بعد مرور عام على تشكيل المجلس الحالي ما مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه، وأعلن عنها في البرامج الانتخابية للمرشحين، أو أعلنت عنها اللجان عقب الانتهاء من تشكيلها؟ فيمَا سعينا إلى الإجابة على هذه التساؤلات عبر رصد واستقراء نشاطات مجلس النِّقابة، ولجانها وهيئاتها المتعددة. وكان الهدف من كل ذلك هو محاولة لبناء تقييم موضوعي لأدائها؛ بما يسهم في كشف نِقَاط الضعف وجوانب القصور. نستعرض هنا بشكل سريع ومختصر أهم الخلاصات التي خرجنا بها.

أولًا: مجلس النقابة:

تحرك مجلس النقابة في أكثر من ملف عقب انتخابه، وتشكيل لجانه المختلفة، أول هذه الملفات كان ملف الحريات، وقد دار اهتمام المجلس في التعامل مع هذا الملف حول محورين **الأول:** ما يتعرض له الصحفيين/ات والمؤسسات الصحفية داخل مصر من تضييقات وصعوبات وانتهاكات، منها ما يتعلق بالصحفيين المحبوسين/ات، ومنها ما يرتبط بحرية التغطية والنشر. **المحور الثاني:** ما يتعرض له المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية في تغطياتهم لبؤر التوتر خارج مصر، في هذا السياق جاءت إدانة استهداف القصف الإسرائيلي لفريق قناة القاهرة الإخبارية، المتواجد في محيط مستشفى الشفاء بقطاع غزة، مما أسفر عن استشهاد أحمد فطيمة مصور القناة، وإصابة زميل له.

الملف الثاني الذي اهتم به المجلس كان ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، ومن القضايا الأساسية المرتبطة بهذا الملف، وانشغل بها عقب توليه مهام النقابة قضية الحد الأدنى للأجور، وقضية المؤقتين الصحفيين/ات المؤقتين/ات بالصحف القومية.

1-عصام ناصر، بين الوعود الانتخابية والتنفيذ الفعلي... ماذا قدم مجلس نقابة الصحفيين خلال عام؟ تقييم أداء المجلس في الفترة من أبريل 2023 حتى أبريل 2024، المرصد المصري للصحافة والإعلام، شوهد في 16 يناير 2025، في: https://tinyurl.com/ec68su79

أما قضية الأجور- فبشكل عام- بدأ جهد النقابة في هذا الجانب من الدعوة إلى رفع الحد الأدنى لأجور الصحفيين/ات ليصبح 3000 جنيه، وتطور حتى انتهى إلى مطالبة النقابة برفع الحد الأدنى للأجور ليصبح 6 الآف جنيه، مع مخاطبة الجهات المعنية بذلك، ويلاحظ أن موقف النقابة وتطوراته كان نتيجة متغيرات خارجية، فرئيس الجمهورية، أو المجلس القومي للأجور، يصدران قرارات برفع الحد الأدنى للأجور، فتكون استجابة النقابة لذلك أن تدعو إلى تطبيق هذه القرارات على الصحفيين/ات.

فيما يتعلق بقضية المؤقتين، فقد اقتصر نشاط النقابة على مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة، في 17 أكتوبر 2023، للمطالبة بإيجاد حل لأزمة الصحفيين المؤقتين في الصحف القومية المستمرّة منذ سنوات، وفتح باب التعيين أمامهم.

في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات، واجه المجلس، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 3 قضايا، تتعلق بهذا الباب، الأولى قضية أجور صحفيو الوفد، الثانية قضية أجور الصحفيين المصريين العاملين لدى وكالة رويترز، الثالثة قضية مستحقات الصحفيين/ات في مجلة الإذاعة والتلفزيون. ويلاحظ في هذه المشكلات، أن مجلس النقابة، كان يأخذ صف الصحفيين/ات في مواجهة إدارات مؤسساتهم الصحفية، ويتبنى بشكل كامل مطالبهم وخطواتهم التصعيدية، مع الحرص على قيادة التفاوض بين الصحفيين/ات ومؤسساتهم/ن.

الملف الثالث الذي انشغل به مجلس النِّقابة كان يتعلق بالخدمات التي سعى المجلس إلى تقديمها لأعضاء الجمعية العمومية، هذه الخدمات تتعلق بتحسين أوضاع الصحفيين/ات ذوي الإعاقة، وتتعلق بصندوق المعاشات ومشروع العلاج، وتتعلق بصندوق القروض والإعانات، وأخيرًا تتعلق بأراضي الصحفيين، هذا فضلا عن خدمات أخرى سعى المجلس الحالي في توفيرها.

لم تشغل هذه الملفات مجلس النقابة عن محاولة تنظيم النقابة من الداخل، ولعل أبرز نشاطاته في هذا الباب هو الحرص على إشراك عدد وافر من صحفي الجمعية العمومية لحضور الاجتماعات العادية. كذلك الحرص على تطوير النظام الداخلي للنقابة، وهو ما تم الإعلان عنه، في 3 مايو 2023، إذ أعلن عن البدء في دراسة تطوير النظام الداخلي للنقابة، سواءً النظام المالي والمُحاسبي، أو تقديم خدمات مشروع العلاج، بما يخدم مصالح أعضاء الجمعية العمومية، وتيسيرًا عليهم.

وفي ذاك الإطار، جاءت الدعوة إلى عقد المؤتمر العام السادس، لمناقشة مستقبل صناعة الصحافة وحريتها، بين التطور التكنولوجي والتحديات المهنية والاقتصادية والتشريعية، على أن يتواكب عقد المؤتمر مع اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايو.

كما حرص مجلس النقابة على التواصل مع الجهات الفاعلة، بما يحقق مصالح أعضاء الجمعية العمومية، في هذا السياق نضع مراسلة النقابة لمرشحي الرئاسة الأربعة (عبد الفتاح السيسي - فريد زهران- حازم عمر- عبد السند يمامة)، بمطالب الصحفيين/ات من الرئيس القادم.

كذلك حرص المجلس على الحضور في الملفات ذات الأهمية على الصعيد العربي، من هنا كان اهتمام النقابة الملفت بتطورات العدوان الإسرائيلي على غزة، بداية من أكتوبر 2023، وفي السياق ذاته نقرأ أيضا تقدم النقابة بطلب انضمام للاتحاد الدولي للصحفيين في 28 نوفمبر 2023، وحصلت على الموافقة من حيث المبدأ في سبتمبر الماضي، وفي 28 مارس 2024، تم الإعلان عن فتح باب استخراج كارنيه عضوية الاتحاد الدولي للصحفيين.

هذا فضلًا عن مجموعة من التحركات غير المعلنة، والتي بدأت عقب تشكيل المجلس ولجانه، استهدفت حلحلة بعض القضايا المعطلة رغم أهميتها، والمتعلقة بمن يجمع بين بدل التدريب والتكنولوجيا والمعاش؛ باعتبار أن ذلك يخالف قانون النقابة ولائحتها الداخلية، وتتعلق بالتواصل مع الزملاء غير المُجددين للاشتراك السنوي، وذلك لسرعة تسديد الاشتراك، تفاديًا لشطبهم من جدول المشتغلين، كذلك التواصل مع الزملاء غير المُجددين للاشتراك السنوي منذ سنوات، للتأكّد من أنهم ليسوا خارج البلاد، مع العمل على تنقية جداول النقابة من الزملاء الذين تخطّوا لجنة المشتغلين، ولم يُسددوا رسوم النقل من جدول تحت التمرين لجدول المشتغلين تفاديًا لتسويد شاشتهم، ووقف بدل التدريب والتكنولوجيا، وحرمانهم من حقوقهم النقابية.

ثانيًا: لجان النقابة:

لجان النقابة بعضها ذات طبيعة خدمية، ومنها ما يشتغل على حرية العمل الصحفي والإعلامي، ومنها ما يختص بتنظيم العمل داخل النقابة، في هذه السطور، سنتناول تقييم أدائها في ضوء الأدوار التي تلعبها.

أولًا: حرية العمل الصحفي والإعلامي:

لجنة الحريات:

في الأول من أبريل 2023، تم اختيار الصحفي محمود كامل لرئاسة لجنة الحريات، فيما عقدت اللجنة أولى جلساتها في 7 مايو 2023؛ لمناقشة أعمال اللجنة وأنشطتها وندواتها، والمُقترحات المُقدّمة لتطوير أعمالها، إلا أنها لم تصدر بيانًا رسميًا بخصوص ما دار خلال الاجتماع. بالتالي لم يعلن القائمين على اللجنة عن برنامج عمل يحكم نشاطها، ويمكن الاحتكام إليه في تقييم أداء اللجنة خلال فترة انعقادها.

عودة لجنة الحريات جاء بعد 4 سنوات من التهميش؛ إذ كان آخر نشاطات اللجنة في 16 يوليو 2019، عندما كان عضو مجلس النقابة سابقا عمرو بدر رئيسا للجنة، وكان هذا النشاط عبارة عن معرض كاريكاتير نظمته اللجنة بعنوان "الصحافة وحريتها.. صور من مصر".

اشتغلت اللجنة على عدد من الملفات، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، هذه الملفات، هي: (1) ملف سجناء/ات الصحفيين/ات. (2) التضييقات التي يتعرض لها الصحفيين/ات خلال تغطيتهم. (3) مشكلات الصحفيين/ات مع مؤسساتهم. (4) تشبيك اللجنة مع الجهات المصرية وعلى الصعيد العربي. (5) قانون تداول المعلومات. (6) تطوير آليات عمل اللجنة. (7) فعاليات ثقافية متعلقة بالحريات.

جهود كبيرة بذلتها لجنة الحريات بنقابة الصحفيين المصريين، لكنها بقيت جهود اعتيادية، وفي إطار الإمكانات

المتاحة؛ فليس في جهود اللجنة، بحسب ما صدر عنها من بيانات، شيئا غير اعتيادي أو اتصالات في إطار حالات الإفراج عن الصحفيين أو التضييقات التي تعرضوا لها. ولأن القائمين على اللجنة، لم يعلنوا عن برنامج عمل يحكم نشاطها، بات من الصعب التقييم الدقيق لأدائها خلال فترة انعقادها. لكن مع ذلك، يذكر للقائمين عليها، إعادة أحياء دور اللجنة بعد 4 سنوات من التهميش؛ إذ كان آخر نشاطات اللجنة في 16 يوليو 2019.

ثانيا: قضايا المرأة:

لجنة المرأة:

اختيرت دعاء النجار لرئاسة لجنة المرأة، في 27 مارس 2023، وبذلك استمرت في رئاسة اللجنة التي كانت تترأسها في ظل مجلس النقابة السابق. فيما عقدت لجنة المرأة أولى اجتماعاتها في 9 مايو 2023، لتلقي المقترحات بشأن عمل اللجنة. وقد جاءت المقترحات التي شهدها الاجتماع الأول شديدة العمومية، سواء من جانب المشاركين من خارج اللجنة، أو من جانب للجنة وأعضائها، من ثم يصعب قياسها، كما يصعب تقييم أداء اللجنة في التعاطي مع هذه الأهداف.

فيما يتعلق بالأداء الفعلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فإن اللجنة لم تتعامل بشكل حقيقي مع أي من الوعود التي قدمتها في اجتماعها الأول، أو مع المقترحات المقدمة ممن حضر الاجتماع من غير أعضائها. أما نشاط اللجنة الحقيقي على الأرض، فقد دار بين إصدار تصريحات وبيانات للتعليق على القضايا المتعلقة بعمل اللجنة، وبين تنظيم ندوات نقاشية تتعلق بالمرأة، وتنظيم دورات تدريبية لأبناء الصحفيين/ات بعيدة كل البعد عن مساحة عمل اللجنة عن المرأة ومكانتها وحقيقة دورها، وعن الصحفيات ومركزية دورهن وما يواجهن من تحديات ومعوقات خلال ممارستهن أعمالهن، وأخيرًا تنظيم فعاليتين؛ الأولى تضامنية مع الفلسطينيين في ظل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، والثانية للاحتفاء بالأمهات المثاليات بين الصحفيات بمناسبة عيد الأم.

تقييم ختامي: فيما وصلنا من بيانات، لم تعقد اللجنة اجتماعات داخلية تقيم فيه أدائها وتطرح مقترحات للتطوير، الاجتماع الوحيد الذي عقدته كان في 28 فبراير 2024، استعرضت فيه مدوّنة السلوك الصادرة عن وزارة العمل، لمناهضة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة في بيئة العمل، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، بما يحقق رؤية مصر 2030. كما أن اللجنة من جهة أخرى لم تحرص على التشبيك مع أي من الجهات المهتمة بقضايا المرأة والمرأة العاملة، أو ملف الصحفيات، بل بدت حريصة على اتخاذ مسافة من هذه الهيئات، ففي الاجتماع الأول للجنة، شدد المجتمعون على ضرورة تحديد أهداف اللجنة بشكل مهني واضح، حتى لا تختلط بقضايا المرأة، فتتحول من لجنة نقابية مهنية لجمعية حقوقية.

ثالثًا- اللجان المتعلقة بالجانب التنظيمي:

لجنة القيد:

في 27 مارس 2023، تم تسمية هشام يونس رئيسًا للجنة القيد، وكان يونس أحد الصحفيين/ات الستة الذين جرى انتخابهم في انتخابات التجديد النصفي، وأعلنت نتيجتها في 18 مارس 2024.

لجنة القيد هي اللجنة المسؤولة عن إدراج الصحفي/ة المستوفي للشروط على قوائم نقابة الصحفيين، وهي تتعامل مع ثلاث تصنيفات أساسية. الأول: نقل الزملاء/ات من جدول تحت التمرين إلى جدول المشتغلين، في حال تقدمهم للنقل، وكانوا مستوفين للشروط المنصوص عليها في قانون النقابة. الثاني: إدراج الصحفيين/ات المتقدمين للانضمام للنقابة، على قائمة صحفي تحت التمرين، في حال استيفائه للشروط المقررة. **الأخير:** البت -قبولًا أو رفضًا- في قرارات القيد التي يحصل عليها الصحفيين المتظلمين أمام لجنة تظلمات الصحفيين/ات اللجنة الاستئنافية.

تقييم أداء اللجنة: اتسم أداء اللجنة بصفة عامة بالنشاط مقارنة بأدائها قبل دورة الانعقاد الحالية. جاء عدد جلسات القيد التي عقدتها اللجنة أكثر من المعتاد، لكن من جهة أخرى ظلت اللجنة تؤدي عملها بالطريقة الاعتيادية التي التزمت بها طوال فترات انعقادها. إلا أن اللجنة شهدت خلال دورة الانعقاد الأخيرة، محاولة لتطوير آليات عمل اللجنة، في هذا السياق أعلن مجلس النقابة عن الاستعانة بلجنة مُساعدة للجنة القيد، ولا يتم الكشف أعضائها، لتُساعد لجنة القيد في عملية الاختيار وتطبيق المعايير، ويتم تغيير أعضاء اللجنة المُساعدة مع كل لجنة قيد.

كذلك أعلنت اللجنة التزام المتقدم/ة للقيد بجدول تحت التمرين بـ "برنامج جاد يحصل بمقتضاه المتدرب/ة على دورات في اللغتين العربية والإنجليزية والتشريعات القانونية ومهارات الحاسب الآلي بإجمالي 6 دورات". كذلك وعد نقيب الصحفيين بأن يتم "إخطار الصحفي المُتقدّم للجنة القيد بسبب تأجيله أو رفضه".

بحسب مراقبين[1]، فإن اللجنة طورت نهجها بشكل واضح خلال المجلس الحالي؛ فقد غيرت بعض أساليب تلقّي أوراق القبول أو الأرشيف، كما أنها بدأت تعقد امتحانات منفصلة لكل صحفي حسب القسم المتخصص، وليست امتحانات عامة عن الصحافة كما كان من قبل، كما أنها أقرّت تطبيق معيار الأقدمية في المهنة والجريدة، وذلك في حال تساوي المتقدّمين في جريدة واحدة، هذا في حال زاد عدد المتقدّمين/ات من الصحيفة عن العدد المطلوب وفقًا للقانون واللائحة، وأيضًا أقرّت نظام إعلان سبب التأجيل أو الرفض في كشوف النتيجة، كما طورت اللجنة نظامًا إلكترونيًا؛ يُلزم المتقدّمين/ات بالتسجيل على موقع النقابة الرسمي، ورفع المستندات على نموذج مُعد إلكترونيًا، وذلك بهدف تسهيل مراجعة الأوراق على أعضاء اللجنة. لكن من جهة أخرى، شهدت عملية عقد لجان المشتغلين حالة من الاضطراب، ما أثار حفيظة بعض الصحفيين المتقدّمين/ات لهذه اللجان.

1-شهادة الصحفية ميسون أبو الحسن، محررة النقابة بصحيفة الفجر.

لجنة التسويات:

تم تسمية محمد سعد عبد الحفيظ رئيسًا للجنة التسويات في 29 مارس 2023، فيما لم يصلنا إعلان اللجنة عن عقد أية اجتماعات لتنظيم عملها، أو تقديم وعود للصحفيين بخصوص القضايا الشائكة والملحة السابقة على انعقاد اللجنة في ظل المجلس الجديد.

وخلال عام، تحركت لجنة التسويات في 3 ملفات؛ في محاولة تسويتها بشكل يحقق مصلحة الصحفيين/ات، هذه الملفات الثلاث هي: **الأول:** التفاوض مع إدارة BBC حول الحقوق المالية للصحفيين/ات المصريين بمكتب المؤسسة في القاهرة. **الثاني:** الدور الذي لعبته اللجنة في أزمة صحفي الوفد، إذ حضرت اللجنة أكثر من اجتماع مع إدارة بوابة الوفد، إلى جانب نقيب الصحفيين، وأعضاء من مجلس النقابة، للحث على تحقيق مطالب صحفيو الوفد، يرفع رواتبهم. **الثالث:** عقد مؤتمر صحفي للصحفيين/ات المؤقتين بالصحف القومية، على هامش الإعداد للمؤتمر العام السادس، وذلك يوم 20 مارس 2024، عرض مشكلاتهم والبحث عن سبل معالجتها.

ختامًا.. يرى مراقبون أن اللجنة عملت على إيجاد حلول للصحفيين/ات من تقدّموا لها بشكاوى ومذكرات، وإن بشكل ودّي، دون إصدار أي بيان رسمي خلال فترة تغطية التقرير، وبالرجوع إلى تقرير النشاط الصادر عن المجلس، والذي يغطي الفترة من مارس 2023 حتى فبراير 2024، الذي أكدت اللجنة فيه، أنها اتخذت إجراءاتها وأنهت أزمات تخص شكاوى مُقدّمة من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة، والتي تمثّل أغلبها في شكاوى فصل تعسفي، والإنذار بالفصل، والإجبار على تقديم الاستقالة، أو الإجبار على القيام بإجازة بدون راتب، والخصم منها أو تخفيضها، وعدم دفع التأمينات الخاصة بالصحفيين/ات.

وكشفت اللجنة عن إعدادها تقريرًا يخص عددًا من الصحف الموقوف القيد منها، وأيضًا الصحف المكوّدة حديثًا، وذلك بناءً على طلب مجلس النقابة، وأيضًا الصحف التي قامت بتسوية أمورها بعد تكويدها، والبحث عن ما إذا كانت تعاني من أي مشكلات أو أزمات مختلفة.

وأكدت اللجنة قيامها بإعداد تقرير بشأن الصحف المشكو في حقها من قِبل الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، والتي لم تتوصّل إلى حل بها، ورفع الأمر إلى مجلس النقابة، الذي قرر إحالة تلك الشكاوى إلى لجنة التحقيق النقابية.

فيما اتخذت لجنة التسويات، إجراءاتها في حل مشكلات الصحف المكوّدة حديثًا، وهي: "أهل مصر، بلدنا اليوم، البورصجية، جيل الغد"، وذلك بعد تقديم عدد من الشكاوى ضدها، وتم تسوية الأمر مع الجرائد، وحل جميع المشكلات مع المحررين/ات والمتدربين/ات، وعودتهم للعمل مرة أخرى.

خامسًا: اللجان الخدمية:

لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية:

انتهت انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين بشكل رسمي، في 17 مارس 2023، مع إعلان اللجنة المشرفة، فوز 7 مرشحين، كان من هؤلاء المرشحين، محمد الجارحي، الذي اختير في 27 مارس 2023، رئيسًا للجنة الرعاية الصحية والاجتماعية.

فيما عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها، برئاسة الجارحي، في 15 مايو 2023، وكانت أهداف الاجتماع، دراسة أولويات عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة، مع تحديد جدول زمني وآلية واضحة لوضع خطة استراتيجية لعمل اللجنة، وكذلك توزيع المهام حسب الرغبات والقدرات لكل أعضاء اللجنة، وأخيرًا سماع اقتراحات الأعضاء.
بينما عقدت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية أولى اجتماعاتها في 15 مايو، إلا أنها أعلنت عن خطتها لتطوير العلاج في 8 أبريل 2023، أي بعد 10 أيام فقط من اختيار محمد الجارحي رئيسًا للجنة في 27 مارس 2023؛ وهو ما يحمل أحد معنيين؛ **الأول:** أن اللجنة تشرع في تنفيذ مشروعاتها قبل أن تعلن عنها؛ بمعنى أن اللجنة تنفذ الخطوة، بل وتنتهي منها، عادة، قبل أن تعلن عنها.

الثاني: أن هذه المشروعات اكتملت كأفكار وتصورات في أذهان مسؤولي اللجنة، وأن هذه المشروعات بخطوطها العريضة مبنية على خبراتهم وتجاربهم أكثر من استنادها إلى رأي أعضاء الجمعية العمومية، أو تجارب النقابات المهنية الأخرى، ومن ثم شرعت في تنفيذها، دون كبير اهتمام بالوقوف على وجهات نظر من هم خارج اللجنة.

ولعل ما يؤكد ذلك أن اللجنة أتاحة، نسخة (PDF) من دليل مشروع العلاج، على موقع النقابة، يوم 7 أبريل 2023، وأكدت أنه سيُطبع ويوزع خلال أيام، مع الإشارة إلى أن هذه النسخة محدثة، حدث ذلك قبل إعلان اللجنة عن خطتها لتطوير مشروع العلاج، ما يعني أن دليل مشروع العلاج الناتج عن تطوير خطة المشروع أعلن عنه قبل الإعلان عن الخطة نفسها.

عملت اللجنة منذ انعقادها على عدد من المشروعات، تتعلق معظمها بملف **الرعاية الصحية**، وبعضها القليل يتعلق بالرعاية الاجتماعية، كانت الملفات التي تتعلق بالرعاية الصحية، هي: (1) مشروع العلاج. (2) إنشاء عيادات داخل مبنى النقابة. (3) افتتاح عيادة للتأمين الصحي، ومكتب لخدمة العملاء والإحصاء، مع العمل على تجهيز صيدلية للتأمين الصحي داخل النقابة. (4) تنظيم قوافل طبية وفعّاليات علاجية مجانية. (5) بروتوكولات تعاون وقعتها اللجنة مع بعض المؤسسات التي تقدم خدمات علاجية أو أدوية، بهدف توفير هذه السلع بصورة مخفضة لأعضاء النقابة وأسرهم وأقاربهم.

أما **الملفات التي تتعلق بالرعاية الاجتماعية**، فقد اقتصرت جهود اللجنة في هذا الباب على ملف ذوي الإعاقة من الزملاء/ات أعضاء/ات الجمعية العمومية وأسرهم.

ما تحقق فعليًا: فيما يتعلق بتقييم أداء لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، نجد أنها لم تعلن بداية عن خطة عمل واضحة المعالم محددة الأهداف، من ثم ليس لدينا مقياس واضح يمكن أن نقيس عليه مدى نجاحها في تحقيق وعودها. لكن من جهة ثانية يمكن القول أن القائمين على اللجنة بذلوا جهود كبيرة في سبيل خدمة

صحفيي/ات النقابة، لكن بقيت هذه الجهود مقتصرة على ملف الخدمات الصحية، دون غيرها من صور الخدمات الاجتماعية الأخرى التي كان يفترض أن تقدمها اللجنة.

من جهة أخيرة، ثمة انطباع يمكن الخروج به من مطالعة جهود اللجنة خلال العام؛ وهو أن اللجنة تشرع السير في أكثر من مسار خدمي في وقت واحد، لكنها تتابع السير في بعض هذه المسارات، وتتوقف عن متابعة العمل في مسارات أخرى، لعل ذلك يعود إلى قصور قدرتها والإمكانيات المتاحة لها عن متابعة السير في كل هذه المحاولات دفعة واحدة، إلا أن ذلك يدفعنا للتساؤل عما دفع القائمين على اللجنة إلى محاولة العمل في ملفات كثيرة بشكل يتجاوز قدرة اللجنة وإمكانياتها؛ بشكل يعكس تبديدًا للجهد فيما لا طائل من ورائه.

لجنة المعاشات:

بينما أعلنت اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، نتائج المنافسة في 17 مارس 2023، وتم اختيار عضو مجلس نقابة الصحفيين أيمن عبد المجيد لرئاسة لجنة المعاشات في الأول من أبريل 2023، إلا أن اللجنة أعلنت عن استراتيجية عملها في 6 أغسطس 2023، أي بعد 4 شهور من اختيار رئيسها، في تأخير أسبابه غير مفهومة.

وعود اللجنة: خلال اجتماعها الأول في 6 أغسطس 2023، أعلنت اللجنة استراتيجية عملها خلال الفترة المقبلة، وعن أجندة أولوياتها، واستمعت لمقترحات أعضائها، ووضعت خطط زمنية لبدء فعالياتها. أما الأهداف التي أعلنتها اللجنة، ووعدت بتحقيقها خلال فترة انعقادها، فقد جاءت كالتالي؛ **في ملف الحقوق: أولًا:** زيادة المعاش بنسبة مساوية لبدل التكنولوجيا والتدريب، تمهيدًا لمساواة كاملة في الزيادة. **ثانيًا:** منح الزملاء في جدولي المعاشات حق التصويت في الانتخابات، وهو ما يتطلب تعديلًا تشريعيًا لمواد مُحددة. **ثالثًا:** العمل على تنفيذ مقترح عيادة التأمين الصحي، وتوفير الدواء، وتوسعة قاعدة المستفيدين من التأمين الصحي.

أما في ملف الفعاليات الخدمية، فقد وضعت اللجنة نصب أعينها تحقيق الأهداف الآتية:
أولًا: تشكيل لجنة التواصل الإنساني، لدعم ومتابعة شيوخ المهنة بشكل عام ومن هم دون عائل بشكل خاص.
ثانيًا: العمل على التواصل مع دور مسنين مشهود لها بالكفاءة، لتوفير استضافة لمن هم بلا عائل من شيوخ المهنة، مع اقتراح إنشاء دار خاص بالنقابة، هي دار "الوفاء"، لخدمة شيوخ المهنة. **ثالثًا:** تقديم خدمة الكشف المنزلي منخفض التكلفة على الزملاء الذين لا يستطيعون الذهاب لعيادات الأطباء.

وأخيرًا، في ملف توظيف خبرات شيوخ المهنة والاستفادة منها، فقد قررت اللجنة المستهدفات الآتية، أولًا:
تدشين صالون تواصل الأجيال، ينقل خلاله أساتذة الفن الصحفي خبراتهم للشباب، على أن يخصص كل فعالية لفن من فنون العمل الصحفي.

ما تحقق فعليًا: هدف زيادة معاشات شيوخ المهنة فقد نجحت اللجنة في تحقيقه بشكل جزئي. أما الهدف المتعلق بإدخال تعديل تشريعي على قانون النقابة، يضمن لشيوخ المهنة حق التصويت والترشح في انتخابات النقابة فلم يتحقق إلا أنه كان من المتوقع ألا يتحقق هذا المطلب في ظل مخاوف الصحفيين من تداعيات طرح فكرة تعديل قانون النقابة، لكن الملفت هو وضع هذا الهدف ضمن أجندة أولويات اللجنة، رغم توقع

القائمون عليها صعوبة تحقيقه خلال فترة انعقادها.

فيما يتعلق بالأهداف الخدمية، من قبيل: شكيل لجنة التواصل الإنساني، لدعم ومتابعة شيوخ المهنة، والعمل على التواصل مع دور مسنين مشهود لها بالكفاءة؛ لتوفير استضافة لمن هم بلا عائل من شيوخ المهنة، مع تقديم خدمة الكشف المنزلي منخفض التكلفة؛ فلم يصدر عن اللجنة أية بيانات تثبت أو تنفي نجاح اللجنة في تحقيق هذه الأهداف؛ وإن كان من الراجح عدم تحققها، في ظل عدم الإعلان عنها.

أما الهدف الأخير الذي وعدت اللجنة بتحقيقه، وهو **توظيف خبرات شيوخ المهنة والاستفادة منها**، فقد نجحت اللجنة في ذلك بشكل كبير إذ نظمت اللجنة، صالون تواصل الأجيال 4 مرات خلال العام.

لجنة النشاط:

هي اللجنة المسؤولة عن تقديم الخدمات الترفيهية لأعضاء النقابة، وقد اختيرت دعاء النجار لرئاسة لجنة النشاط، في 27 مارس 2023، فيما عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها في 25 مايو 2023، بحضور أعضاء اللجنة وعدد من الصحفيين/ات بالصحف القومية والحزبية والخاصة.

خلال الاجتماع، أكدت اللجنة أنها تسعى إلى توفير رحلات اليوم الواحد للعين السخنة وبورسعيد والفيوم، فضلًا عن توفير رحلات مخفضة بالتعاون مع العديد من الوزارات والجهات. وأفادت أن النقابة قدمت دعم تجاوز الـ25% على الوحدات المصيفية والشاليهات بقرية بانوراما بالساحل الشمالي، لتصل إلى 6 آلاف جنيهٍ للأسبوع، فضلًا عن تقديم الدعم ذاته، وتقسيط على 3 أشهر للرحلات، وهو ما تم تطبيقه في رحلة الغردقة للفوج الأول والثاني.

النشاط الفعلي للجنة: فيما دعا الصحفيين/ات المشاركين في الاجتماع إلى ضرورة تفعيل دور اللجنة في إقامة الحفلات الفنية في المناسبات الوطنية والدينية، وتنظيم الرحلات الدينية، مثل مسار العائلة المُقدّسة، وزيارة بقيع مصر في البهنسا بالمنيا، وعودة الرحلات النيلية بتخفيضات للصحفيين وأسرهم، فضلًا عن عودة رحلات العريش والأقصر وأسوان وقطار الشباب. وإلى ضرورة وجود لوائح وضوابط مُنظّمة للرحلات، يلتزم بها الزملاء وأسرهم، خاصة في المصايف.

يخبرنا مراجعة نشاط اللجنة، أنها خلال 12 شهرًا، قُدمت 9 رحلات، مدة الرحلة 3 أيام، منها 7 رحلات بمدينة الغردقة، ورحلة واحدة بمدينة رأس سدر بمحافظة جنوب سيناء، ورحلة أخرى وحيدة بمدينة الأقصر ومحافظة أسوان.

خلال الفترة نفسها وفرت اللجنة، 4 رحلات، مدة الرحلة يوم واحد، هذه الرحلات توزعت رحلتين إلى شاطئ جويل سان ستيفانو بالإسكندرية، ورحلة وحيدة إلى مدينة العلمين بالساحل الشمالي، ورحلة أخيرة إلى مدينة العين السخنة بالسويس.

كذلك أتاحت اللجنة الفرصة للصحفيين/ات لحجز وحدات مصيفية، بقرية بانوراما بالكيلو 76 بالساحل الشمالي، حدث هذا مرتين، الأولى في 11 يونيو 2023، مع الإعلان عن توافر 5 أفواج. المرة الثانية في 19 يونيو 2023، وكانت تكلفة الاشتراك تتراوح من 5850 إلى 8200 جنيهٍ.

كذلك تمكنت اللجنة، من توفير كابينة مصيفية، للصحفيين/ات وأسرهم/ن، بشاطئ ستانلي بمحافظة الإسكندرية، قيمة الاشتراك 100 جنيه في اليوم، ومتاح للصحفي/ة وأسرته الحجز ليوم واحد أو يومين بحد أقصى، حدث هذا مرتين في 31 يوليو 2023 وفي 21 أغسطس 2023.

ومن الخدمات التي وفرتها اللجنة -لا تدخل في اختصاصاتها- تنظيم معرضين لطرح مراجعات الثانوية العامة بأسعار مخفضة لأبناء/ات الصحفيين/ات، الأولى في 16 مايو 2023، والثانية في 22 يونيو 2023.

تعقيب ختامي: يمكن القول إن تقديم خدمات يأتي وفق منطق الفرص المتاحة، بمعنى أن لجنة النشاط مختصة بتوفير الخدمات الترفيهية لأعضاء النقابة، إلا أنها قد تقدم خدمات تعليمية، في حال توافر أمام القائمين على لجنة النشاط فرصة لتقديم خدمات تعليمية، وهو ما نجده لدى عدد من اللجان. ما يشير من جهة أخرى إلى أن أداء اللجان وطبيعة الخدمات التي تقدمها تتأثر بشخصية رئيس اللجنة، وتخصصه الصحفي، فنجد أن رئيس لجنة الخدمات كونه صحفي رياضي فقد قدم عدة خدمات ذات طابع رياضي، خصومات على اشتراكات في أندية، خصومات لأبناء الصحفيين على الاشتراك في أكاديميات رياضية، عرض بطولة أمم أفريقيا المشفرة بالمجان للصحفيين/ات في كافيتريا النقابة... إلخ.

لجنة الشؤون العربية:

اختير حسين الزناتي لرئاسة لجنة الشؤون العربية والأفريقية، في 27 مارس 2023، والزناتي أحد أعضاء مجلس النقابة السابق لم يتم تصعيده في انتخابات التجديد النصفي.

عقدت لجنة الشؤون العربية والأفريقية اجتماعها الأول، في 8 مايو 2023، لتقرير خطة اللجنة، والتوافق على آليات تنفيذها، فيما لم تعلن اللجنة، وفقا لما وصلنا من بيانات، عن خطتها أو آليات تنفيذ تلك الخطة.

نشاط اللجنة: أما عن نشاط اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد نظمت 9 ندوات نقاشية، حول القضايا الهامة التي شهدتها تلك الفترة.

تقييم ختامي: لم تبدأ اللجنة نشاطاتها إلا في سبتمبر 2023، بعد 4 أشهر تقريبًا من عقد اجتماعها الأول في 8 مايو 2023، وقد تركزت نشاطات اللجنة خلال هذه الفترة في شهور سبتمبر وأكتوبر، ثم توقفت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023، ثم عادت اللجنة للعمل في يناير 2024 حيث نظمت فعالية وحيدة، وبعدها نظمت ندوتان في شهر فبراير، ثم عادت للتوقف مرة أخرى خلال شهري مارس وأبريل 2024. ما يعني أن اللجنة مارست نشاطاتها في 4 أشهر فقط هم (سبتمبر، أكتوبر، يناير، فبراير)، من إجمالي 12 شهرًا يتناولها التقرير.

دارت الفعاليات الـ 9 التي نظمتها اللجنة حول مستقبل العالم العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، وعن حرب غزة وتداعياتها على المنطقة، وعن الدور المصري والدبلوماسية المصري في ضوء هذه المتغيرات.

كما يبدو من رصد نشاطات اللجنة خلال عام، فإن نشاطاتها اقتصرت على الندوات، دون أية نشاطات أخرى، كالمعارض الخدمية أو عرض أعمال فنية، أو مسابقات أو غيرها من الفعاليات، كما لم تحاول اللجنة التواصل والتشبيك مع مثيلاتها في نقابات الصحفيين العاملة في دول المنطقة.

جنة الحج والعمرة:

في 2 أبريل 2023، استكمل مجلس نقابة الصحفيين تشكيل لجانه، فيما لم يرد في هذا التشكيل تسمية لجنة مختصة بشئون الحج والعمرة. لكن يبدو أن اللجنة شكلت في هذا التوقيت، ولم يتأخر تشكيلها كثيرًا، إذ أعلنت اللجنة في 28 أبريل 2023 بدء تلقي طلبات أعضاء النقابة الراغبين في أداء مناسك الحج.

لعل عدم الإعلان عن تشكيل اللجنة خلال تشكيل لجان المجلس، في أبريل 2023 يعود إلى كون اللجنة مختصة بشأن محدد، لا يستلزم الإعلان عن برنامج أو طرح وعود، أو أخذ موافقة مجلس النقابة أو جمعيتها العمومية، فاللجنة يتعلق عملها بشكل أساسي بتنظيم رحلات حج وعمرة للصحفيين/ات

نشاط اللجنة: خلال الفترة التي يغطيها التقرير نظمت اللجنة رحلتي حج وعمرة، وبدأت في التجهيز لرحلة حج خلال عام 2024.

لجنة الخدمات والتكنولوجيا:

أعلنت اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين، في 18 مارس 2023، عن فوز محمد يحي يوسف بالحصول على 2301 صوت. وفي 27 مارس، تم تسمية "يوسف" رئيسًا للجنة الخدمات والتكنولوجيا، ليواصل عمله باللجنة التي كان يتولى مسؤوليتها في ظل مجلس النقابة السابق.

نشاط اللجنة: خلال فترة الانعقاد التي يغطيها التقرير، وقدرها 12 شهرًا، نجحت لجنة الخدمات والتكنولوجيا، في توفير 12 خدمة، بمعدل توفير خدمة كل شهر، جاءت هذه الخدمات كالتالي: 4 خدمات رياضية تتعلق بالاتفاق مع مؤسسات رياضية على توفير إمكانية اشتراك الصحفيين/ات بالنقابة في الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، مقابل تقسيط تكلفة الاشتراك، وتقليل تكلفة التقديم، كما تتمثل بالحصول على خصم عند الاشتراك في "أكاديمية أندرلخت" الرياضية، فضلًا عن تنظيم بطولة للشطرنج "التقليدي والإلكتروني"، للصحفيين/ات، بجوائز مالية 30 ألف جنيه.

كما نجحت اللجنة في الحصول على خصومات لصحفيي/ات النقابة، في مطاعم "واحة خطاب" للمأكولات البدوية والمشويات. مع توفير عدد من سماعات "إير بودز" بأسعار مخفضة، وتوفير عدد من خطوط "اتصالات" مجانًا. كذلك تمكنت من الحصول على خصومات للصحفيين/ات من 3 مكتبات توفر أدوات مكتبية وكتب دراسة خارجية.

كذلك نجحت اللجنة في توفير خدمات للصحفيين/ات بمقر النقابة، وهي: عرض مباريات كأس الأمم الأفريقية على شاشات عملاقة بكافيتريا النقابة، كذلك وفرت خدمة استخراج جوازات السفر للصحفي عضو نقابة الصحفيين فقط، من خلال مندوب مصلحة الجوازات بالنقابة.

تقييم ختامي: يصعب الوقوف على معيار موضوعي لتقييم أداء لجنة الخدمات والتكنولوجيا؛ خاصة في ظل عدم توافر معلومات رسمية عن الموارد المتوفرة للقائمين/ات عليها، وفي ضوء الطبيعة الخدمية للجنة، وبالتالي تقييم أداء اللجنة بشكل حقيقي يكون عبر الوقوف على موقف وانطباعات الصحفيين/ات بالجمعية العمومية للنقابة حول أداء لجنة ودرجة نجاحها في تأدية الوظائف المخولة لها.

لجنة الإسكان:

في 27 مارس 2023، وخلال أول اجتماع لمجلس النقابة عقب انتخابات التجديد النصفي، جرى اختيار عبدالرؤوف خليفة لرئاسة لجنة الإسكان.

لم يعلن خليفة في بداية توليه شؤون لجنة الإسكان عن أهداف وغايات يسعى لتحقيقها خلال فترة رئاسته، كما لم يعلن عن برنامج عمل محدد سيحكم مسار اللجنة وحركتها، لذلك ليس لدينا معيار محدد لتقييم أداء اللجنة. إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول أن أداء اللجنة -خلال فترة رئاسة عبدالرؤوف خليفة- اتسمت بالنشاط والفعالية والكفاءة، إذا قارناها بأدائها بعد استبعاد "خليفة" من رئاستها، وإدارة شئون اللجنة من قبل مجلس النقابة.

إعفاء عبد الرؤوف خليفة: في 27 سبتمبر 2023، قرر مجلس نقابة الصحفيين، إعفاء عبدالرؤوف خليفة من رئاسة لجنة الإسكان، بعد أن أعلن عن تأسيس جمعية (الصحافة للخدمات والتنمية)، رأى المجلس أنها كيان موازٍ، يتعدى اختصاصات النقابة، مع إحالته للتحقيق، خاصة بعد تهديدات الصحفيين. إلا أن محكمة القضاء الإداري، قضت في 10 مارس 2024، بإلغاء قرار مجلس نقابة الصحفيين بإعفاء عضو مجلس نقابة الصحفيين عبد الرؤوف خليفة من منصبه رئيسًا للجنة الإسكان.

خلال الفترة التي شهدت اشتعال أزمة رئيس لجنة الإسكان عبد الرؤوف خليفة مع مجلس النقابة، استمر خليفة في محاولة تقديم الخدمات، للجماعة الصحفية -وإن كانت هذه الخدمات لم تخرج بموافقة النقيب ومجلس النقابة-.

جهود النقابة في ملف الإسكان: عقب استبعاد عبد الرؤوف خليفة من رئاسة لجنة الإسكان، تولى مجلس النقابة تسيير شئون اللجنة، ويلاحظ أن كل الوحدات التي طرحها مجلس النقابة ممثلا للجنة، كانت كلها جزء من الـ 600 وحدة، التي أعلن عبد الرؤوف خليفة خلال رئاسته للجنة الإسكان، تخصيصها للصحفيين في خمس مدن، هي (القاهرة الجديدة، العاصمة الإدارية الجديدة، العلمين الجديدة، المنصورة الجديدة، 6 أكتوبر الجديدة).

لعل الاستثناء الوحيد لذلك؛ كان إعلان مجلس النقابة، في 29 أغسطس 2023، عن فتح باب الحجز لعدد (50) وحدة سكنية بمدينتي، اعتبارًا من 2 سبتمبر 2023. ويستثنى منه أيضا، إعلان مجلس النقابة، في 6 مارس بالعاصمة الإدارية الجديدة، R3 - 2024، عن فتح باب الحجز لعدد (96) وحدة سكنية فى مشروع المقصد اعتبارًا من 9 مارس 2024.

اللجنة الثقافية والفنية:

في 18 مارس 2023، أعلن فوز محمود كامل في انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين، وفي 27 مارس 2023، جرى اختياره رئيسا للجنة الثقافية والفنية، فيما عقدت اللجنة أولى جلساتها في 5 يونيو 2023، للنقاش حول أعمال اللجنة ومقترحات تطويرها. "وفي الحقيقة لا أفهم سر كل هذا التأخير في بدء عمل اللجنة، مدة شهرين كاملين".

نشير بداية أنه ليس لدينا معيار واضح يمكن الاستناد إليه في تقدير مدى نجاح اللجنة الثقافية والفنية في تحقيق الأهداف والغايات التي من المفترض أن تحققها، ولا نعرف إن كان هذا المعيار هو أعداد النشاطات التي نظمتها اللجنة، أو كان المردود الحقيقي والواقعي لهذه النشاطات، وتأثيراتها على الجماعة الصحفية النقابية، التي تستهدفها هذه النشاطات، أم أن معيار التقييم هو مقارنة نشاط اللجنة في دورة انعقادها الحالية، بنشاط اللجنة خلال دورات الانعقاد السابقة.

لكننا نستطيع أن نستعرض جهود اللجنة خلال الفترة التي يتناولها التقرير، ونسلط الضوء على المجالات الثقافية الأدبية والفنية التي تطرقت إليها نشاطات اللجنة، ونقدم ملاحظات أولية على هذه النشاطات، وندع الحكم للقارئ/ة، حيث يقدم قراءته/ا الخاصة وتقييمه/ا الشخصي لأداء اللجنة، وبذلك نفتح حوار حول أدائها وأداء المجلس ككل.

أولًا: النشاطات الفنية: قدمت اللجنة عدد من النشاطات الفنية؛ فعلى مستوى **العروض السينمائية**، نظمت اللجنة عرض 2 فيلم سينما، وعلى صعيد **العروض المسرحية**، نظمت اللجنة 2 عرض مسرحي للأطفال، للكبار، نظمت اللجنة عددا من الفعاليات الاحتفالية، منها ليلة رمضانية لفرقة عز الدين نصر الدين للسيرة الهلالية، في 13 أبريل 2023، وليلة حكي وغناء وشعر من أجل فلسطين، تحت عنوان "حكايا أرض شجر الزيتون"، في 23 أكتوبر 2023، واحتفالية، في 10 سبتمبر 2023 في ذكرى مرور 100 عام على رحيل فنان الشعب سيد درويش، برعاية قناة "الحياة"، واحتفالية ثانية، في 17 سبتمبر 2023، بمناسبة مرور 100 عام على رحيل فنان الشعب سيد درويش، أحياها المايسترو سليم سحاب، واحتفالية أخيرة بمناسبة المولد النبوي الشريف، في 26 سبتمبر 2023، أحياها الشيخ محمود التهامي، برعاية قناة الحياة، كذلك نظمت أمسية فنية، في 17 مارس 2024، عن الموسيقار الراحل حلمي بكر، كما تم عرض فيلم تسجيلي عن حياة حلمى بكر، ومشواره الفني.

كما نظمت اللجنة معرضين فنيين، الأول معرض كاريكاتير وبورتريه، ابتداءً من 4 أبريل 2023، لكِبار الفنانين أعضاء النقابة والرواد الذين رحلوا، بمناسبة العيد 82 لتأسيس نقابة الصحفيين، والثاني معرض كاريكاتير، في 10 سبتمبر 2023، بمناسبة مئوية سيد درويش. وأخيرا، نجحت اللجنة في أن تخصص للصحفيين/ات وأسرهم/ن 50 دعوة مجانية يوميا للمشاركة في مهرجان "الفيلم السنوي للسينما المصرية"، وهو مهرجان

سنوي، تجري فعالياته خلال الفترة من ٧ - ١٣ مايو.

كذلك نظمت اللجنة عدد 4 ورشات؛ الأولى لتعليم الموسيقى، بدءًا من 6 أغسطس 2023، الثانية للتدريب على كتابة السيناريو، في 12 سبتمبر 2023، الثالثة لتعلم مهارات فن الرسم، يوم 10 يناير 2024، الأخيرة منحة تدريبية مجانية لـ 30 صحفيًا/ة، لتعلم الكتابة الصحيحة مدتها 4 أيام.

ثانيًا- النشاطات الثقافية: على صعيد النشاطات الأدبية والثقافية، نظمت اللجنة عددًا واسعًا من الندوات لمناقشة نصوص أدبية، روائية وشعرية، ونصوص ثقافية؛ إذ عقدت اللجنة خلال 12 شهرًا، عدد 31 ندوة.

ثالثًا- المو اقف التضامنية: اتخذت اللجنة عددًا من المواقف التضامنية، في قضايا على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد العربي. فقد أعلنت اللجنة عن تضامنها مع الناقد الفني طارق الشناوي، لما وقع بحقه من تجاوز وإساءة من طرف الفنان مصطفى قمر، ومخاطبة نقابة المهن التمثيلية، للتحقيق فيما حدث. كما أدانت عمليات هدم الجبانات في منطقتي السيدة عائشة والإمام الشافعي، وطالبت في بيان لها وقف عمليات الهدم.

عربيًا، أدانت اللجنة الاتفاق بين مهرجان الرباط لسينما المؤلف ومهرجان الداخلة السينمائي بدولة المغرب مع ممثلين عن وزارة الثقافة والرياضة بإسرائيل، كما أعربت عن تضامنها مع القضية الفلسطينية في ذكرى مرور 75 عامًا على "نكبة فلسطين"، وأخيرًا، نظمت يوم تضامني مع الشعب السوداني في الحرب الأهلية التي يعيش ويلاتها.

اللجنة الاقتصادية:

في 27 مارس 2023، اختير محمد خراجة لرئاسة اللجنة الاقتصادية، فيما عقدت اللجنة اجتماعها الأول، في 22 مايو 2023، لوضع خطة عمل اللجنة، وآليات تنفيذها، ولم يتم الإعلان عن أهداف اللجنة خلال الفترة القادمة أو مخططات تنفيذها.

أولًا- النشاط الاقتصادي للجنة: أما الأداء الواقعي للجنة على الأرض فقد بدا ضعيفًا، خلال 12 شهرًا يغطيها التقرير، اقتصرت الخدمات ذات الطابع الاقتصادي التي قدمتها للصحفيين/ات، على 3 خدمات فقط؛ أولها: تخصيص 350 قطعة أرض مقابر، بمدينة 6 أكتوبر الجديدة، لصالح نقابة الصحفيين، ويبلغ سعر المتر 3000 جنيه، وتقرر فتح باب التقدم اعتبارًا من 21 أكتوبر، وحتى 30 أكتوبر 2023، الخدمة **الثانية**: توفير 157 قطعة أرض مقابر بمدينة 6 أكتوبر، بنظام اللحد، لصالح نقابة الصحفيين. **الثالثة والأخيرة:** الاتفاق مع بنك التعمير والإسكان، على توفير تمويل عقاري للصحفيين/ات الحاصلين/ات على شقق من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وفقًا لعدد من الشروط والمحددات.

ثانيًا- خدمات تعليمية وتوعوية: قدمت اللجنة خدمات أخرى، ذات طابع تعليمي، وذات طابع تثقيفي وتوعوي. أما الخدمات ذات الطابع التعليمي، كانت، إعلان اللجنة، في 8 يونيو 2023، عن موافقة بنك القاهرة، على تدريب 30 طالبًا/ة من أبناء الصحفيين/ات خلال فترة الصيف، اعتبارًا من أول يوليو 2023. كما أعلنت

اللجنة، في 8 أغسطس 2023، عن تنظيم دورة تدريبية حول قراءة المؤشرات الاقتصادية، بمقر نقابة الصحفيين، مدتها 10 أيام، بالتعاون مع جهاز التعبئة العامة والإحصاء. كذلك أعلنت، في 16 مارس 2024، عن تنظيم مسابقة لحفظ القرآن الكريم لأبناء الصحفيين، تحت إشراف الأزهر الشريف. وكانت آخر أنشطة اللجنة في هذا الباب، إعلان اللجنة، في 31 أغسطس 2023، فتح باب التقديم لحفل تكريم أبناء الصحفيين/ات المتفوقين/ات، في الشهادات (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية العامة والأزهرية، والشهادات الجامعية)، بالتعاون مع لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية. أما الخدمات ذات الطابع الثقافي الذي قدمته اللجنة، فقد كان تنظيمها لـ 4 ندوات.

لجنة التدريب وتطوير المهنة:

تم اختيار الكاتب الصحفي محمد سعد عبد الحفيظ لرئاسة لجنة التدريب وتطوير المهنة، في اجتماع تشكيل مجلس النقابة، عقب ظهور نتائج انتخابات التجديد النصفي، في 29 مارس 2023. فيمَا لم تعقد اللجنة سوى اجتماع وحيد خلال العام الأول من انعقادها.

قدمت اللجنة حزمة واسعة من الخدمات التدريبية للصحفيين/ات؛ يمكن تصنيف هذه الخدمات التدريبية إلى؛ (أ) خدمات تدريبية قدمتها اللجنة بالتعاون مع جهات أخرى. (ب) خدمات تدريبية للصحفيين/ات قدمتها بصورة منفرد. (ج) خدمات تدريبية قدمتها إلى أبناء الصحفيين/ات.

ولا ننسى في هذا السياق، أن اللجنة قدمت دورة تدريبية وحيدة للصحفيين/ات غير المصريين، فقد قدمت دورة عبر تطبيق "زووم"، لتعلّم مهارات التغطية الميدانية في مناطق النزاعات والحروب للصحفيين السودانيين، تضامنًا مع الظروف التي يمر بها الشعب السوداني.

استطاعت اللجنة خلال 12 شهرًا من انعقادها، توفير عدد 26 خدمة تدريبية للصحفيين/ات، بالتعاون مع جهات من خارج النقابة؛ إذ قدمت في هذا السياق 9 دورات تدريبية، كما أن وفرت 11 منحة تدريبية، كذلك نظمت 6 لقاءات تدريبية.

بصورة منفردة: قدمت اللجنة 7 دورة تدريبية؛ لتنمية المهارات غير المتخصصة في الصحافة، للصحفيين/ات وأسرهم/ن. كما قدمت اللجنة 10 تدريبات في أبجديات العمل الصحفي. كذلك قدمت اللجنة 7 دورات تدريبية، أولية ومتقدمة، متخصصة في العمل الإعلامي. أيضا قدمت اللجنة 13 دورة تدريبية، أولية ومتقدمة. فيمَا يتعلق بالخدمات التدريبية لأبناء الصحفيين: قدمت اللجنة 4 دورات تدريبية لأبناء الصحفيين/ات.

تعليق تقييمي: قدمت لجنة التدريب وتطوير المهنة 50 دورة تدريبية سواء بالتعاون مع جهات أخرى أو منفردة، وسواء كانت غير متخصصة في العمل الصحفي والإعلامي، أو كانت متخصصة في العمل الصحفي والإعلامي، وفي الصحافة الرقمية، وسواء كانت للصحفيين/ات أنفسهم أو لأبنائهم/ن.

بعض هذه التدريبات كانت جديدة لم يسبق للجنة تنظيمها، وجاءت بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية، مثل "وان إيفرا IWAN IFRAالمنظمة العالمية لناشري الصحف والأنباء، أو مؤسسة هيكل للصحافة العربية.

لكن يعيب هذه الخدمات التدريبية، أن اللجنة كانت تقصرها على أعضاء وعضوات النقابة وأسرهم/ن، وقد استمر هذا الإجراء، حتى قرار مجلس نقابة الصحفيين، يوم 12 نوفمبر 2023، بفتح باب التدريب والبحوث التابع للنقابة، أمام الراغبين في تلقّي الدورات التدريبية من غير أعضاء النقابة وجمعيتها العمومية، لكن ظلت هناك دورات مقتصرة على أعضاء النقابة، والنقابات الفرعية، لكن يمكن النظر للدورات المخصصة للنقابات الفرعية باعتبارها تمييز إيجابي

فيما يرى مراقبون، أن لجنة تطوير المهنة والتدريب، شهدت نشاطًا ملحوظًا في عقد الدورات التدريبية، من حيث العدد والنوعية، كما أن اللجنة أطلقت موقع إلكتروني رسمي لمركز التدريب؛ مع فتح المجال للتقدم للتدريبات المطروحة عبر الموقع الإلكتروني للمركز، وذلك ضمن خطة وضعتها اللجنة لميكنة شؤون المركز .والتدريبات. وفي إطار تحديث الخدمات التي تقدمها اللجنة، أعادت افتتاح الاستديوهات، في نهاية أبريل 2024 نشير في الأخير، إلى أن لجنة التدريب تعاونت مع لجنة القيد، في عقد دورات تدريبية مختلفة للمتقدّمين/ات للقيد بجدول تحت التمرين، وعقد اختبارات إلكترونية لاجتياز تلك الدورات، وذلك وفقًا لخطة جديدة وضعتها لجنة القيد.

ختامًا:

خلال السنة التي يغطيها التقرير، وقفنا على لجان محدودة النشاط، وأخرى لم نرصد لها أنشطة، لكن بصورة عامة، يمكن وصف المجلس الحالي للنقابة، بأنه نشط بصورة خلقت حالة حراك في الوسط الصحفي النقابة كانت غائبة طوال السنوات الماضية.

الخاتمة

الاستخلاصات والتوصيات

استعرض التقرير ما توافر لديه من إحصائيات، عن الانتهاكات التي وثقها المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال سنة 2024، وعن النشاطات والخطابات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. وحاول التقرير استكشاف العلاقات الإحصائية المختلفة للانتهاكات من جهة، ولما صدر عن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر من جهة أخرى.

الهدف من ذلك، فهم الأبعاد المختلفة للانتهاكات، وللبيئة والسياق الذي ينشط فيه ويتفاعل معه الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عملهم/ن، هذا الفهم هو المقدمة اللازمة للتغيير، وطرح الحلول للمشكلات، وإيجاد مسارات بديلة.

وفي ختام التقرير يمكن نشير إلى عدد من التوصيات:

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1 - ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2 - ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3 - ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن، ودعم واحترام المهنة ذاتها، وهو بكل تأكيد يُسهم في كشف الفساد وحالات الخروج عن القانون، لنستطيع معًا بناء دولة قوية قادرة على المواجهة والتطور.

4 - ضرورة إبلاغ من يتم القبض عليه/ا بأسباب القبض عليه/ا، وتمكينه/ا من الاتصال بذويه/ا، حفاظًا على كرامته/ا ومعاملته/ا معاملة لائقة، تفعيلًا للمادة 54 من الدستور المصري، ولنص المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية.

5 - ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور الهام الذي تلعبه الصِحّافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

الحريات الإعلامية في المجال الافتراضي:

6 - وجوب التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون/ات على إدارة فيسبوك.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

7 - هناك جزءٌ معتبر من الانتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، ومن المرجح أن تشهد الفترة القادمة اتساع رقعة الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها بحق العاملين/ات بها، من جرّاءِ الأوضاع الاقتصادية الصعبة؛ من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

8 - ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

9 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

10 - ضرورة استحداث جدول لـ"ممارسو العمل الصحفي"، وذلك للحد من تعرّض الصحفي/ة للتضييق والانتهاكات على خلفية عمله/ا كصحفي/ة غير مسجل/ة بالنقابة، وكذلك من أجل توفير مظلة نقابية تحمي كل العاملين/ات في العمل الصحفي دون تمييز. هذه التوصية جزء من مشروع قانون اقترحه المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 2019، ويضم مواد جديدة مُقترحة للقيد بنقابة الصحفيين.

11 - ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

حقوق الملكية الفكرية:

12 - تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها. أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 187 لسنة 2020.

ملف مهنية الصحافة والإعلام:

13 - ضرورة الحرص على توفير كافة التدريبات والورشات التي من شأنها تطوير مهارات العاملين/ات بالقطاع الصحفي والإعلامي؛ للارتقاء بقواعد وأصول المهنة، تماشيًا مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، ومبادئ مواثيق الشرف المحلية والدولية.

14 - ضرورة التزام العاملين بالحقل الإعلامي، بما نص عليه ميثاق الشرف الإعلامي من ضرورة احترام آداب الحوار الإعلامي، والالتزام بقيم المجتمع وأعرافه في الخطاب، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المُسيئة، أو التدني في القول والفعل.

ملف التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية:

15 - خلال الفعاليات المهمة ذات الطابع الوطني أو القومي يجب أن يتلقى القائمين/ات على تنظيم هذه الفعاليات محاضرات وتدريبات على حسن التفاعل وإدارة الاتصال مع المؤسسات الصحفية والإعلامية المعنية بالتغطية والمتابعة، بما يقلل من احتمالية حدوث توترات بين الجانبين، وبما يقلل من نسب الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال تغطياتهم/ت.

16 - يستلزم أيضًا أن تكون المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وفيها نِقابة الصحفيين، جزء من فريق الإعداد لهذه الفعاليات ووضع التشريعات واللوائح المنظمة لها؛ حتى لا يكون العاملين/ات بالصحافة والإعلام مجرد متلقين/ات سلبيين/ات في قضايا تمس مهام عملهم/ن.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org